



فيصل الفؤادي

ثلاثة عقود من النضال النقابي

قراءة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي والنقابات

١٩٩٠-١٩٦٠

ثلاثة عقود من النضال النقابي

فيصل الفؤادي

٢٠٢٢



فيصل الفؤادي

لا يمكن الكتابة عن النقابات والطبقة العاملة في تاريخ العراق المعاصر، بدون الحديث عن نضال الحزب الشيوعي العراقي، لأن الأمرين مترابطان، في زمن الحدث وفي التفاعل الموضوعي بين الحركة العمالية العراقية وبين الحزب، حتى في مفردات النشاط اليومي.

ولهذا فأنا أفترض أن هذه الدراسة تكملة مناسبة لدراسة سابقة، أعدها العامل النقابي الشهيد طالب عبد الجبار والموسومة (ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق)، والتي تم طبعها مؤخراً من قبل المركز العراقي للثقافة العمالية، التي عرّفها بأنها: (دراسة حول تطور الحركة النقابية في العراق حتى عام ١٩٥٤، وضعها شهيد الطبقة العاملة العامل النقابي طالب عبد الجبار، حين كان لا يزال سجيناً في سجون نوري السعيد عام ١٩٥٤، واستكمالها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة. وقد حاول ان يتتبع بأمانة وبإحساس العامل النقابي المجاهد، تطور هذه الحركة منذ كانت حركة ضيقة محصورة في بعض المدن والمؤسسات وحتى ان نمت واكتسبت وعياً وخبرة طويلة في مقارعة الاستعمار وأعوانه وفي الدفاع عن حقوق العمال وحققهم في التنظيم النقابي)

ثلاثة عقود
من النضال النقابي

٣٣١,٨٨٣٢
ف ٩٢٤ الفؤادي ، فيصل .

ثلاثة عقود من النضال النقابي / فيصل
الفؤادي. ط ١ - بغداد : دار الرواد المزهرة،
٢٠٢٢.

(٢٤٠) ص، (٢١) سم،
١ - نقابة العمال - أ - العنوان.

م.و.
٢٠٢٢ / ٣١٧٦

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣١٧٦) لسنة ٢٠٢٢

ثلاثة عقود من النضال النقابي

قراءة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي والنقابات

1990-1960

فيصل الفؤادي



إلى روح أخي الطيب والمكافح الأستاذ قاسم عبد السادة

(أبو علا)

إلى العمال النقابيين الذين ناضلوا من أجل وحدة الطبقة العاملة
وحقوقها وحريتها النقابية فكان للتاريخ سجل نضالي نعتز به.

فيصل الفؤادي

اب/2022

المحتويات

15.....	الفصل الأول - الطبقة العاملة العراقية قبل 14 تموز 1958
15.....	المبحث الأول - نشوء ونمو الطبقة العاملة العراقية
18.....	المبحث الثاني - نظرة مكثفة عن دور الحزب ومناضليه قبل عام 1960
29.....	الفصل الثاني - سياسة الحزب بعد عام 1960 وتأثيرها على الطبقة العاملة والنقابات
31.....	المبحث الأول - موقف النقابات من الثورة الوطنية الديمقراطية
41.....	المبحث الثاني - موقف السلطة من النقابات
67.....	الفصل الثالث - النقابات في ظل الحكم العارفي تشرين 1963 حتى عام 1968
68.....	المبحث الأول - موقف القوى القومية من الحركة النقابية قبل وبعد 1963
98.....	المبحث الثاني - الانتخابات وتعددية النقابات
103	الفصل الرابع - النقابات في ظل البعث 1968 حتى 1980
105	المبحث الأول - الميثاق الوطني وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية
126	المبحث الثاني - دور الحزب الشيوعي (مكتب شؤون العمال المركزي) من النقابات
134	المبحث الثالث - دور النظام الدكتاتوري في إصدار القوانين في ضوء التغيرات الطبقية ...
150	المبحث الرابع - نشاط الحزب الشيوعي العراقي
161	الفصل الخامس - النقابات 1980 -1990
162	المبحث الأول - انتقال الحزب الشيوعي إلى المعارضة
175	المبحث الثاني - تأثير الحرب العراقية- الإيرانية على الطبقة العاملة
185	المبحث الثالث - النقابات في ظل النظام الدكتاتوري
190	المبحث الرابع - موقف الحزب الشيوعي العراقي ودعمه للنقابات الديمقراطية
196	المبحث الخامس - سياسة الحزب الشيوعي في مرحلة الكفاح المسلح في كردستان العراق ...
219	الخاتمة
234	مصادر الكتاب

المقدمة

لا يمكن الكتابة عن النقابات والطبقة العاملة في تاريخ العراق المعاصر، بدون الحديث عن نضال الحزب الشيوعي العراقي، لأن الأمرين مترابطان، في زمن الحدث وفي التفاعل الموضوعي بين الحركة العمالية العراقية وبين الحزب، حتى في مفردات النشاط اليومي.

ولهذا فأنا أفترض أن هذه الدراسة تكملة مناسبة لدراسة سابقة، أعدها العامل النقابي الشهيد طالب عبد الجبار والموسومة (ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق)، والتي تم طبعها مؤخراً من قبل المركز العراقي للثقافة العمالية، التي عرّفها بأنها:

(دراسة حول تطور الحركة النقابية في العراق حتى عام 1960، وضعها شهيد الطبقة العاملة العامل النقابي طالب عبد الجبار، حين كان لا يزال سجيناً في سجون نوري السعيد عام 1954، واستكمالها بعد ثورة 14 تموز 1958 المجيدة. وقد حاول ان يتتبع بأمانة وبإحساس العامل النقابي المجاهد، تطور هذه الحركة منذ كانت حركة ضيقة محصورة في بعض المدن والمؤسسات وحتى ان نمت واكتسبت وعياً وخبرة طويلة في مقارعة الاستعمار وأعوانه وفي الدفاع عن حقوق العمال وحققهم في التنظيم النقابي)⁽¹⁾.

لقد خاض الحزب الشيوعي العراقي، ومنذ تأسيسه في 31 آذار 1934، نضالاً لا هوادة فيه في الدفاع عن الطبقة العاملة وحقوقها، وكان له الدور الكبير في تأسيس النقابات العمالية في كثير من المؤسسات والمعامل العراقية، والتي حققت بفضل هذا النضال بعض المكاسب مثل قانون للعمل في العراق عام 1936 برقم 72.

ولم يفت طليعة الطبقة العاملة وبوجه خاص الرفيق فهد، ادراك حقيقة امتزاج نضالها الطبقي بالنضال الوطني، رغم ظروف العمل السري، بحكم تركزها في المؤسسات الأجنبية، الاستعمارية والحكومية⁽²⁾. وكان الرفيق فهد قد أشار حول أهمية التوازن بين العمل النقابي والعمل الوطني في جريدة القاعدة أيلول 1944 فكتب يقول (فكل تقدير زائد للحركة العمالية فوق طابعها النقابي يحرفها عن سبيلها الصحيح ويفصل بين الطليعة وطبقتها أو على الأقل بينها وبين الأكثرية الساحقة من العمال، وكذلك الإقلال من أهمية الحركة من قبل الطليعة

(1) ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة النقابية في العراق إصدار أيلول 2009 عن المركز العراقي للثقافة العمالية عن الاتحاد العام لنقابات العمال السلسلة العمالية رقم 1 ص 1.

(2) ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي 1984 ص 10.

بفصلها عن الطبقة، ويضع الحركة تحت نفوذ عناصر لا تعمل في صالح الطبقة العاملة أو قد تؤدي إلى سيطرة العناصر الفاسدة على الحركة لإخضاعها وقتلها قبل أن تنمو وتقوى).

وبعد ثورة 14 تموز عام 1958 عمل الحزب على دعم الطبقة العاملة والنقابات وبادر في تشكيل لجنة حزبية قيادية لعموم النقابات وبادر في قيادة الحزب. فانعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات العمال في 10 تموز 1959، وحقق نجاحاً كبيراً وانتخب قيادة واتخذ جملة قرارات من أجل صيانة الجمهورية وتأييد النضال العربي ضد الاستعمار والصهيونية.

كما انعقد المؤتمر الأول في 9 شباط 1960 وكان تحت شعار صيانة الجمهورية وازدهار الاقتصاد الوطني وضمن اجتماعي شامل. كما طالب بإرجاع العمال المفصولين وإيقاف الانتهاكات التي يتعرض لها التنظيم النقابي وتعزيز وحدة الحركة النقابية والتعاون بين العمال والإدارات وأرباب العمل لزيادة الإنتاج وتأييد شعب وعمال الجزائر وإصدار صحيفة اتحاد العمال. لقد كان دور الشيوعيين واضحاً في التهيئة والحضور والمشاركة الفعالة في نجاح هذه الفعالية.

كما استمر الحزب بتهيئة الكادر العمالي، عبر الدورات الحزبية واختيار الكادر الكفوء، وتوعية الشغيلة ورفع مستوى العمال المهني والسياسي والفكري، وإعطاء المثل في التضحية والإيثار.

وبفخر واعتزاز قرر الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية، باعتباره مجسداً لإرادة العمال العراقيين، الانضمام إلى اتحاد النقابات العالمي، في أوائل عام 1960، والذي بلغت عضويته حينها 100 مليون عامل، فتحققت أمنية حركة العمال النقابية العراقية بعد مضي أكثر من 15 عاماً على نشوئها. وعلى الصعيد العربي واصل الاتحاد نشاطه ومتن علاقاته بالعديد من الاتحادات والمنظمات النقابية على امتداد الوطن العربي وأصبح عضواً في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في عام 1961.

ولقد انعكس عمل الحزب على الطبقة العاملة والنقابات في المشاركة المليونانية للجماهير في مسيرة الأول من أيار 1959، والتي كانت أكبر مسيرة عمالية في تاريخ العراق المعاصر، هتفت فيها الجماهير مطالبة بإشراك الحزب الشيوعي العراقي في الحكومة، أسوة بباقي أحزاب جبهة الاتحاد الوطني. وبينت المسيرة بأن الطبقة العاملة قد صارت قوة كبيرة لا يستهان بها، منظمة وتحت لواء اتحاد عمالي واحد. فأثار هذا الأمر البرجوازية والرجعية ودفعها للعمل بكل قواها من أجل إسقاط فترة سطوع الحزب الشيوعي العراقي والطبقة العاملة ونقاباتهما وبالتالي تصفية قيادة ثورة 14 تموز ومنجزاتها.

لقد ركز الحزب على الظروف التي يجب النضال من أجل تحسينها، وسبل تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعمال. وهنا نشير إلى أن أهم المجالات التي تؤثر في حياة العامل،

تتمثل في الأجور وتحسينها وبيئة وظروف العمل، والخدمات الأساسية كالسكن والنقل، والتأمينات الصحية والاجتماعية إضافة إلى النضال من أجل تهيئة الأجواء الديمقراطية والحقوق ضمن اطار قانون العمل الساري.

وطالما أدرك الشيوعيون بأن النقابات إنما هي التنظيم الجماهيري الواسع للطبقة العاملة، وتقع على الحزب مهمة توجيهه وتعبئة الشغيلة حوله، على ضوء مصالح العمال. كما أدركوا ضرورة استخدام طرق تعبوية بسيطة ومتناسبة مع الوعي العام، فكلما تكون القرارات المهنية للتنظيمات النقابية سهلة ومبسطة، فإنها تولد الاقتناع لجماهير العمال وتكون النقابات بالتالي على خطى الطريق الصحيح.

ويشير احد النقابيين حول العلاقة الديالكتيكية بين الحزب والنقابات (ان النظرة الجامدة الى تنفيذ قرارات وتعليمات الهيئات الحزبية او المسؤولين الحزبين داخل التنظيم النقابي والتطبيق الآلي (الميكانيكي) لهذه القرارات والتعليمات بجلب الضرر الفادح للحزب والنقابات معا)⁽³⁾.

ليس من مهمات النقابات وضع أيديولوجية او برنامج سياسي، ولا يمكن قبول العمال في النقابات على أساس برنامج حزب او نظام داخلي، وليس مطلوباً وضع شروط في الانتساب للنقابات، بل وجود العامل في تلك المؤسسات الإنتاجية او غيرها هو الذي يحدد ذلك، ويكون الالتزام بالنظام الداخلي للنقابات كافياً، على أن تكون شروط ومواد هذا النظام الداخلي مرنة وغير معقدة، تساهم في تطوير العمل ولا تعرقه.

ما هي اهمية الكتاب

لقد قدم الحزب الشيوعي العراقي، ومازال الكثير من الجهود في مضمار تطوير الحياة النقابية في العراق، ولهذا لا غرابة ان يلتصق تاريخه بتاريخها، منذ ولادته، ولحد الآن. ومن الصعب جدا فصل الرابطة الموضوعية والعلاقة العضوية بينهما لان أحدهما يكمل الآخر. وهذه حقيقة يعترف بها الجميع، حيث أكدت التجربة التاريخية على عدم إمكانية قيام حركة نقابية ذات طبيعة طبقية ووطنية تدافع عن مصالح العمال والكادحين إلا وكان للشيوعيين العراقيين فيها دوراً متميزاً. ولهذا أهتم الحزب بالعمل وسط الجماهير ولم ينقطع رفاهه عن أجواء العمل النقابي،

(3) إبراهيم بكري النهج مجلة -دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي- العلاقة الديالكتيكية بين الحزب والنقابات عدد 10 ص 14

وعن الاهتمام بها سواء في رسم الخطط أو رفع الشعارات أو التعبئة أو المشاركة الفعالة في كل أشكال الكفاح لنيل الحقوق.

كما كانت العديد من منظمات الحزب، ناجحة في التوفيق بين آراء ومصالح جماهير العمال الواسعة التي تجمعها المنظمات النقابية وبين آراء وأهداف حزبيها والمنسجمة مع الأفكار التي يجسدها طليعة الطبقة العاملة، لان النضالات التي تخاض لها بالضرورة فحوى طبقي.

لقد عانت الطبقة العاملة والنقابات واتحادهما من فوضى السياسة، حيث اعتقل وعذب وقتل الكثير من أبنائها بعيد انقلاب 8 شباط الأسود 1963، فيما زج بالآلاف من المناضلين الذي وقفوا ضد الاستعمار والاستغلال، في سجون نقرة السلمان وديالى والكوت وبغداد وغيرها.

وقد كتب البعض من النقابيين مذكراتهم، التي غطت فترات طويلة أو محدودة من تاريخ العراق المعاصر. ومن خلال متابعتي للسنوات التي تلت ثورة 14 تموز والسماح للنقابات بالعمل العلني، وولادة اتحادهما العام، فإني لم أجد من قام بتغطية هذه الفترة، خاصة من لعب دوراً ما في العمل النقابي حينها.

نعم، لم أجد المصادر التي تتحدث بموضوعية وعلمية عن دور الحزب الشيوعي العراقي في فترة ما بعد هذا الانقلاب وخلال فترة حكومة الأخوين العارفين، ولا عن دور النقابيين ونشاطاتهم بين العمال. كما لم أجد في وثائق الحزب من مصادر تساعد في الكتابة عن هذه السنوات، لان الحزب الشيوعي العراقي لم يمر بفترة علنية بعد عام 1963، الا لفترة تقل عن خمس سنوات، كانت هي الأخرى، حافلة بالصراع مع سلطة برجوازية بيروقراطية وطفيلية نهابة، تريد كل شيء، بما في ذلك إخضاع الحزب الشيوعي العراقي وتقليص دوره والتقليل من شأنه وحتى مسخه إن أمكن، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات العنيفة كالاغتيال والملاحقة والسجون والدعاية الرخيصة وكذلك الاعتداء على عوائل المناضلين.

لقد عمدت في كتابي هذا، إلى كتابة تاريخ المناضلين من النقابيين، الذين تركوا متع الحياة وضحوا من اجل غيرهم وناضلوا من اجل القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية لشعبنا العراقي. ففي أعوام الستينيات، كان تأثير البرجوازية والرجعية على السلطة كبيراً، مما سبب إشكاليات كبيرة لممثل الطبقة العاملة، الاتحاد العام للنقابات العمال.

ومع التغير الدوري للحكومات خلال هذه الفترة (حدوث ثلاثة انقلابات خلال خمسة سنوات، 1963 إلى 1968)، اشتدت معاناة الطبقة العاملة، وتقلصت فرص نهوض ممثليها بالواقع المرزى للشغيلة وظروف حياتهم المعيشية، وساد صراع الإرادات، الذي منع إجراء الانتخابات وجمّد

بعض قوانين العمل، رغم بعض كوى الضوء التي سمحت لبعض العمال من التواجد في إدارات بعض المؤسسات الحكومية والمساهمة في اتخاذ قرار فيها.

لقد كانت فترة صعبة ومظلمة وتجاذب بين القوى السياسية، أثر سلبياً وبشكل كبير على النقابات والكادر النقابي، في وقت كانت حاجة البلد فيه لكوادر نقابية عمالية، تتمكن من تطوير البلد نحو أفاق جديدة، حاجة ماسة جداً. فقد أبعد النقابيون الحقيقيون عن العمل واعتقل وسجن وأعدم الكثير من هذه الكوادر العمالية وأوقفت الانتخابات العمالية بحجج مختلفة وبطبيعة الحال كان تأثير انشقاق الحزب الشيوعي العراقي في عام 1967 كبيراً جداً على الطبقة العاملة وحركتها النقابية.

ولم تك فترة حكم حزب البعث والسلطة الدكتاتورية 1968 أفضل من سابقتها، فقد سيطر الحزب على النقابات وصادر استقلاليته وحولها لتابع إلى البعث، ينفذ سياسة بعيدة كل البعد عن العمل المهني والنقابي ومهمة الدفاع عن العمال والكادحين بصورة عامة. إضافة إلى ذلك كان هناك فوز دائم لممثلي البعث الحاكم بأغلبية مقاعد اللجان النقابية وقيادة الاتحاد العام لنقابات العمال، فيما نشرت السلطة إجراءات إرهابية واعتقلت وأبعدت كل من يختلف معها في هذه الوجهة.

في أعوام السبعينيات تم فرض قوانين النظام الدكتاتوري على جماهير العمال من خلال اتحاد النقابات. فتدخلت السلطة في تعيين المسؤولين النقابيين أو التدخل في شؤونهم، وبهذا لجأ العمال إلى الوقوف ضد هذه الإجراءات التعسفية التي تقلل من شأنهم أو ترك العمل أو الهجرة.. الخ. وهكذا عطلت النقابات ونزعت عنها صفاتها الطبقية والمهنية. وبهذا المعنى تمت سيطرة السلطة على أفكار وروى العمال النقابيين الذين يبحثون عن تطور طبيعي للطبقة العاملة في مستوى المعيشة وتطويرهم مهنيا ورفع مستوى وعيهم اتجاه مصلحتهم في تحقيق متطلبات حياتهم.

وفي اعوام الثمانينيات، وبداية الحرب العراقية الإيرانية، سقطت مئات الآلاف من أبناء شعبنا ومنهم من الشبيبة العمالية في محرقة الحرب، مما اضطر معه النظام إلى الاستعانة بمئات الآلاف من العمالة العربية والأجنبية لتعويضهم. وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخاصة المعيشية للفقراء من العمال والكادحين، وجرى تشويه الطبقة العاملة وأصبحت النقابات جهازاً إدارياً يعمل على مساعدة السلطة في تجنيد العمال إلى الجبهة.

ولعل أخطر ما فعله نظام البعث بالنقابات تحويلها إلى ملحق بالحزب الحاكم، فيما يجب أن تكون تجمعاً للعمال من كل الاتجاهات السياسية وغير السياسية، ومن مختلف القوميات والأقليات

والمفاهيم الفكرية والاجتماعية، وأن تكون حرة، ولا أحد مسيطر عليها. كما يجب أن يكون هدفها الأساسي تحقيق مطالب العمال والدفاع عن حقوقهم، وفق مقتضيات الواقع الملموس. ولهذا لابد من التمييز بين الحزب والنقابة لاسيما في اطار العمل والنضال اليومي. لأن النقابة تجمع واسع يضم ويتّظم كافة عناصر الطبقة العاملة. أما الحزب فيضم العناصر المنظّمة تحت لواء سياسي وتنظيمي وفكري وأيديولوجي واحد.

إن أهمية الكتاب إنما تكمن في جمع هذا التاريخ النضالي للفترة المحددة وهي فترة طويلة تحتاج منا الوقوف على أبرز النضالات والقوانين وإجراءات الحكومات المتعاقبة التي شهدتها.

وأخيرا لابد ان اقدم شكري الكبير للصديق العزيز الدكتور إبراهيم إسماعيل، لما قدمه لي من جهد ومساعدة في إصدار هذا الكتاب، وللعزيز جاسم هداد في توفير المصادر والتدقيق، والشكر موصول أيضاً للعزيز سامي سلطان لمتابعة إنجاز هذا العمل وللصديق العزيز عبد الرحمن موسى في توفير المصادر والوثائق الخاصة، وللعاملين في دار الكتب و الوثائق (المكتبة الوطنية) لتسهيل مهمة هذه الوثائق. ولابد لي أن اشكر ابنتي العزيزة شليير التي وفرت لي الأجواء واهتمت بعلمي من خلال الاستنساخ وغيره من متطلبات إصدار هذا الكتاب.

فيصل الفؤادي

16 اب 2022

الفصل الأول

المبحث الأول

نشوء ونمو الطبقة العاملة العراقية

خرج العراق من الحرب العالمية الأولى، وهو منقسم إلى أكثرية ريفية 64٪ وأقلية من سكان المدن 36٪. وكان تركيب طبقة ملاك الأرض موازية للتركيب المذهبي - الديني، حيث 48٪ منهم شيعة و20٪ منهم اكراد و18٪ من العرب السنة. اما في المدينة فكان 28٪ من السكان هم من فئات الشرائح الوسطى و9٪ من العمال والباقي من الشظايا الاجتماعية الهلامية كأصحاب الحرف والطرق الصوفية والعناصر الهامشية الأخرى.

وتكونت الطبقة العاملة من قوة حقيقية متمركزة في المعامل والمصانع الكبيرة كموانئ البصرة وسكك الحديد في بغداد والبصرة والموصل وحقول النفط في كركوك والبصرة وبعض المصانع في بغداد إلى جانب قوة أصغر تمثلت في الحرفيين المسحوقين وفقراء الفلاحين المهاجرين من الريف إلى المدن.

وتمتع أبناء الطبقة الوسطى والطبقة العاملة بفوائد التعليم المجاني والمعارف العملية من حياة وخبرة المصانع. ووفر ذلك وعياً متنامياً، أذكته المشاعر الوطنية المعادية للاستعمار وتلك المرتبطة بالاستغلال الطبقي، من قبل الأجنيبي المستعمر أو أتباعه المحليين. وولد ذلك حركات ثورية معارضة للحكم الملكي، وشجع الطبقة العاملة، المتنامية عددياً وتأثيراً، إلى الاندفاع نحو الحراك الاجتماعي المتصاعد.

وعانت البلاد من تخلف مريع في القوى المنتجة، سواءً في الريف أو في المدينة. وكان التقدم في المجال الصناعي بطيئاً جداً، حيث يمكن الإشارة إلى ورشة التصليح الميكانيكية التي أنشأت في خمسينات القرن التاسع عشر، وأول معمل للنسيج في منطقة (العباخنة) بعيد ذلك بسنوات، ثم قيام الوالي العثماني مدحت باشا بإقامة معامل الطحين ومكائن الثلج في ثمانيات القرن الأسبق. وفي عام 1889 أسست شركة لنج

وشركة اندروير مكابس لغسل وكبس الصوف في البصرة ومعامل للمشروبات الغازية وأخرى لإنتاج عرق السوس واختتمت بنصب عدد من المطابع.

ورغم إهمال المستعمر الإنكليزي للإنتاج الصناعي في العراق وتركيزه على إنتاج النفط الخام والإنتاج الزراعي، فقد اضطر إلى بناء مصفى في كركوك ومعمل لحلج القطن وورش لتصليح سكك الحديد في بغداد. ولعل أهم معلم للصناعة الوطنية تمثل في معمل فتاح باشا للغزل والنسيج عام 1926، والذي عمل فيه 200 شغيل، ومعمل طيارة وعبود للسكائر في نفس العام، حيث وظف أكثر من 100 عامل. كما أنشأت لاحقاً معامل الطابوق والدباغة والثلج وتوفير الكهرباء وغيرها، والتي بلغت 19 مشروعاً صناعياً في بداية الثلاثينات.

وبعد الحرب الكونية الثانية، جرى تطور سريع في إقامة مشاريع الهياكل الاستراتيجية ومشاريع النفط والسكك الحديدية والميناء وغيرها. ويشير تقرير البنك الدولي لعام 1951 إلى وجود أكثر من 60 ألف عامل عراقي، يعمل قرابة 2000 منهم في النفط ومثلهم في المصانع المتطورة. وكانت أجور أغلبية هؤلاء العمال متدنية جداً، ويعيشون في حالة من البؤس الشديد والحرمان والفاقة.

وتوزع العمال منذ أوائل الخمسينات على 727 مؤسسة خاصة وحكومية، ضمت ما مجموعه 44410 عاملاً وموظفاً، قبل أن تتطور في نهاية هذا العقد لتصل إلى 827 مؤسسة خاصة و158 مؤسسة حكومية.

وهكذا نشأت الطبقة العاملة بالارتباط مع الاستثمارات الأجنبية، التي لم تكن استثمارات مقيمة، بل موسمية، مما جعل نسبة من العمال يتصفون بالعمل الموسمي، ويحملون معهم أفكارهم وتقاليدهم الريفية، أثناء تواجدهم في العمل "الصناعي". إلا أن عدد العمال ازداد بشكل كبير جداً، وراح التمايز الطبقي يبدو أكثر وضوحاً، حاملاً معه شكلاً جديداً من الوعي، يوحد أصحابه ويوفر لهم مصلحة في التضامن الطبقي. وتمثل هذا الوعي البسيط والجنيني بإضراب مسفن ميناء البصرة صيف عام 1918.

وفي عام 1924، شعر العمال بحاجتهم إلى التنظيم، فقدم محمد صالح القزاز ومحي الدين محمد وقاسم عباس، طلباً لإنشاء ناد للعمال. وقد رفض الإنكليز الطلب، مما أثار شعلة الوعي بشكل أفضل. ففي عام 1927 شن عمال السكك أول إضراب لهم، أجبروا فيه

الإدارة على الاستجابة لمطالبهم بزيادة الأجور وتخفيض بدلات السكن والمساواة مع العمال الأجانب.

ثم تم تأسيس العديد من جمعيات الحرفيين والعمال، كجمعية أصحاب الصنائع وجمعية عمال المطابع وغيرها، وأنخرط العمال في النشاط السياسي للأحزاب العراقية وأبرزها الحزب الوطني بقيادة الزعيم جعفر أبو التمن، وذلك قبل أن يلد حزبهم الطليعي، الحزب الشيوعي العراقي، في 31 آذار 1934.

المبحث الثاني

نظرة مكثفة عن دور الحزب ومناضليه قبل عام 1960

كان لبناء الحلقات الماركسية وتوحيدها في حزب واحد، أثر كبير على مجرى التطور النقابي والعمالي في بلادنا. وقد كتبت مجلة الشرق الثائر السوفيتية تقول بأن على الشيوعيين والداعين إلى الشيوعية والعمال الثوريين في العراق، تتوقف، أكثر من أي شيء آخر، مهمة توحيد وتشكيل منظماتهم الثورية، مهمة تصعيد النضال من أجل كسب جماهير العمال، مهمة تكوين نقابات طبقية متحررة من الإصلاحيين، مهمة تكوين الحزب الشيوعي العراقي⁽⁴⁾.

وقد أتجه الشيوعيون الأوائل، لا سيما في البصرة والناصرية، نحو العمال منذ بداية نشاطهم الثوري. وفي المناطق الزراعية، كالناصرية، سعوا إلى إقامة روابط لهم مع الفلاحين، وكانوا يتحينون الفرص من أجل تنظيم روابطهم بالعمال، ونشطوا بوجه خاص في جمعية أصحاب الصنائع، وكانوا هم المبادرين إلى تأسيس فروع لها في بعض المدن كالناصرية والبصرة، وقد ألقى يوسف سلمان يوسف (فهد) خطاباً في الاجتماع التأسيسي لفرع جمعية أصحاب الصنائع في الناصرية عام 1929، استهله بشعار يا عمال العالم اتحدوا⁽⁵⁾.

كان عدد من أعضاء الحزب الشيوعي، يشكلون مجاميع في البصرة والناصرية وبغداد وكان بعضهم ينتمي إلى الحزب الوطني الذي يقوده جعفر أبو التمن، وهو الحزب الذي كان يضم الحرفيين والعمال وصغار التجار، الذين تضرروا كثيراً من تغلغل الرأسمال الأجنبي والهيمنة الاستعمارية⁽⁶⁾. وقد اتسمت سياسة الحزب بالمعاداة الصريحة للوجود الاستعماري وللمعاهدة العراقية – البريطانية. كان يوسف سلمان يوسف (فهد) والإخوان عبد الكريم وعبد الجبار حسون جار الله وغالي زويد من الشيوعيين الأوائل في البصرة والناصرية، فيما كان عبد القادر اسماعيل وعاصم فليح من الجماعات الشيوعية في بغداد.

(4) ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ص 12

(5) نصير الكاظمي مساهمة من تاريخ الحركة العمالية في العراق ص 89

(6) نفس المصدر السابق ص 61

بعد تأسيس الحزب

وكان للحزب الشيوعي العراقي بعد تأسيسه في 31 اذار 1934، دور كبير في توجيه وقيادة الجماهير، حيث بدأ مباشرة في نشر افكاره الاشتراكية ودعا لحياة أفضل للمواطنين. وباعتباره حزباً للطبقة العاملة العراقية، توجه الحزب نحو العمال والفلاحين والكادحين الآخرين وتبنى الدفاع عن مصالحهم واعتماد ذلك أساساً لنشاطه السياسي، ولجميع التحالفات التي عقدها، وسعى لتجميع القوى الوطنية والثورية تبعا لمراسل الكفاح الوطني الثوري، مشدداً على صيانة استقلالية الحزب الايديولوجية والسياسية، وعلى الدمج بين العمل العلني والسري، وعلى غرس وتعزيز الروح الأممية، وانتهاج سياسة لينينية تجاه القضية القومية للشعب الكردي⁽⁷⁾.

وعكس الحزب سياسته من خلال العمل بين العمال والفلاحين والطلبة، من اجل زجهم في النضال ورفع مستوى الوعي لديهم. ونشط الحزب بوجه خاص، في مراكز تحشيدات العمال، لاسيما بين عمال سكك الحديد والميناء في البصرة، وفي المحلات الشعبية التي يسكنها العمال والكادحون الآخرون مثل باب الشيخ والمحلات المجاورة لها وتلك التي كان يسكنها النساجون اليدويون. وشكّل العاملون في سكك الحديد غربي بغداد (أمثال المهندس جميل توما) صلة الوصل بين المجموعات الشيوعية التي تعمل في البصرة والناصرية والديوانية وبغداد.

ويذكر كتاب سري صادر من إدارة التحقيقات الجنائية (البوليس السري) بعنوان (حركات العمال والشيوعيين) بأن توزيع المنشورات داخل محطة غربي بغداد قد ازداد، في محاولة لبث الفتنة بين العمال وحثهم على الإضراب عن العمل، بسبب تخفيض أجور منتسبي السكك الحديدية وعدم السماح لهم لتأسيس نقاباتهم وجمعياتهم. وأضاف الكتاب بأن الشيوعيين المتحدين مع هؤلاء العمال يحاولون استغلال هذا الاستياء سياسياً⁽⁸⁾.

وفي هذا الصدد، يقول حنا بطاطو، ان الحزب الشيوعي نجح إلى الحد الذي جعل من نفسه جزءاً من حياة عمال السكك، وتعلم كيف يعبر بوضوح عن الافكار التي كانت تدور في خلدكم، وباتوا الان يميزون انفسهم بالصوت الذي كان ينطق به، حتى بلغ بهم الامر

(7) المصدر السابق ص 96

(8) الثقافة الجديدة عدد 132 لسنة 1981 ص 72

ان هتف فيه العمال البسطاء بصورة مفاجئة في احدى المظاهرات يعيش الحزب الشيوعي لعمال السكك⁽⁹⁾.

لقد كان للنقابيين الشيوعيين دور كبير في تعبئة الجماهير العمالية في مواقع تحشيداتها الأساسية وغير الأساسية، من اجل الدفاع عن حقوقها وتعلم فن الإضراب، ونذكر منهم:

- عبد تمر وعلي شكر وميخائيل بطرس وحساني علي والاخوين حسين وعبود حمزة وعباس سميح واسحق شيرازي وجورج مرقص، وزاهد محمد وعبد الرضا هويش من عمال السكك، وكذلك اسطيفان ستراك وحنا الياس.
- داود يوسف سلمان وعبد الحسن جيار وجاسم حسن وإبراهيم منصور وناصر عبود وعبد الحميد بخش من عمال الميناء.
- هادي طعين من ميكانيك البصرة.
- توما شابا وحكمان فارس الربيعي من عمال النفط.
- سلمان الوادي من البريد والبرق.
- ارا خاجادور من عمال الانشاءات- النفط.
- ربيع شهاب من الغزل والنسيج.
- محمد اسماعيل وهادي مهدي وعلي شهربنلي وعلي البلداوي وانور رشيد من عمال المطابع.
- موشي يعقوب من الخياطة.
- شاكر محمود من النجارة.
- عبدالرزاق مزيد من عمال السكائر.

وكان أن انضم إلى هؤلاء فيما بعد عناصر عمالية أخرى مثلما توقع الحزب.

أضرب عمال سينما الرشيد في البصرة عام 1941 وتبعهم عمال الاحذية وشغيلة الطحين في بغداد بعد أشهر منذ ذلك. وفي الفترة ما بين تموز 1943 وتشرين اول 1944 أعلن أحد عشر إضرابا في معامل الثلج والنجارة والمطاحن. كما أعلن إضراب في معسكر

(9) نصير الكاظمي ص 151 مستل عن بطاطو ج 1 ص 621

الرشيد ولدى مصلي العربات في النجف والسماعة وفي مدرسة الصنائع العسكرية وشركة نفط بي أو دي في البصرة. ومن خلال نشاط الحزب والشيوعيين فقد اجيزت بين عامي 1944 و1945 ست عشرة نقابة عمالية كان الشيوعيون يقودون اثنتي عشر نقابة منها، فيما كانت تقود الأربعة الأخرى عناصر كانت تنتمي سابقاً إلى الحزب الشيوعي⁽¹⁰⁾.

يقول سكرتير الحزب يوسف سلمان يوسف (فهد) في كتاباته حول النقابات: (نقابات العمال هي منظمات اجتماعية للطبقة العاملة، يترتب عليها في كفاحنا الطويل واجبات عظمى، كالنضال ضد العوامل التي تسبب البطالة والدفاع عن حقوق العمال العاطلين والدعوة لإيجاد علاجات تخفف من حدة الأزمة وتدفع عن العمال العاطلين وذويهم غائلة الجوع وتنتشلهم من بأسهم. على النقابات ان تعتمد على قوى الطبقة العاملة، وان تجند العمال وترزجهم في المعركة ضد البطالة من اجل دفع ويلاتها عنهم⁽¹¹⁾).

ويشير سكرتير الحزب عن تلك الظروف والمعارك الطبقيّة فيقول (بسبب حرمان الطبقة العاملة من كل شكل من أشكال التنظيم العلني خلال السنوات العشر الأخيرة، رغم نمو هذه الطبقة جراء نمو الصناعة خلال الفترة المذكورة نموا مطردا، ورغم متاعب الطبقة العاملة العراقية المتأثية من ظروف الحرب العالمية ومن الأوضاع الشاذة الأخرى، يتطلب تحديد واجبات هذه الحركة النقابية تعيينا دقيقا، يتناسب مع ظروف الطبقة العاملة في المرحلة الراهنة، ويضيف، فعلى العاملين في الحركة النقابية الراهنة، وبعد ان يتفهموا جيدا صفتها النقابية وطابعها التنظيمي والظروف المحيطة بها، أن يعملوا على:

- ضم التنظيم النقابي في جميع المشاريع الصناعية، وان يضم الأكثرية الساحقة من العمال الماهرين وغير الماهرين.
- تثبيت النقابات وتقويتها والدفاع عنها والحيلولة دون الفرقة بين العمال.
- منع تسرب نفوذ أرباب الأعمال والنفوذ المعادي بصورة عامة إلى قيادة الحركة النقابية⁽¹²⁾.

(10) نصير الكاظمي ص 152

(11) كتابات الرفيق فهد مصدر سابق ص 212 و213

(12) من وثائق الحزب الشيوعي العراقي كتابات الرفيق فهد دار الفارابي ص 303

وشكّل الحزب في سنة 1951 مجلساً مركزياً ومكتباً دائماً لتنشيط النقابات القائمة، فأدت البيانات التي أصدرها المكتب إلى تحريك أقسام من العمال في المؤسسات الكبيرة. وفي عام 1952 صدرت صحيفة اتحاد العمال السرية، ممهدة الدرب لنشوء تنظيم سري لحركة العمال النقابية، بعد عقد اجتماع نقابي حضره ما يقارب 25 قائداً نقابياً شيوعياً وديمقراطياً، من الذين أفلتوا من قبضة الشرطة. وجرى البحث فيه عن ضرورة مواصلة النشاط النقابي العلني عن طريق تشكيل نقابات سرية⁽¹³⁾ وضرورة إصدار صحيفة ناطقة باسمها.

كان للحركة النقابية خلال الأعوام التي سبقت ثورة 14 تموز وبقيادة تنظيمها النقابي (مكتب نقابات العمال)، العديد من النضالات الطبقيّة والسياسية. فقد تمكن المكتب من تنظيم الكثير من الإضرابات في العديد من المعامل خلال السنوات 1953 و 1954 و 1955 ومنها إضراب عمال السكاير عام 1955 الذي دخلت الشرطة على إثره مقر النقابة واحتلته وختمته بالشمع الأحمر⁽¹⁴⁾.

وبرغم ظروف الإرهاب والبطش والاعتقال وغياب الحريات الديمقراطية والنقابية، إلا أن العمال قدموا المذكرات الاحتجاجية والعرائض المطالبية. وكان لهم دور في دعم القوى الوطنية والديمقراطية. كما كان لمكتب النقابات مساهمة في النشاطات التي تجسدت في تأسيس اتحاد نقابات العمال العرب في عام 1956، حيث كان فيه ممثل للحركة النقابية العراقية، رغم عدم اعتراف السلطات العراقية آنذاك بشرعيته. كما كان للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي دور في قيادة النضالات السياسية، أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ومساهمة واسعة في الانتفاضة الكبيرة للشعب العراقي حينها، وبقيادة القوى الوطنية ومنهم الشيوعيون، حيث اشتركت مع جموع من الطلبة في المدارس والكليات لاستنكار هذا العدوان.

وقد لعب المكتب العمالي الذي يضم الكثير من الشيوعيين والقوى الوطنية والديمقراطية الأخرى دوراً بارزاً في المسيرة النضالية للطبقة العاملة. واستبدل أسم المكتب التنفيذي إلى الاتحاد العام للنقابات، وشكّل مكاتب نقابية في جميع المحافظات

(13) الثقافة الجديدة عدد 145 أب 1983 ص 107

(14) إبراهيم حسين لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية من منشورات الثقافة الجديدة إصدار بلا ص 32.

(الاولية) في عام 1956، وبقي يعمل بشكل سري، رغم عدم اعتراف السلطة الحاكمة به حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

وركّز الحزب الشيوعي على تنشيط وإبراز دور الحركة النقابية وطالب الشيوعيين أن يكون لهم دور طليعي فيها، وأكد على ضرورة تحويل النضالات المطالبية والنقابية إلى نضالات ذات طبيعة سياسية، وأصدر كراساً تحت عنوان (من أجل تنشيط حركة عمالية نقابية)⁽¹⁵⁾ في أواخر 1957.

وقد عبّر هذا الكراس عن سياسة الحزب وتجربته في الحركة النقابية طيلة العقود الماضية، وورد فيه (من الواجب عدم تحميل الحركة النقابية واجبات هي ليست معنية بها في هذه الظروف.. وان إبداء الكفاءة في أسلوب ربط العمل السري بالعلن هو شرط ضروري لضمان سير صائب مثمر للحركة النقابية). ... وقد جاء هذا متفقاً مع السياسة التي رسمها الرفيق فهد في المجال النقابي، فكل تقدير زائد للحركة العمالية فوق طابعها النقابي، يمكن أن يحرفها عن سبيلها الصحيح ويفصل بين الطليعة وطبقتها أو على الأقل بينها وبين الأكثرية الساحقة من العمال. كما إن الإقلال من أهمية الحركة من قبل الطليعة يفصلها عن الطبقة، ويضع الحركة تحت نفوذ عناصر لا تعمل في صالح الطبقة العاملة، أو قد تؤدي إلى سيطرة العناصر الفاسدة على الحركة لإخضاعها وقتلها قبل أن تنمو وتقوى⁽¹⁶⁾. وفي ضوء هذه التوجهات شرع الشيوعيون بتنشيط الحركة النقابية وإقامة لجان نقابية سرية وتوصلوا إلى نتائج ملموسة بهذا الصدد كانت أساساً لعودة الحركة النقابية إلى الصدارة بعد ثورة 14 تموز 1958⁽¹⁷⁾.

كانت تجربة الحزب الشيوعي العراقي للتغلغل بين أوساط العمال خلال الحرب غنية، ودرساً جدياً في العمل بين الجماهير. ومثلت الجسور التي أقامها مع العمال أبان تلك النضالات وما تلاها الأساس المادي الذي بني عليه علاقاته الوطيدة مع جماهير العمال. كما مثلت درساً في التكتيك للارتقاء بالعمال من النضال الاقتصادي إلى النضال السياسي الثوري.

(15) ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ايار 1984 ص 57

(16) المصدر السابق ص 32 عن الرفيق فهد جريدة القاعدة ايلول 1944

(17) ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ايار 1984 ص 32

كانت تلك فترة غنية بخبرتها في جانب آخر ذي أهمية كبيرة بالنسبة إلى حزب ثوري سري ظل يواجه الإرهاب والملاحقة باستمرار، ونعني به الجمع بين العمل السري والعلني⁽¹⁸⁾. وكان الحزب الشيوعي هو القوة الدافعة للحركة النقابية منذ تأسيسه وبفضله ودوره تم الاعتراف الرسمي بالحركة النقابية.

يؤكد النقابي طالب عبد الجبار كاتب كتاب (ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق)⁽¹⁹⁾ على استمرار التنظيمات النقابية السرية في نضالها متعدد الجوانب، ضد الاستعمار والرجعية، وفي سبيل المطالبات المشروعة للعمال، حتى الرابع عشر من تموز 1958). ويذكر عبد الجبار بأن العمال قد لعبوا دوراً فاعلاً في النضالات التي خاضها الشعب قبيل ثورة 14 تموز، ولا سيما في مظاهرات وإضرابات عام 1956 وخاصة مساهمتهم في إضراب الموصل، أيلول 1956⁽²⁰⁾.

(18) الكاظمي مصدر سابق 154

(19) كراس ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية أصدره مجموعة من الرفاق وقد وضعها المناضل العمالي الشهيد طالب عبد الجبار والذي تدارس الموضوع عند تأليفه مع عدد من الرفاق العمال في سجن الكوت في العهد الملكي، علماً بأن مهمة الرفيق طالب عبد الجبار لم تستكمل في سجن الكوت والتي شارك فيها قياديين نقابة عمال الميناء والنفط المسجونين آنذاك في هذا السجن وهم ارا خاجادور وحيدر حاتم وعبد الحميد بخش واکرم حسين والياس حنا كما يذكر ارا خاجادور النقابي المعروف، ولهذا استمر العمل بعد مجزرتي سجن بغداد وسجن الكوت ونقل السجناء إلى سجن بعقوبة وان حصيلة هذا العمل كانت كراس وهو أشبه بتاريخ الحركة الإضرابية العمالية في العراق، وكان هذا ليس نقصاً بل ان الفكرة من أساسها كانت تهدف إلى جمع المعلومات الدقيقة عن الحركة الإضرابية بالدرجة الأساسية من القادة النقابيين الذين واكبوها مستغلين فرصة وجودهم في السجن خشية ضياع المعلومات وقد استكملها حتى عام 1960 ، الا ان ما نشر من كرايس بعد ذلك كان مجرد تكرار للحوادث وحتى يمكن القول أنها نسخة طبق الأصل ان صح التعبير لمؤلف المناضل طالب عبد الجبار، كما إنها تفتقد إلى التحليلات والنقد العلمي للحدوث التي تميز بها مؤلف ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق وبالإضافة إلى ذلك ان جميع الدراسات تقريباً توقفت هي الأخرى عند ثورة 14 تموز 1958 أو تخطتها قليلاً عدا مؤلف أو اثنين كتبت بروح متحيزة

لا تعكس الواقع العمالي والنقابي وبعيدة عن الموضوعية والعلمية

(20) طالب عبد الجبار ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق ص 49

انتصار 14 تموز

شكلت ثورة 14 تموز انتصاراً كبيراً لأنصار إقامة الدولة المدنية الديمقراطية في العراق، حيث أشركت كل المكونات العراقية في إدارة الدولة، وراحت تتبلور هوية وطنية جامعة. كما أنجز العديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية واستعيدت نسبياً الثقة بين الدولة وقاعدتها الاجتماعية، ورُسمت معالم أولية لتنمية وطنية مستقلة. كما خطّت حكومة 14 تموز خطوات مهمة على طريق العدالة الاجتماعية عبر تغيير الملكية الزراعية للأرض ودمج الفلاحين في النشاط الاقتصادي والسياسي ودعم النشاط الإنتاجي للبرجوازية الوطنية. وقد تم إنشاء العشرات من المنظمات الجماهيرية والجمعيات والنقابات التي سعت لتعبئة الجماهير وجذبها إلى العمل من أجل الحرية ولقمة العيش وبالتالي تحقيق التحول الديمقراطي سياسياً واجتماعياً.

كما شرعت الثورة بتنمية اقتصادية ذات جوهر إنساني، فسُنّت قوانين جديدة للضرائب، تخفف نسبياً عن كاهل الكادحين وتمكّن الدولة من تقديم الخدمات للناس وتقليل الفوارق الطبقيّة وتحقيق شيء من التكافل الاجتماعي، والذي ضمّن بدوره زيادة الأجور بنسبة 52٪ ورفع مداخيل الناس وخاصة شغيلة المدن بأكثر من الارتفاعات في الأسعار، وإصدار قانون الضمان الاجتماعي المرقم 27 لسنة 1960، وتشديد أحياء الفقراء في مدينتي الشعلة والثورة، وتخفيض أجور المساكن والمحلات الصغيرة (قانون رقم 6 لعام 1958)، الأمر الذي وفّر أماناً أسرياً عاماً، كان مفتقداً، مما ساعد الناس على الاهتمام بتعليم أبنائهم.

وغيّرت الثورة مواقع العمال إيجابياً بشكل كبير، فحددت ساعات العمل بثمان ساعات، ووضعت حداً أدنى للأجور، وشيّدت مساكناً للشغيلة وألزمت أصحاب المصانع ببناء دور للعمال (حسب القانون رقم 84 لسنة 1958)، وأطلقت حرية التنظيم النقابي والمهني، وأقامت صندوقاً لتقاعد الموظفين والمستخدمين. وكان لهذه التغييرات تأثيرات هامة على شعبية التعليم وانشداد العمال والشغيلة وأبنائهم لمتطلباته.

أن هناك نماذج لا تحصى من الإنجازات الايجابية التي حققها العمال العراقيون بعد ثورة تموز، ولاسيما في مجال الإنتاج الاقتصادي والتنظيم النقابي ومقاومة مخلفات العهود السابقة، إلى جانب الصور الرائعة التي تفوق الحصر. كما وجدت نماذج سلبية وسيئة، نسبت زوراً إلى العمال دون مشاركتهم بها، أو دست عليهم بوسيلة أو بأخرى. كما تركت لنا سنوات نضال الطبقة العاملة العراقية ارثاً كبيراً في قانون العمل ومشاركة العمال فيه. يقول عبد الجبار (وتحت الحاح العمال ونقاباتهم والمكتب التنفيذي للنقابات، اضطرت وزارة الشؤون الاجتماعية في نيسان 1959 إلى تأليف لجنة مهمتها تعديل قانون العمل. وقد شارك في اللجنة ممثل عن المكتب التنفيذي)⁽²¹⁾. ويضيف (وكانت اهم التعديلات التي أدخلتها بموجب قانون التعديل الثاني الجمهوري رقم 71 لسنة 1959 شمول القانون لبعض العاملين بأجور في الزراعة وزيادة نسبة التعويضات عن إصابات العمل أو بسبب العمل وإشراك النقابات في فض المنازعات التي تنشأ عن العمل وتلك الناجمة عن تطبيق القانون، وتقليص ساعات العمل إلى 46 ساعة في الأسبوع وزيادة الإجازات المرضية والاعتيادية وضمان حرية العمل والتنظيم النقابي)⁽²²⁾.

(21) المصدر السابق ص 49

(22) نفس المصدر السابق ص 52 و 53

الاستنتاج

1. كانت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية غارقة في التخلف في ظل نظام ملكي رجعي مرتبط بالاستعمار البريطاني سياسيا واقتصاديا ومالياً.
2. نشطت وعملت بشكل سري قوى واحزاب سياسية، لدعم حقوق العمال وقيادة نضالاتهم المطالبة والسياسية.
3. صدور قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 ساهم في قيام مجموعة من النقابات العمالية.
4. ساهم تشكيل مكتب أو مجلس مركزي عام 1951 في تنشيط النقابات القائمة.
5. تم الربط بين النضال الطبقي والنضال الوطني ومن أجل الحريات السياسية وضد القمع والاضطهاد والاستغلال ومن أجل إرساء الديمقراطية وحرية تكوين النقابات العمالية.
6. تميزت مساهمة تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في إقامة اللجان السرية وتنشيط الحركة النقابية وتطويرها والعمل على وحدة الطبقة العاملة العراقية.
7. بلغ الاستياء الجماهيري ذروته بعد احتدام الصراع مع السلطة الرجعية خاصة في انتفاضة 1956. ومن جانب آخر، تم تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت مجموعة من القوى والأحزاب والتنظيمات العسكرية وساهمت في دفع العمل قدماً.

الفصل الثاني

سياسة الحزب بعد عام 1960 وتأثيرها على

الطبقة العاملة والنقابات

الحزب والنقابات بعد عام 1960

تطورت واتسعت الحركة النقابية بعد ثورة تموز بشكل لم يعهد له مثيل في بلادنا، بمبادرة من الحزب الشيوعي العراقي. وكانت قيادتها بيده دون منازع، ويعود السبب في ذلك إلى الجذور العميقة للتقاليد النضالية والتنظيمية التي زرعها الرفيق فهد في صفوف الشيوعيين، وكذلك إلى الأسلوب السليم في العمل الجماهيري الذي رسمه الحزب، وتضحيات الشيوعيين الجسيمة في سبيل مصالح العمال، ولقيام الحزب بتربية مجموعة من القادة النقابيين الجماهيريين في ذلك الحين، مع انها لم تكن مجموعة كبيرة.

وقد اثبت التجربة انه لا يمكن بناء حركة نقابية ثورية مالم يلعب الشيوعيون دور الطليعة والمحرك فيها⁽²³⁾. وقد اعتمد الحزب على التوعية في حقوق العمال والدفاع عن مصالحهم وتنظيم الطبقة العاملة، الأسلوب الأمثل في التظاهر والإضراب وكيفية التعامل مع الظروف المحيطة بالنقابات ومعرفة تطلعات أرباب العمل والمستغلين. وأثبتت التجربة ان النضال من اجل الحريات الديمقراطية، سلاح فعال في تحقيق مصالح الطبقة العاملة، وأن المكاسب لا تتحقق في غياب الحريات الديمقراطية.

يذكر النقابي ارا خاجادور في حديثه عن دور الحركة النقابية والعمالية بعد ثورة 14 تموز 1958، جملة من المهمات التي احتاج الحزب ومناصريه تنفيذها، كرفع مستوى جماهير العمال فكريا وسياسيا وتنظيميا، لا عبر الأوامر بل عبر التواضع الشيوعي والإصغاء

(23) ارا خاجادور تجارب شخصية من العمل النقابي ص 45

لآراء العمال والتعلم منهم وفهم حاجاتهم وقيادتهم بأساليب الإقناع، وبقوة المثل والتفاني في سبيل مصالح الطبقة العاملة والشعب والوطن⁽²⁴⁾.

لقد ناضل الحزب من أجل الدفاع عن حقوق العمال وضد الاستغلال وضد الاضطهاد وضد الاستعمار والاستثمار. كما ناضل ضد القوى الرجعية واليمينية وضد البطالة والتسريح التعسفي، ولهذا حافظ الحزب على مكانته في النقابات العمالية.

وقد رعى الحزب أعضائه من العمال النقابيين على روح التضحية والموقف الشجاع وان يكون الرفيق قدوة في تعامله، متبعاً الأسلوب الديمقراطي وعدم الخنوع أمام البرجوازية. وان يكون النقابي الشيوعي فعالاً يقود العمل بتواضعه ووعيه وإداركه لحقوقه النقابية، والتي تعتبر سلاحاً فعالاً، وان تكون صلته بال جماهير. ولهذا اشترك الشيوعيون في المجالس النقابية وعززوا طاقات الحركة النقابية على إنجاز عملها وربط النضال الاقتصادي بالنضال السياسي العام، وكان الشيوعيون دوماً في مقدمة الأحداث.

ووضع الحزب مهمات سياسية اقتصادية واجتماعية لتطوير العمل النقابي، مبيناً الفرق بين العمل في النقابات و العمل في التنظيم الحزبي، حيث الأخير مجال حزبي سياسي بحث فيه التزامات أخرى، فيما التنظيم النقابي، عمل يومي، يناضل فيه العمال والنقابات من أجل مطالب محددة، لا يمكن الخلط فيها مع الأمور الحزبية. ولهذا كان العمل النقابي ذا سمعة جيدة، أخذ مصالح الطبقة العاملة بالدرجة الأولى واحترام مزاج جماهير العمال ومطالبهم ومعبرة عن طموحاتهم.

المبحث الأول

موقف النقابات من الثورة الوطنية الديمقراطية

منذ قيام الثورة في صبيحة الرابع عشر من تموز 1958 بدا العمال يمارسون نشاطا نقابيا ملحوظا. فبعد قيام الثورة بيوم واحد وزع النقابيون بيانا ضمنوه تأييدهم للثورة ومطالبتهم بإطلاق الحرية للعمل النقابي. ومع ان حكومة الثورة رفضت منحهم الرخص القانونية المطلوبة، إلا انهم واصلوا نشاطهم وشكلوا الهيئات التحضيرية لكافة المهن والصناعات. وقد أقامت الهيئات التحضيرية حفلة في فندق بغداد تكريما لممثل الاتحاد العالمي الذي حضر إلى بغداد لتقديم التهنئة بمناسبة قيام الثورة. ونشطت النقابات الغير مجازة، فأقامت علاقات دولية، ومثال على ذلك الرسالة التي بعث بها رئيس اتحاد العمال الحر لالمانيا الديمقراطية في 19/9/1958 إلى الهيئة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال، الذي شكلت لجنته الهيئات النقابية والتي أصدرت البيان الذي أذاعته في 11/12/1958⁽²⁵⁾.

بعد أن أصبحت الطبقة العاملة قوة يحسب لها الحساب، وتعزز دورها في المجتمع، بات أعداؤها يرهبون جانبها، إذ تعاضمت قواها سياسيا وتنظيميا وتعززت وحدتها، والتفت حولها جماهير واسعة، فدرس الاتحاد النقص الذي يعانيه في الكوادر النقابية بالمقارنة مع الاتساع الذي لم يسبق له مثيل في بلادنا للحركة النقابية وقرر إرسال عدد من العمال إلى دورات نقابية في الخارج.

في 27 حزيران 1959، صدر بيان من قبل الاتحاد العام للنقابات، أشار إلى أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام سيبحث ما يلي:

- صيانة النظام الجمهوري الديمقراطي
- ازدهار الصناعة والاقتصاد الوطني
- العمل على توفير الشروط الفعلية لحياة أفضل للعمال والشعب كله

(25) هاشم علي محسن الحركة النقابية تطور الحركة النقابية في العراق بعد 14 تموز ص 23 من الكراس الثاني

- أسس العلاقات بين الطبقة العاملة وبين الرأسمال الوطني
- دستور الاتحاد
- إنجازات الاتحاد خلال العام المجيد بين تموز 1958 و تموز 1959⁽²⁶⁾.

أصبح للنقابات كوادر عمالية، بعد ان ادخلوا دورات داخل العراق وخارجه. كما صدرت صحيفة أسبوعية باسم "اتحاد العمال" وكان لها دور مرموق في توجيه وتوعية العمال والحركة العمالية عموماً⁽²⁷⁾.

المؤتمر التأسيسي تموز 1959

انعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد نقابات العمال في 8- 11 تموز 1959 في الوقت التي لم تحصل فيه جميع النقابات على إجازتها. وضم مندوبين يمثلون 275 الف عامل نقابي انتسبوا إلى المنظمات النقابية طوعاً. والقى فيه النقابي المعروف صادق الفلاح⁽²⁸⁾، كلمة، كانت شديدة اللهجة، تحدث فيها حول البطالة ووضع العمال ومطالبهم. كما القى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم كلمة مطولة والتي قيل في وقتها (من الصعب حقا على عامة العمال ان يستمعوا له دون ان يتأثروا به ويميلوا إلى تصديقه)⁽²⁹⁾.

وخرج المؤتمر بعدة قرارات وهي:

- قرار بالانضمام إلى جبهة الاتحاد الوطني
- قرار بالانضمام إلى اتحاد النقابات العالمي
- قرار حول دعم دخول الصين الشعبية إلى هيئة الأمم المتحدة

(26) النقابي هاشم علي محسن تطور الحركة النقابية في العراق ص 26

(27) ارا خاجادور مصدر سابق ص41

(28) من مواليد 1919 في كراة مريم في بغداد منذ صغره عمل مع والده في علوة الخضار، عمل في معامل النسيج ودرس في المدرسة المسائية، دخل معترك السياسة وسجن في نقرة السلطان الصخراوي خرج من السجن بعد ثورة تموز 1958 انتخب في المؤتمر التأسيسي برئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية 1959. ويعتبر من الشخصيات العمالية النقابية المهمة في العراق منذ الأربعينيات من القرن الماضي.

(29) نص الكلمة في ملحق نهاية الكتاب

• قرار بالموقف من الإضرابات.

ومما يذكر ان الصحف العراقية، قد كتبت الكثير عن المؤتمر التأسيسي، مشيرة إلى أهمية انعقاد هذا المؤتمر في حياة الطبقة العاملة العراقية، والذي يجمع النقابات كافة، والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة في تحسين أحوال معيشتها وضمان مستقبلها واحترام حقوقها النقابية والديمقراطية، حيث بقيت الطبقة العاملة محرومة من هذا الحق حتى فجر 14 تموز⁽³⁰⁾.

وانتخب المندوبون أعضاء المجلس التنفيذي الأول وتكون من (طالب عبد الجبار⁽³¹⁾، صادق جعفر الفلاحي، علي شكر، كاظم الدجيلي، محسن ملا علي، عبد الأمير عباس، عبد اللطيف بسيم، محمد عبد الرحمن، حسين علوان، عبد القادر عياش، مرزة حمزة، نائل عبد الله، توفيق احمد، فائق توفيق، فاضل حسين، علي جعفر، طه فائق، محمود امين، عسكر لعبيبي، هادي علوان، خلف لعبيبي، محمد غضبان، كريم حسين، حكمت كوتاني، عبد السادة حسن، علي شعبان، خضر قاشات، كليبان صالح، هادي عبد الأمير، فخري بطرس، خضير معروف، علي الغزالي، صادق قدير الخباز، يعقوب صالح. وتم انتخاب صادق جعفر الفلاحي رئيساً للاتحاد وعلي شكر نائباً للرئيس وطالب عبد الجبار سكرتيراً للاتحاد. وتم توزيع المهام بين الأعضاء:

- هادي علوان مسؤول شؤون التنظيم
- عبد القادر عياش للثقافة والتوجيه
- ارا خاجادور للشؤون الاقتصادية
- كاظم الدجيلي للشؤون الدولية
- كليبان صالح للعلاقات الوطنية
- حكمت كوتاني محاسب⁽³²⁾.

(30) النقابي هاشم علي محسن تطور الحركة النقابية في العراق ص 28 و29.

(31) الشهيد طالب مواليد 1929 ولد في بغداد في محلة باب الشيخ وترعرع في الجو العمالي بشارع الشيخ عمر، دخل السجن في عام 1952 وبعد ان أنهى محكوميته نفي إلى بدرة حتى تموز 1958، انتخب في أول مجلس مركزي عن المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية 11 تموز 1959. استشهد في 3 أيلول 1963. اثر انقلاب شباط الأسود 1963 حيث نفذ حكم الإعدام دونما محاكمة.

(32) هاشم علي محسن تطور الحركة النقابية في العراق ص 32 .

ايار 1959 والمظاهرة المليونية

بمناسبة الأول من ايار احتشد ما يقارب مليون من العمال والكسبة متضامين مع الثورة وداعين لحقوقهم وتحقيق مصالحهم الاقتصادية والمعيشية والموقف الوطني من القوى التي لا تريد الخير لثورة تموز 1958. وكانت المظاهرة هي الأضخم في تاريخ العراق، احتفالا بعيد العمال العالمي. حيث احتفل العمال بهذا العيد وكثير من القطاعات الإنتاجية والمؤسسات والمعامل الإنتاجية، واحتفل معهم في هذه التظاهرة الجبارة قطاعات واسعة من أبناء الشعب وكادحيه ومثقفيه، ومما عكس التأثير الكبير للطبقة العاملة على قطاعات الشعب الأخرى.

لقد تحول هذا الاحتفال إلى مظاهرة سياسية تعرضت في هتافاتها إلى تركيب السلطة السياسية والثورة وضرورة توافقه مع طبيعة الثورة وقاعدتها الاجتماعية، فقد هتفت الملايين (الحزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيم)⁽³³⁾. ويصف العامل النقابي أرا خاجادور، والذي كان قياديا في الحزب الشيوعي العراقي ذلك بقوله (يكفي المرء ان يلقي نظرة من بعيد ليعرف مسيرة أية نقابة تمر أمام بصره، بالألوان الزاهية والنشاط الزاخر بالحياة والذي كان يملأ الشوارع بالبهجة والحبور)⁽³⁴⁾. مظاهرة المليون مواطن كانت حدثاً كبيراً، كما اعترفت اغلب القوى الوطنية والسياسية والاجتماعية في البلاد بدورها الطبقة العاملة الطليعي.

المؤتمر الأول 1960

جاء انعقاد المؤتمر الأول بعد اقل من عام على المؤتمر التأسيسي في 9 - 11 شباط 1960 الذي حضره ما يقارب 350 مندوبا يمثلون اكثر من 305 الف عامل نقابي، أي بزيادة 55 الف منتسب جديد⁽³⁵⁾. كما صدر قرار تشكيل النقابات أو إعادة تأسيس النقابات. ومما يذكر ان الاتحاد العام لنقابات العمال أجاز في 12/11/1958، وصدرت صحيفة اتحاد العمال في 3 شباط 1960.

(33) ارا خاجادور مصدر سابق ص 39

(34) نفس المصدر ص 29

(35) الثقافة الجديدة عدد 145 اب 1983 ص 112

وقد حضرت المؤتمر وفود عربية وعالمية كثيرة وكبيرة، ومنها ممثل اتحاد النقابات العالمي إبراهيم زكريا والذي حضر معه بيير جانسون، إضافة إلى وفود من الدول الاشتراكية والرأسمالية والعربية ومندوب اتحاد الشغل المغربي.

كما كان لقبول الاتحاد العام لنقابات العمال في عضوية الاتحاد العالمي للنقابات، دور كبير في التعريف بالحركة النقابية والنظام الجمهوري في العراق، وشاركت وفود الاتحاد العام في نشاطات نصره الشعب وعمال الجزائر كما شارك في مؤتمر منظمة العمل الدولية والكثير من اللقاءات والندوات العالمية.

ومن مؤتمر التأسيس والمؤتمر الأول للنقابات العمالية، صدرت مجموعة من القرارات التي تدعم الثورة وتطالب بسن تشريعات ثورية في مجال الضمان الاجتماعي، ومن اجل إشاعة الديمقراطية في العمل النقابي وإدارة الإنتاج. كما وجه المؤتمر عددا من النداءات إلى العمال لضمان السلم ودعم الثورة الفتية والتضحية من اجل استمرار نهجها التقدمي والوطني. واكد على الدعم العربي ومصالح الطبقة العاملة العربية والعالمية والتضامن معها في سبيل نيل حقوقها المشروعة.

ان النجاح الذي حققه المؤتمر الأول⁽³⁶⁾، واشتداد حملة القوى الإمبريالية والرجعية ضد البلاد، دفع البرجوازية في الحكم وخارجه إلى تشديد الحملة ضد العمال ونقاباتهم واتحادهم العام في مختلف المجالات وتحت مختلف المبررات، مطالبة بحل النقابات وإجراء انتخابات جديدة بدعوى ان النقابات زجت نفسها في النشاط السياسي. واستشرت حملة من الاتهامات ضد دور العمال في الإنتاج ملقية عليهم تبعات الركود الاقتصادي برمته⁽³⁷⁾.

(36) في المؤتمر الأول الذي عقد في 9 شباط 1960 في قاعة الشعب في بغداد انتخب علي شكر الرئيس وحسين علوان نائبا وارا خاجادور سكرتيرا للاتحاد والأعضاء، صادق الفلاحى للعلاقات عبد القادر عياش وكاظم الدجيلي وحكمت كوتاني وطه فائق وكليبان صالح وعبد اللطيف بسيم (أخ زكي بسيم الذي أعدم مع سكرتير الحزب الشيوعي في 14 شباط 1949) إضافة إلى محمد غضبان وجاسم يحيى وبعد يومين صدرت مجموعة من القرارات عن المؤتمر منها تعديل قانون العمل في الجمهورية العراقية وتوسيع وتعميم الضمان الجماعي لكافة عمال العراق.

(37) طالب عبد الجبار مصدر سابق ص 53

وبهذا الصدد، يذكر صادق الفلاحي:

"بعد انتهاء أعمال المؤتمر ببضعة أيام، تقرر غلق الاتحاد العام وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة واعتقاله، ويبدو ان المذكرة التي قدمتها إلى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وبقية المسؤولين، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، كما يقال. فقد أوصى المؤتمر برفع مذكرة مسهبة تستعرض كل المظاهر السلبية والتجاوزات غير قانونية التي يتعرض لها العمل من أرباب العمل والمؤسسات وأجهزة السلطة والدوائر المعنية"⁽³⁸⁾.

ومن المعروف رفض نشرها في الصحف كما ذكرنا. ويضيف الفلاحي: "وكانت هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها بشؤون الصحافة ويغلق الاتحاد العام ويتخذ الإجراءات الأخرى". ويشير النقابي هاشم علي محسن إلى ذلك بقوله "وعلى العموم فان عبد الكريم قاسم نفسه، الذي قام برعاية مؤتمر الاتحاد العام، هو الذي امر الحاكم العسكري في 29 تموز 1959 بغلق مقر الاتحاد واعتقال أعضاء مكتبه التنفيذي بحجة عدم شرعية المؤتمر الذي عقد برعايته"⁽³⁹⁾.

والأنكى من ذلك ان وزارة الشؤون الاجتماعية تعاملت مع المكتب التنفيذي بشكل رسمي كونه ممثل الطبقة العاملة العراقية وبعثت كتباً رسمية إليه تدعوه إلى المشاركة في تنظيم أمور النقابات واللجان الرسمية. ففي 1959/3/23 وجهت إليه وزارة الشؤون الاجتماعية كتابها المرقم 5398 ونصه (إلى رئاسة المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال في العراق /الموضوع سجل كفاءة النقابات - نظمت هذه الوزارة سجلاً خاصاً بالنقابات، سجل كفاءة النقابات، تسجل فيه كافة فعاليات النقابات وتنظيماتها ومخالفاتها ومدى تطبيقها للأنظمة والقوانين في سبيل تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها. وعليه نرجو التعميم على كافة النقابات المجازة في العراق وكافة العمال بضرورة التمسك بالنظام

(38) صادق جعفر الفلاحي وقائع سنوات الجمر دار الرافدين للطباعة بيروت 2015 ص 110

(39) النقابي هاشم علي محسن مصدر سابق ص 29

وبكافة التعليمات الصادرة وتجنب كل ما من شأنه ان يؤدي إلى الفوضى والإرباك. إذ أن الضرورة الوطنية تقتضي وتحتم في كل فرد من أفراد الشعب التكاتف في سبيل تأمين الاستقرار والعمل بكل الوسائل لزيادة الإنتاج في البلاد أملين مؤازرتنا بكل ما يعن لكم من ملاحظات بشأن النقابات المذكورة لتأشيرها في السجل الآنف الذكر بصورة مستمرة ومنتظمة. التوقيع وزير الشؤون الاجتماعية). وتم إرسال صورة منه إلى كافة الوزارات المختصة ومديرية العمل والضمان الاجتماعي والإدارة الذاتية ومشاورية الحقوق والإرشاد والتوجيه الاجتماعي⁽⁴⁰⁾.

ونشير هنا إلى موقف الحكومة، حيث يذكر الكاتب مناف جاسب، إن موقف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المسؤولة عن إجازة النقابات العمالية، لم يكن محايداً، وقد تمثل ذلك في موقف وزيرها ناجي طالب القومي ذي الميول البعثية، والتي تعادي الحزب الشيوعي بشكل واضح وصريح، إذ أصدرت الوزارة المذكورة في 10 تشرين الثاني 1958 أمراً بحل جميع اللجان التحضيرية لجميع النقابات العمالية التي تكونت بعد نجاح الثورة بذريعة تخليصها من النفوذ الشيوعي المسيطر عليها⁽⁴¹⁾. ومن المعروف أنه لم يبت بإجازة النقابات العمالية إلا بعد استقالة الوزير ناجي طالب في 7 شباط 1959.

لقد ناضلت الطبقة العاملة في السنوات السابقة لثورة تموز 1958، وقدمت الكثير من المآثر البطولية والشهداء وساهمت من خلالها في تقويض دعائم الحكم الملكي وإسقاطه في ثورة تموز المجيدة، حيث ربطت نضالها الاقتصادي بالنضال السياسي، وهو ما تحقق لاحقاً.

لقد تحققت الثورة ب جماهير الشعب وقواها الوطنية وطبقته العاملة، التي تفاعلت مع قيام الجمهورية في العراق. ودعا المكتب التنفيذي بشكل علني إلى تكوين المنظمات النقابية على صعيد المهن المختلفة لتأسيس النقابات العمالية في مختلف مدن البلاد.

(40) هاشم علي محسن مصدر سابق ص 24

(41) مناف جاسب الخزاعي سيرة الدم والرصاص الصراع البعثي الشيوعي في العراق 1947 - 1968 دار سطور

كما تم فرض تطبيق قانون رقم 1 لعام 1958 الذي تم تشريعه قبل اشهر أي في 16 أذار 1958 من قبل سلطات النظام الملكي واعتبرت بنوده نافذة المفعول من الأول من أيلول 1958 أي بعد ستة اشهر من تشريعه⁽⁴²⁾. وقد عدل قانون رقم 1 بالقانون رقم 82 لسنة 1958 ثم بالقانون 71 لسنة 1959.

ويشير كاتب ربع قرن النقابي طالب عبد الجبار إلى التجربة السابقة التي ناضلت فيها الطبقة العاملة ونقاباتهما. لقد كانت هذه الفترة تجربة جديدة وحرية بالتقدير بالنسبة للحركة النقابية العمالية في العراق، زودت العمال بدروس ثمينة في مسألة التحالفات الطبقية والجبهة الوطنية، كما أغنت من وعيها السياسي كثيراً. وستظل هذه الفترة من الحركة النقابية حلقة مضيئة في مسار الحركة العمالية باعتبارها التجربة الأولى في العمل النقابي العلني الواسع في عهد الاستقلال.

وعلى الصعيد العربي، واصل الاتحاد العام لنقابات العمال، نشاطه، ومتن علاقاته، بالعديد من الاتحادات والمنظمات النقابية على امتداد الوطن العربي، ساعياً إلى تخليص الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، آنذاك، من سيطرة فئة الأرستقراطية النقابية على قيادته، والعمل الجاد لتعزيزه وتوطيده، وتطويره، ليكون قادراً حقاً على تبوء مسؤولياته الجسام⁽⁴³⁾.

ولعبت الحركة النقابية العراقية بقيادة اتحادها العام دوراً كبيراً في الدفاع عن مكتسبات الثورة والدفاع عن الجمهورية الفتية وحققَت إنجازات كبيرة للطبقة العاملة وكذلك الحقوق القومية للشعب الكردي وعن حقوق الأقليات وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه.

وانغمر العمال في النشاط النقابي وانتسب إلى النقابات عشرات الألوف منهم. فاستطاعت الحياة النقابية الحرة، استقطاب كافة القوى النقابية المخلصة واستثمار جميع الكفاءات التي تمتلكها الكوادر النقابية ذات التجربة القديمة مع الطاقات الشابة الجديدة،

(42) إبراهيم حسين لمحات من تاريخ الحركة النقابية العراقية سنة بلا مصدر سابق ص 35

(43) الثقافة الجديدة - الدور المجيد لحركة العمال النقابية في ثورة 14 تموز 1958 عدد 145 اب 1983 ص 113.

لإرساء المنظمات النقابية على أساس مبادئ الديمقراطية النقابية والسير حثيثاً وفق نهج طبقي ثوري ثابت، دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة، ودعمًا للثورة والعمل الجاد لتطويرها صوب تحقيق مصالح الشعب الوطنية الديمقراطية⁽⁴⁴⁾.

ويمكن تلخيص أبرز المظاهر السياسية التي اتخذها المؤتمر العام لنقابات العمال بما يلي:

1. ان المصالح الطبقية للعمال جزء لا يتجزأ من المصلحة الوطنية.
 2. ان النظام الاستعماري هو العدو الرئيسي للطبقة العاملة العراقية والشعب العراقي.
 3. ان تحالف العمال مع الفلاحين والكسبة هو الضمانة الرئيسية للتقدم الاجتماعي والديمقراطي.
 4. الدعوة إلى تصفية بقايا الاستعمار والتضامن مع القوى الوطنية العربية، ومن أجل الدفاع عن حقوقهم وحياتهم النقابية⁽⁴⁵⁾.
 5. المطالبة بقبول الصين الشعبية عضو في هيئة الأمم المتحدة.
 6. إرسال رسالة تحية إلى العمال العرب وكافة الاتحادات العمالية في الأقطار العربية.
 7. الدعوة إلى مضاعفة نضال الاتحاد القومي والوطني ضد الاستعمار والرجعية البغيضة ومؤامراتها⁽⁴⁶⁾.
- ومن أهم نتائج المؤتمر نذكر:
- اعتبار الأول من أيار عيد العمال، عطلة رسمية يحتفل فيها العمال.

(44) قائد نقابي، الثقافة الجديدة عدد 145 مقال الدور المجيد لحركة العمال النقابية في ثورة 14 تموز 1958.

(45) إبراهيم حسين لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية ص38

(46) النقابي هاشم علي محسن مصدر سابق ج5 ص 84

• أصبح الاتحاد العام لنقابات العمال عضواً في الاتحاد العالمي لنقابات العمال، إضافة إلى اشتراكه في اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد العالمي للنقابات.

• كما قدم الاتحاد العام لنقابات العمال، مسودتي قانون العمل وقانون تقاعد العمال. وحق النقابات في الصناعة الواحدة أو المتشابهة أو المتصلة من حيث الإنتاج في تكوين اتحاد مهني واحد.

ويستشهد النقابي المعروف الفلاحي، بأن اهم واجبات العمال الشيوعيين حشد اكبر عدد من العمال في التجمعات وتنشيطها لخلق حركة نقابية فعالة تنهض ب جماهير العمال وتدفع النقابات إلى العمل الجاد لمصلحة العمال وعزل الهيئات والعناصر الهزيلة التي لا تشعر بمسؤولياتها تجاه جماهير العمال واتجاه مهماتها النقابية الحقيقية⁽⁴⁷⁾.

وهكذا ومن خلال الدعم الكبير الذي قدمه الحزب الشيوعي العراقي إلى نشاطات وفعاليات الاتحاد والنقابات بصورة عامة، أصبحت الطبقة العاملة صاحبة التغير والتأثير ونمت في الحجم والتأثير والفاعلية، وصار هناك ما يقارب الربع مليون عضو نقابي، وتنامي الوعي الطبقي والمهني. وقد وضع هذا التطور الطبقة العاملة العراقية وحزبها الشيوعي على أعتاب مرحلة جديدة من المواجهة مع البرجوازية وبالذات مع اشد أجنحتها يمينية ورجعية، وهي مرحلة تمتد جذورها إلى البدايات الأولى من الصراع⁽⁴⁸⁾.

(47) النقابي صادق جعفر الفلاحي مصدر سابق 236

(48) إبراهيم حسين مصدر السابق ص 46

المبحث الثاني

موقف السلطة من النقابات

ولم تدم أفراس الطبقة العاملة طويلاً، فقد قامت الرجعية المحلية والدولية بالإجهاض على الثورة، بعد أن كانت تتآمر بشكل علني عليها، فتعرضت الطبقة العاملة وحركتها النقابية إلى الاضطهاد وزج بأعضائها في السجن والاعتقال، حيث أعتقل أعضاء المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال الذي كان يقود ما يزيد عن 270 ألف عامل نقابي، وطرد من العمل ما يزيد عن ستة آلاف عامل سكك الحديد حتى خريف 1960، ووصل عدد المفصولين من عمال مصلحة نقل الركاب في العاصمة إلى ألف عامل.

وكانت أعمال الفصل والمطاردة والاعتقال تشتد بوجه خاص أثناء الانتخابات النقابية. ففي المعركة الانتخابية لعام 1961، زاد عدد المفصولين عن العمل وبمختلف الذرائع الواهية، على سبعة آلاف عامل، في المؤسسات والمشاريع الحكومية وحدها. وقارب عدد المفصولين من عمال النفط الثلاثة آلاف عامل. وطردت أعداد كبيرة من العمال في مؤسسات وزارة الأشغال والإسكان بحجة تقليص النفقات، واستخدم الجيش لإحتلال المعامل عند الإضرابات⁽⁴⁹⁾.

ويشير الكاتب هنا بطاوطو إلى ذلك فيقول، وكانت الضربات الأقسى هي تلك التي وجهت إلى النقابات العمالية الشيوعية. وبدأ العمل ضد النقابات بعد فشل الحزب على الحصول على الترخيص القانوني، أي بعد 22 شباط 1960، وبلغ ذروته في أيار . ولم توجه السلطات اهتماما خاصا إلى اختيار الوسائل. وفي بعض الحالات كما حصل في 8 آذار بنقابة عمال الميناء في البصرة، حيث ألقى باللجنة الإدارية الشيوعية بأسرها في السجن وختمت مكاتبها بالشمع الأحمر. وهذا ما تزامن عادة مع اعتقالات واسعة النطاق كانت تتم على مستوى القاعدة الناشطة للنقابيين ..

(49) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي ج2 ص 490

ويضيف بطاطو حول الإبعاد والاعتقال والسجن فيكتب قائلاً (كان يتم إبعاد القادة النقابيين الشيوعيين عن مراكزهم عن طريق انتخابات متحكم بمصيرها أو تجري في ظل تهديدات مكشوفة أو هي بالكاد مقنعة. وعلى سبيل المثال، أصدر المدير العام للسكك الحديدية، الزعيم المتقاعد صالح زكي توفيق، وقبل أيام قليلة من انتخابات نقابات عمال السكك، التعميم التالي: هناك تضخم في عدد موظفي السكك الحديدية وعمالها تزيد نسبته عن 25 بالمئة. ولهذا فقد قررنا إنهاء خدمة كل موظف أو عامل يخل بواجبه أو يسيء التصرف، أو لا يحضر بشكل منظم، أو غير كفء، أو يتدخل في السياسة خلال ساعات العمل أو يشوه سمعة الآخرين بنشر أخبار كاذبة. وبهذه الطريقة سنتخلص من التضخم ونظهر المؤسسة في الوقت نفسه من هؤلاء الناس)⁽⁵⁰⁾.

أي ان النظام أصدر مجموعة من القرارات التي تكاد تكون قانونية، ولكنها في الأصل تعمل من أجل إبعاد الشيوعيين عن المراكز الحساسة للعمل النقابي، وهذا ما كان يتمشى مع القرارات التي اتخذتها السلطة، حيث تذكر اتحاد الشعب في 7 حزيران 1960 إلى انهم وضعوا شروطاً للانتماء إلى النقابات بحيث تقتصر عضويتها على الأشخاص الذين يزاولون العمل فعلاً في نقاباتهم. كما وضعت الشرط الأهم الذي حرم الانتماء إلى النقابة على كل شخص حكم عليه بجريمة سياسية في ظل النظام الملكي⁽⁵¹⁾. وهذا يعني ان النسبة الكبيرة من العمال النقابيين وغيرهم الذين كانوا قد تعرضوا للسجون في زمن السلطة الملكية، لا يستطيعون العمل في النقابات العمالية. وأغلقت الصحيفة الأسبوعية للنقابات اتحاد العمال التي لعبت دور مرموقاً في توجيه وتوعية الحركة النقابية والعمال عموماً، ولم يصدر من هذه الصحيفة سوى خمسين عدداً حين أغلقتها سلطات قاسم بحجة نشر مقال غير مرغوب فيه وقصيدة تمجيداً للإضراب البطولي لعمال السكاير، الذي وقع أواسط 1960 وعمدت الشرطة والجيش إلى تطويق المضربين وإطلاق النار عليهم⁽⁵²⁾.

(50) حنا بطاطو ج3ص 260

(51) مناف جاسب الخزاعي سيرة الدم ص 246 مستل عن حيدر حنون، ناجي طالب ودوره العسكري

والسياسي في العراق حتى عام 1968

(52) ارا خاجادور مصدر سابق ص 41

وزادت ملاحقة الشيوعيين ومنهم العمال حيث أصدرت لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق نشرة ذكرت فيه ان عدد السجناء الموقوفين عام 1960 بلغ (22 ألف) شخص، واغتيل خلال تلك الفترة حسب ما جاء في النشرة 270 شخص آخر وبلغت أحكام الإعدام التي أصدرتها المجالس العرفية بحق الشيوعيين وأصدقائهم 112 حكماً. كما أصدرت الحكومة عدة قرارات ضد الحزب الشيوعي العراقي.

ويذكر النقابي صادق جعفر الفلاحي أن عدد العمال المفصولين والمجمدين لنشاطهم النقابي قد بلغ 9 آلاف عامل بضمنهم هيئات قيادية ولجان فرعية لبعض النقابات⁽⁵³⁾. كما أغلقت صحيفة الحزب المركزية اتحاد الشعب في أيلول 1960 وحضر نشاط اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي في نيسان 1961 واعتقل سكرتيه نوري عبد الرزاق حسين، وتم حل جماعة أنصار السلام برئاسة عزيز شريف في أيار 1961⁽⁵⁴⁾.

وقد التقى رئيس اتحاد نقابات العمال علي شكر⁽⁵⁵⁾ مع عبد الكريم قاسم ونقل له ان 2512 عاملاً من جميع أنحاء البلاد قد طردوا من عملهم تعسفاً حتى منتصف نيسان 1960 (اتحاد العمال 15 نيسان 1960).

وأشار شكر في تصريح له إلى ان هذا الرقم قد ارتفع حتى منتصف أيلول إلى ما يزيد عن 6000 عامل، وهو ما أشرنا إليه آنفاً.

ويصف النقابي أرا خاجادور الوضع بعد عام 1959 بأنه صار يميل لغير صالح القوى الثورية، حيث راح قاسم يهاجم القوى الثورية، وشنت الصحافة البرجوازية، حملة ضد النقابات معتبرة الإضرابات السلمية (فوضى تؤثر على الإنتاج)، وعين قاسم أحد العمال في منصب رئيس الاتحاد، وفي فترة الانتخابات النقابية خلق انقساماً مفتعلاً. وظهرت قوائم منافسة باسم القائمة المستقلة (القائمة الخضراء) والتي دعيت قوائم الزعيم، وجرت حملة تصفية للجان النقابية في جميع النقابات تقريباً، وجرى تجميد عدد من مواد قانون العمل.

(53) صادق جعفر الفلاحي مصدر سابق ص 131

(54) صلاح الخرسان الحركة الشيوعية في العراق ص 97

(55) عامل السكك النقابي المعروف منذ عام 1946 انتخب في المؤتمر الأول نائب الرئيس للاتحاد العام ثم في المؤتمر الأول عام شباط 1960 رئيس الاتحاد وهو من الشيوعيين المعروفين الذين لهم دور في نقابة السكك. ويعتبر من المحاورين الجيدين وجري في طرح الآراء مع السلطات.

ويضيف خاجادور (ولم تمر 24 ساعة حتى اعتقلتني سلطان الأمن وأودعت في سجن رقم (1) في معسكر رشيد. وتم اتهامي بعدة تهم كلها كيدية، لم يستطيعوا أثبات ذلك. وبعد شهرين من الاعتقال اطلق سراحي اثر فشل محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم)⁽⁵⁶⁾.

وأرسلت رسالة من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية في 12 نيسان 1960 إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وإلى الجهات الحكومية المختصة وإلى اتحاد النقابات العالمي ومكتب العمل الدولي، ونشرت في جريدة اتحاد العمال، تناولت الانتهاكات من قبل السلطة لقوانين العمل المحلية والدولية، والتزوير الفاضح في الانتخابات، التي تجري في ظل الإرهاب والتهديد. وكانت قوائم الزعيم قد فازت في أغلبية النقابات، حيث كانت السلطة تطرح الخيار التالي في الانتخابات، من هو مع قائمة الزعيم فهو مع الثورة، ومن هو ضدها فهو خائن يتعرض للفصل والاعتقال⁽⁵⁷⁾.

ويعتقد الفلاحي أن تحول موقف عبد الكريم قاسم إزاء النقابات والاتحاد، جاء بعد تأكده من انه لم يحقق سيطرته على الاتحاد العام ولا النقابات بوجود قياداتها الحالية، لذلك عمد إلى أسلوب جديد إبقاء النقابات والاتحاد والعمل على إزاحة قياداتها الحالية والإتيان بقيادات من صنع يده، مأمونة الجانب. وليس له من يحقق هذه الرغبة غير المشروعة سوى الأجهزة الرسمية وإدارات المؤسسات والمشاريع، فأطلق أيديها في الفصل والتعسف على العاملين في قيادة النقابات والاتحاد العام. ويضيف (لقد اعتقلت السلطة قيادة احدى النقابات وغيرتها بأخرى في انتخابات صورية لم يحضرها سوى نسبة ضئيلة من العمال، وجرت بمحاصرة أفراد من الشرطة تحمل الهراوات لإرهاب معارضي قائمة الزعيم التي سميت بالقائمة المستقلة(الخضراء). وهكذا بجرة قلم طائش حلت أكثر من 14 نقابة في محافظة الموصل دون مبرر لا من قانون ولا ذوق سليم ولا عقلية راجحة، لماذا؟ للانتقام من العمال ومن النقابات، لأنهم لم يعودوا يركعون لأصحاب العمل والدوائر الرسمية. باختصار لان العمال استرجعوا أدميتهم وعرفوا أهمية دورهم في إنتاج ثروة البلد وإعمارها)⁽⁵⁸⁾.

(56) ارا خاجادور مصدر سابق ص 43

(57) ارا خاجادور مصدر سابق ص 44

(58) الفلاحي ص 135 و 136

وأمام هذه الظروف، نشأ وضع صعب حيث تردت علاقة النقابات بسلطة عبد الكريم قاسم وأصبحت حرب البرجوازية مع العمال معلنة. وبهذا الصدد يذكر النقابي اراخاجادور: وفي احتفال الأول من أيار عام 1960 الذي جرى في قاعة الشعب الصيفية، كان علينا ان ندعو قاسم لحضور الحفل، وقد حضر فعلا، وكنا نريد تبيان موقفنا حيال أساليب حكمه تجاه النقابات. فهاجمت كلمة الاتحاد هذه الأساليب. وكنا قبل يوم واحد من الاحتفال نشعر بحاجة إلى سند قوي ضد عبد الكريم قاسم. ذهبنا مع مجموعة من القادة النقابيين إلى الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري. وطلبنا منه الإدلاء بصوته جهرا إلى جانب النقابات، في حفل الأول من ايار. شرح لنا الجواهري انه استاء من الوضع وسبق له ان اصطدم مع قاسم وان حضوره للاحتفال بوجود قاسم سوف يسبب مشكلة. قلنا للجواهري، نحن بحاجة إلى سند فأين يقف الجواهري؟ في حفل الأول من أيار حضر الجواهري وكان قاسم هو الآخر يجلس في القاعة. وانطلقت عاصفة من التصفيق البروليتاري الحار والحماسي حين بدا رنين كلمات الجواهري:

وَمِنْ سَيْلِ أَفْضَالِكُمْ نَسْتَزِيدُ	بِكُمْ نَبْتَدِي وَالْيَكْمُ نَعُودُ
وَمَا تَسْتَجِدْ ... وَمَا تَسْتَعِيدُ	وَمِنْ فَيْضِ أَيْدِيكُمْ مَا نَقِيتُ
وَيَنْشِقُ لِلْفَجْرِ مِنْهَا عُمُودُ	بِكُمْ تَبْتَنِي شَرَفَاتُ الْحَيَاةِ
إِذَا حَانَ يَوْمُكُمْ أَنْ تَسُودُوا	إِذَنْ أَنْتُمْ الدَّهْرُ مِنْ حَقِّكُمْ
تَرْفُ مَرْجُو تَزْهَى وَرُودُ	أَرَى غَدَكُمْ زَاخِفًا ، فَوْقَهُ
يَدُقْ .. فَيَسْمَعُ حَتَّى الْحَدِيدُ	مَطَارِقُكُمْ هُنَّ جَرَسُ الزَّمَانِ
عَتِيدُ شَدِيدُ ، مَرِيدُ	وَمِنْكُمْ سَيِّمُ الْكَفَّاحِ جِيلُ

وثار قاسم وخرج من القاعة بعد إلقاء القصيدة، لكنه لم ينس اكف العمال وهي تصفق بحرارة للجواهري وهو يخاطب العمال، اذا حان يومكم ان تسودوا⁽⁵⁹⁾.

ومن خلال إجراءات السلطة هذه في التضييق على العمال ونقاباتهم ورؤسائها، تمكنت من انتزاع سيطرة الحزب الشيوعي على لجان النقابات ونقلها إلى لجان إدارية مستقلة، وأصبحت بذلك قادرة ان تسيطر على لجان الاتحاد العام لنقابات العمال. ويضيف

(59) اراخاجادور مصدر سابق ص 41

الكاتب مناف الخزاعي (استغلت الحكومة حالة الضعف التي مر بها الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات الشيوعية، فأقدمت على تقديم موعد انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد إلى يوم 15 أيار 1961. وقد احتج الاتحاد العام على هذا الإجراء، إذ أن الموعد المقرر لعقد المؤتمر الثاني في أيار 1962، وكان غرض السلطة من وراء هذا الإجراء هو المجيء باتحاد خارج عن سيطرة الشيوعيين، وبالفعل تمكنت القائمة المستقلة من انتخاب مرشحها الـ 35 لعضوية المكتب التنفيذي وانتخب إبراهيم جواد رئيسا للاتحاد وهو من غير الشيوعيين، وبذلك تكون سيطرة الشيوعيين على الاتحاد قد انتهت⁽⁶⁰⁾.

وبهذه الأعمال والطرق الغير قانونية تمكنت الحكومة في أيار 1961 من ان تنتزع من أيدي الشيوعيين المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال، ولكنها اضطرت قبل ذلك إلى ان تضع النقابي علي شكر وأعضاء آخرين في المجلس خلف القضبان⁽⁶¹⁾. ويشير النقابي هاشم علي محسن وبعد هذا التاريخ بدأت الحركة النقابية تتعرض لمزيد من الضياع والتدهور لدرجة ان اغلب النقابات قد أغلقت وخاصة في الألوية الشمالية. وقد حاولت العناصر النقابية ان تنقذ الحركة من السقوط، فتحفظت لعقد المؤتمر الثالث، الا ان الزمرة الملتزمة من قبل عبد الكريم قاسم ظلت تماطل في عقده، لدرجة نفذت معها الحجج والدوافع ولم يبق ما يمكن أن تتوسل به سوى شهر رمضان فأعلنت تأجيل عقد المؤتمر إلى بعد رمضان. وفي رمضان تغيرت الأوضاع، وبدلا من ان تبادر العناصر النقابية إلى عقد مؤتمرها النقابي تجددت الانقسامات مرة أخرى، وبدأت تتعمق بمزيد من الحدة والقسوة والعنف، فحلت النقابات ومنحت الرخص لهيئات تأسيسية جديدة انشغلت بأمور بعيدة تماما عن العمل النقابي وهذا الذي حدث عام 1963⁽⁶²⁾.

ولابد ان نشير إلى ان الزعيم عبد الكريم ضرب كل نفوذ للشيوعيين في الجمعيات الفلاحية أو الطلبة والشبيبة وحتى المرأة. وهكذا ففي خمس محافظات يتمتع فيها الشيوعيون بتأييد قوي هي البصرة والعمارة والناصرية والحلة وكربلاء، لم يرخص الا

(60) مناف جاسب الخزاعي مصدر سابق ص 250

(61) حنا بطاطو مصدر سابق 261

(62) هاشم علي محسن مصدر سابق ص 31

لمجموعه 371 جمعية فلاحية بينما سمح في الديوانية وحدها وهي محافظة الملاك الوطني الديمقراطي ووزير الزراعة السابق هديب الحاج حمود بـ 779 جمعية⁽⁶³⁾.

اطمأنت البرجوازية الوطنية وسلطتها وأخذت توغل في اضطهاد الطبقة العاملة، وكشفت أجهزة الحكم التي كانت تسير التيار الثوري في البداية عن عداؤها للشيوعية ولنقابات العمال، وبقي مقر الاتحاد مغلقاً وقادته في الاعتقال حتى مطلع عام 1960. وبعد تعرض الحكومة إلى عدة مؤامرات، كان العمال خلالها العنصر الفعال في كشفها والقضاء عليها، اضطرت الحكومة إلى فتح الاتحاد وإطلاق سراح قادته بكفالة دون إلغاء الدعوة المقامة ضدهم لتبقيها سلاحاً بيدها ضد الاتحاد وقت الضرورة.

وتضيف الدكتورة سعاد خيرى حول الأمر فتقول (حاول اتحاد الصناعات، العقل المدبر للبرجوازية الوطنية، بمحاولة كسب الهيئة المؤسسة للاتحاد بعروض مختلفة منها بناء مقر للاتحاد إلى جوار مقر اتحاد الصناعات وتشريع قانون يضمن للعمال نسبة أرباح المشاريع، فأجاب رئيس الاتحاد صادق الفلاحى، نشكركم على مشاكركم الودية هذه ونرفض عروضكم لأننا لا نريد ان نقيّد حريتنا في جني الأرباح، كما لا نريد ان نقيّد حرية العمال في النضال من اجل تحقيق اكثر ما يمكن من الحقوق)⁽⁶⁴⁾.

وشجع تراجع الشيوعيين أمام ضربات قاسم، بعضاً من عناصر اليمين المتطرف، على إنشاء إقليم للإرهاب، شمل مدينة الموصل وكركوك والرمادي ومنطقة الأعظمية وحي التكراتة وأحياء أخرى من ضفة الكرخ في بغداد. واتخذ الإرهاب لنفسه أشكالاً متنوعة، مثل رشق مكاتب اتحاد الشعب بالحجارة والإساءة الجسدية إلى محرريها والانعقاد المسلح على مسيرات الشيوعيين أو على مراكز منظماتهم الحزبية. وكانت الشرطة المحلية تغض النظر، خوفاً أو تعاطفاً أو تنفيذاً للأوامر. وانفجر الغيظ الشيوعي في مقال نشر في صوت الأحرار وقالت الصحيفة (إننا لا نطلب من حكومتنا التصنيع الثقيل ولا الرفاهية ولا المستقبل الزاهر، كل ما نطلبه هو السلم والاستقرار والتمكن من النوم بهدوء. لقد ظهرت قوات الأمن في أيام النظام البائد البلد من العصابات وقطاع الطرق. لهذا فإننا نطلب من حكومتنا الإجابة عن هذا السؤال (لماذا لا يفعلون اليوم الشي نفسه؟).

(63) حنا بطاطو ص 261 عن صوت الفرات اذار 1960 واتحاد الشعب 15 نيسان 1960

(64) سعاد خيرى ثورة 14 تموز بعد اربعة عقود اصدر السويد ص 143

ويشير المؤرخ حنا بطاطو إلى ذلك بقوله (يبدو انه كانت هنالك وراء الكثير من الإرهاب مصالح ظلامية كانت قد عملت لفترة قصيرة من العام 1960 علنا تحت اسم الحزب الإسلامي. وكانت لهؤلاء ارتباطات مع ضباط محافظين أقوياء، وشعروا انهم بإبادتهم لبضع مئات من الشيوعيين يمكنهم تحطيم إرادة كل الآخرين. ولتحقيق هذا الغرض فانهم استغلوا أشخاصا عانوا نتائج انتفاضة الموصل ومحرضين بمسألة الثأر، كما انهم استأجروا عصابات من الأوغاد المحترفين. وكان زعيم الوطنيين الديمقراطيين كامل الجادرجي قد أخبر مؤلف هذا الكتاب ان قتل الشيوعيين اصبح نوعا من الاعتراف في الموصل. وان تجارا معروفين في المدينة كانوا يعرضون دفع ما يصل إلى عشرة دنانير مقابل كل شيوعي يقتل)⁽⁶⁵⁾.

حتى ان البعض من الشيوعيين أراد ان يناضل سريا، حيث بدأت محطة إذاعة سرية اسمها صوت الشعب ببث برامجها، في حزيران 1960. كما شارك الشيوعيون إضراب الجلوس في مصنع التبغ (السكاثر) في بغداد أو في أذار 1961 عندما انضموا إلى احتجاجات سائقي سيارات الأجرة التي بداها البعث ضد زيادة الرسوم على البنزين .

يقول النقابي المعروف صادق جعفر الفلاحي في كتابه وقائع سنوات الجمر (.. دعيت لزيارة من قبل نقابات المانيا الديمقراطية حيث كانت قائمة آنذاك. وفي احد اللقاءات مع عدد من قادة النقابات الالمانية جوبهت بسؤال عن الوضع في العراق بعد الثورة وعن الإجراءات التي اتخذتها السلطة في بناء الاشتراكية، وهل البناء هو على النمط السوفيتي، وعن ماذا صنعت الثورة بالسجون، هل حولتها إلى متاحف مثلا أو اي غرض اجتماعي واقتصادي اخر! فأخبرتهم بأن السجون الآن تطبق على اكثر من 45 الف سجين ومعتقل، وجلهم ممن شارك في ثورة تموز وسار في مواكب تأييدها، وان رحي البطالة تطحن 220 الف عامل عاطل من مجموع العمال البالغ عددهم 450 الف عاملا، وان 9 آلاف عامل فصلوا ولوحقوا بسبب نشاطهم النقابي، وان عددا كبيرا من نقابات العمال سحبت إجازاتها وسجنت هيئاتها لأنها استأجرت مقرات أو أعلنت عن نفسها قبل استلامها الرخص القانونية)⁽⁶⁶⁾.

(65) حنا بطاطو وهو مستل من حديث اجري في 16 شباط 1964 مع كامل الجادرجي ج3 ص264

(66) صادق الفلاحي مصدر سابق ص 97 و98

دعيت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي للاجتماع في تشرين الثاني 1961، وكان من بين الأمور التي تمت مناقشتها موقف الحكم من الحركة الشيوعية في العراق. وذكر التقرير الصادر عن الاجتماع بأن (الطابع المشترك بين الحكومة الحاضرة وحكومات العهد المباد يتركز في عدائها للديمقراطية والشيوعية والحركة القومية للشعب الكردي وجميع أشكال التنظيم الجماهيري والحريات الديمقراطية). وقد خرج الاجتماع بقرارات هامة في مقدمتها إعادة إصدار صحيفة الحزب المركزية بعد ان عطلت السلطات اتحاد الشعب في أيلول 1960.

وصدرت جريدة طريق الشعب في تشرين الثاني بشكل سري حيث ذكرت الجريدة (لقد اجبر الشيوعيون على إصدار جريدتهم سرا). وفي تقرير اللجنة المركزية الذي يشير إلى الموقف من قاسم (لسنا أعداء لشخص الزعيم قاسم بل لطريقته في حكم الرجل الواحد وإنكاره لحقوق الشعب. نحن معه طالما استمر في الدفاع عن الاستقلال الوطني ومحاربة الإمبريالية والحرب)⁽⁶⁷⁾.

ويشير الأستاذ معاذ عبد الرحيم، البعثي والقومي، إلى محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، التي أتهم فيها الشيوعيون، والتي حاولت جريدة الثورة لصاحبها يونس الطائي في مقال افتتاحي لها، إشاعة هذا الاتهام (في معتقل الكسرة، وجدنا الشيوعيين قد اعتقلوا قبلنا وأفردت لهم قيادة المعتقل قاعة خاصة، وأودع البعثيون في قاعة ثانية. وقيل من باب الطرافة ان قاسم سأل مدير الأمن العام اذا عرفتم ان البعثيين هم من حاول اغتيالي فلماذا اعتقلتم الشيوعيين، فأجابه مدير الأمن ماذا نفعل سيدي ايدنا ماخذه عليهم)⁽⁶⁸⁾.

ويشير سكرتير الحزب الشيوعي العراقي الشهيد سلام عادل في محضر اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية في 19 آب 1962 الى (إن الحزب لم يحسن الانتباه إلى الاستعداد الذي تبديه جماهير الشعب ولاسيما العمال للنضال من اجل حقوقها النقابية والاقتصادية، وانه يعاني من بعض مظاهر الانعزالية)⁽⁶⁹⁾.

(67) تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تشرين الثاني 1961

(68) شهادات عراقية ص 124 حوارات في ذاكرة عراقية دار الحصاد الطبعة الأولى في سوريا 2011

(69) سلام عادل سيرة مناضل ج 1 انظر ثمينة ناجي ونزار خالد ص 170

يذكر الكاتب صلاح الخرسان بأن الشيوعيين قد انبروا لقيادة المعارضة سلمياً، عن طريق تشجيع الإضرابات العمالية والتحريض على التظاهرات في الأرياف والمدن. وكانت توجيهات قيادة الحزب إلى المناطق والفروع تنص على تشديد النضال ضد الدكتاتورية العسكرية، في وقت ازدادت فيه حدة الأزمة الاقتصادية التي سببتها ضغوط شركات النفط وحرب الشمال التي استنزفت ميزانية الدولة⁽⁷⁰⁾.

وتشير جريدة وحدة العمال الصادرة في كانون الأول 1962 إلى دور العمال في الإضرابات دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والنقابية، حيث قدمت مذكرات في بغداد والمحافظات الأخرى حول المشاكل المعيشية والاقتصادية. ففي بغداد قدمت مذكرة حملت توقيع أكثر من 13 ألف شخص تحتج على غلق نقابات عمالية. وتشكل تسعون وفداً عمالياً للاتصال بالجهات الرسمية لنفس الغرض واحتج 8100 من عمال البصرة على تدهور الوضع المعاشي، إضافة إلى احتجاجات المحافظات الأخرى.

أمام هذا النشاط والتطور المعرفي والوعي، أدركت البرجوازية وحلفائها مخاطر ذلك، فضغطت على الاتحاد العام للنقابات، الذي لعب دوراً في تحقيق مصالح العمال المعيشية والاجتماعية والقانونية، وقامت بتحريك السلطة ضده. وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في كلمة مطولة في جلسة افتتاح المؤتمر التأسيسي للاتحاد في تموز 1959 وأكد على ضرورة التأخي والتعاون الطبقي بين العمال والبرجوازيين والتخلي عن الصراع الطبقي إضافة إلى دور التسكين في الوقت الحاضر. وبهذا يفيد البرجوازية والرأسماليين المستغلين. لقد حاولت السلطة وبدفع من البرجوازية آنذاك، إلى تحويل النقابات كتابع لها، رغم أن البرجوازية حققت أرباحاً خيالية خاصة مع تطبيق شعار زيادة الإنتاج وعدم عرقلة نمو وتطور الاقتصاد الوطني، وفرض المناقشة والحوار قبل أي إضراب يدعو له العمال.

ولعبت شركات النفط وبقايا الإقطاع والرجعية والقوى اليمينية، دوراً كبيراً في التحريض ضد نقابات العمال واتحادها، ولهذا تدخلت السلطات بشكل مباشر بالانتخابات العمالية والتي جرى تزويرها بشكل مفضوح، وابتعد النقابيون الحقيقيون وتمت السيطرة على الاتحاد العام والنقابات العمالية وزج بخيرة قادة الحركة النقابية في السجون

(70) صلاح الخرسان صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ص 102 و 103

والمعتقلات، وفصل الكثير من العمال الناشطين من العمل وتم حرمانهم من ممارسة حقوقهم النقابية.

ولم يستجب الاتحاد العام للنقابات لهذه الضغوط التي سعت لحرف مسيرته، حيث قام بفضح هذه الضغوط في جريدة البلاد وكل الأساليب البشعة في استغلال العمال، والذين سقطوا منهم العشرات في سبيل حقوقهم المشروعة. وفي ضوء هذا الموقف قامت الحكومة بمنع توزيع الجريدة التي نشرت المذكرة وصادرت الأعداد المعدة للتوزيع واعتقلت صاحبها الأستاذ سامي بطي وداهمت مقر الاتحاد العام وصادرت وثائقه وأعلنت إغلاقه في 18 تموز 1959 أي بعد أربعة أيام من المؤتمر التأسيسي والذي كان بحضور رئيس الوزراء والحجة هو عدم حصول الاتحاد على إجازة رسمية لعقد المؤتمر⁽⁷¹⁾.

وتحت ضغط الحزب الشيوعي العراقي الذي يمثل القوة الرئيسية ويحسب لها الحساب، اضطرت السلطة إلى إطلاق سراح القادة النقابيين المعتقلين وأعلنت إعادة إجازة الاتحاد للنقابات، بعد تشريعها لقانون الجمعيات لعام 1960. ولابد ان نشير عندما حلت المناسبة عام 1962 كانت النقابات قد قاطعت الاتحاد العام والاتحاد يعيش ساعاته الأخيرة ولذلك لم تقم الاحتفالات ولا مسيرات كالأعوام الماضية. حيث لم تشترك في الأول من ايار من هذا العام. بعد ان شاركت في السنوات الماضية لأنها تخاف من الاعتقالات وهذا ما جرى. وأقامت السلطة متمثلة في الاتحاد العام بحفل في نادي السكك منقولاً في التلفزيون وحضره الزعيم والقي كلمة مطولة وحماسية⁽⁷²⁾.

عندما بلغت حملات الإرهاب الذروة ضد النقابات والعمال وقطعت شوطاً كبيراً في عملية إزاحة القيادات النقابية القائمة، نظمت مذكرة احتجاج وقع عليها عدد من قادة النقابات والاتحاد. فكان الجواب ان اعتقل عدد من موقعي المذكرة بضمنهم أنا وعلي شكر، اطلق سراح البعض وبقينا أنا وعلي شكر معتقلين لان النية كانت إجراء انتخاب هيئة الاتحاد بغيا بنا حتى تسهل عملية التزوير، وفعلنا تم ذلك وجاءت قيادة الاتحاد الجديدة من أشخاص اختارتهم الأجهزة المختصة، ورضي عنهم عبد الكريم قاسم خصوصاً وان رئيس الاتحاد الجديد تربطه معه معرفة شخصية منذ زمن بعيد حيث كانت مقهى والده في

(71) إبراهيم حسين لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية ص40

(72) صادق الفلاحي مصدر سابق ص 142

الناصرية بجوار الدار التي يسكنها عبدالكريم عندما كان ضابطا في الناصرية. بعد أكثر من ثمانية شهور اطلق سراحنا وكان الاتحاد يعيش أيامه الأخيرة ويضيف الفلاح اصبح الاتحاد ليس له اعتبار لا في مجال الحركة النقابية العالمية ولا في مجال الحركة العمالية العربية بعد ان تأكد عجزه عن الدفاع عن الحركة النقابية العراقية حيث لم يتصدى لسياسة عبد الكريم بما فيه الكفاية⁽⁷³⁾.

الإضرابات

حدثت العديد من الإضرابات خلال سنوات الجمهورية الأولى ومنها الإضرابات العمالية في المؤسسات الإنتاجية مثل إضراب شركة الزيوت النباتية الذي حدث في 24 اذار 1960 والذي سببه الرئيسي فصل العمال. وكذلك إضرابات عمالية في معامل النسيج والكبريت وبسبب قوة صمود العمال استطاعوا تحقيق مطالبهم. لقد شهدت هذه الفترة عددا من إضرابات العمال التي دلت على ان العمال لم يعودوا يطيقون صبرا على الانتهاكات التي تعرضت لها حركتهم. وقد أشار المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات العمال إلى ان 10٪ فقط من مجموع العمال يتمتعون بالضمان الاجتماعي. ومن الطبيعي جدا ان انطلاق الإضرابات العمالية هو نتيجة وصول التناقضات بين العمل والعلاقات الإنتاجية إلى وضع لا يتم التطابق في وجهات النظر واختلاف في الرؤى والتي لم تتحقق مطالب العمال ومصالحهم.

يقول صادق جعفر الفلاح، بعد الثورة شعر العمال بأنهم في عهد جديد وهم أنفسهم ساهموا بتحقيقه وشعروا أيضا انهم بقوا يعيشون الظروف السابقة، الطرد الكيفي والضرب الجسدي حتى الموت من صاحب العمل، الأجور واطئة لحد التفاهة بالمقارنة مع تكاليف المعيشة، ربع دينار أجور العامل الماهر، 180 فلس العامل البسيط، هذا المستوى من الأجور كان يسود أكثرية قطاعات العمل الإنتاجي والخدمي.. النشاط النقابي محذور من قبل إدارات المشاريع وقوانين العمل غير مطبقة بالمرّة عدا الجوانب التي تثبت سيطرة صاحب المشروع وتقيد تحرك العمال...بعد أن يؤس العمال من كل المراجعات والوسائل الشرعية، حسب تسمية القانون لها، اضطروا إلى اللجوء للإضراب وهو أيضا وسيلة شرعية، ولكن يبدو ان صفة الشرعية لم تنطبق عليه الظروف المذكورة

(73) المصدر السابق ص 140 و 141

ولقد أسرعت الدوائر المعنية إلى تقييد حق الإضراب ومنعه من الناحية العملية حتى تقطع الطريق على العمال ونقاباتهم المكونة حديثاً⁽⁷⁴⁾.

في أواخر عام 1960 اضرب عمال السكائر احتجاجاً على تدخل الحكومة في انتخابات نقابتهم بقصد تزوير إرادتهم، وقامت السلطة في كسر الإضراب من خلال إطلاق الرصاص على العمال المضربين والجماهير المحيطة بهم الذي أدى إلى سقوط عدد من الجرحى واستعملت السلطة القوة ومفارز الشرطة التي حاولت بأبشع الطرق إنهاء وكسر الإضراب وكان اعتصامهم البطولي وتحديهم للسلطة وقد واجه الرصاص، ومن هذه المنطلقات الفكرية والسياسية للبرجوازية في استعمال القوة ضد العمال السلميين، وقد تفاقم النشاط الرجعي اليميني واشتداد الضغط الخارجي الذي أدى إلى الإجهاد على نظام الحكم.

إن كسر إضراب عمال السكائر بالقوة وإطلاق الرصاص الحي قد فضح الجانب المعادي للشعب من الطبيعة الطبقية للبرجوازية وسلطانها.

واستمرت الإضرابات ضد الحكومة كونها فرضت زيادة على مكس السكاير والبنزين. إضافة إلى إضراب سواق السيارات⁽⁷⁵⁾.

وفي عام 1961 رفعت الحكومة أسعار البنزين الموزع في العراق، فأثار ذلك موجة من التذمر بين سواق السيارات واندفع سواق سيارات الأجرة إلى الإضراب وقد نشط حزب البعث في الدعوة إلى الإضراب وكذلك أصدر الحزب الشيوعي العراقي تأييداً للسواق

(74) بعد تفاقم أزمة العمال وغبن حقوقهم من قبل السلطة القاسمية وتكرار إضرابات العمال في المعامل في مدينة بغداد والمحافظات وبالذات في مدينة الحلة بعد حصول إضراب ومظاهرات فيها يتصل القائد العسكري حميد حصونه بالأستاذ صادق الفلاحي ويقول له (أبو جعفر) نحن جميعاً معكم ويرجوه أن يخفف المكتب التنفيذي المؤقت من حدة إضرابات العمال والمظاهرات باعتباره رئيس المكتب التنفيذي فيجيبه صادق من تقصد باننا معكم، فيقول له حميد حصونه اقصد الحزب الشيوعي. فيجيبه الأستاذ صادق بكل شجاعة بأننا نمثل حركة النقابات وندافع عن العمال، ولا علاقة لنا بالحزب الشيوعي ... وقائع سنوات الجمر ص 9.

(75) رزاق إبراهيم حسن تاريخ الطبقة العاملة المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1976 من عام 1918 إلى 1968 ص 136.

المضربين⁽⁷⁶⁾، وادان البيان الحكومة على رفع الأسعار والذي يثقل كواهل المواطنين الفقراء، ودعا البيان المواطنين كافة إلى مساندة الإضراب.

ويؤكد النقابي طالب عبد الجبار، فقد واصل العمال النقابيون نضالهم العنيد وقد تجلّى دور العمال في الإضراب الواسع الذي شن في بغداد في الشهر الثالث من عام 1961 احتجاجاً على رفع أسعار البنزين..

وقد استغلت ثغرات معينة في قانون العمل كالمادة رقم 89 التي تتيح لأرباب العمل الاستغناء عن 10٪ من عماله خلال شهر واحد للتخلص من العمال النقابيين النشيطين، أما دوائر العمل الرسمية فقد عمدت من جانبها إلى اعتماد سجلات رب العمل في الانتخابات وليس سجل النقابة. وبهذا الشكل حرم الكثير من العمال من حقهم في الترشيح والتصويت بينما أعطيت الفرصة لآخرين أدرجت أسمائهم في هذه السجلات دون أن تكون لهم علاقة بالعمل أو جيء بهم في آخر لحظة للغرض الانتخابي ليس غير ودون أن يكونوا أعضاء في النقابة⁽⁷⁷⁾.

لقد وضعت الحركة النقابية أسس لنضالها أمام الشركات الأجنبية في العمل على زيادة الأجور وتحسين أحوال العمال المعيشية، فلا يمكن مثلاً زيادة الأجور بوتيرة واحدة لعمال الحمامات والمطاعم الشعبية والمؤسسات البرجوازية المتوسطة مثل الزيوت والسجائر والكبريت والمياه الغازية والنسيج والنفط أما المؤسسات الحكومية والميناء والكهرباء والماء وغيرها، فكانت أضعف نقطة في تنفيذ السياسة النقابية، لان النضال النقابي فيها كان يؤدي إلى الاصطدام بسياسة السلطة.

ويرى النقابي طالب عبد الجبار ان هذه الفترة تجربة جديدة بالنسبة للحركة النقابية العمالية في العراق زودت العمال بدروس ثمينة في مسألة التحالفات الطبقية والجهة الوطنية، كما أغنت من وعيها السياسي كثيراً. وستظل هذه الفترة من الحركة النقابية حلقة مضيئة في مسار الحركة العمالية باعتبارها التجربة الأولى في العمل النقابي العلني الواسع في عهد الاستقلال⁽⁷⁸⁾.

(76) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج2 ص 485.

(77) طالب عبد الجبار ص 57 مصدر سابق

(78) نفس المصدر السابق ص 57

تداخل عمل الحزب الشيوعي بالنقابات

يذكر العامل النقابي ارا، انه عندما قرأ النقابي صادق جعفر الفلاحي رئيس الهيئة المؤسسة للاتحاد العام للنقابات العمال كلمته أمام المؤتمر التأسيسي وبحضور عبد الكريم قاسم كانت اللهجة شديدة، فأخرج بذلك الفلاحي وكان لا يتوقع مثل هذا الكلمة. عندها قرر قاسم اعتقال الفلاحي ودام الاعتقال عشرة أيام وعندما سألت الفلاحي (الحديث إلى ارا خاجادور) عنه قال انه فرض عليه قبل أن نناقشه ونقره. وكان التقرير غير موضوعي من حيث وضع الحركة النقابية الذي لم يستقر ويتوطد بما يكفي. كما إن هذا التقرير لم يكن مدروسا من قيادة الحركة النقابية⁽⁷⁹⁾.

ويرى العامل النقابي ارا خاجادور الى، ان الحزب الفصيلة الطليعية للطبقة العاملة ومنظمتها السياسية وهيئة أركانها، في حين أن الحركة النقابية بوصفها تنظيما جماهيريا واسعا للعمال، يشكل الحزب من حيث تركيبه ونهجه ومواقفه ودور الشيوعيين الفعال فيه، السند الأساسي في نضاله لتحقيق أهداف الطبقة العاملة القريبة والبعيدة. كما يعكس هذا الامر نقص في استيعاب تجربة الحزب في الحركة النقابية. وحينما حضرت اجتماع اللجنة المركزية للحزب عام 1959، اتضح لي سبب واحد هام من أسباب ذلك، اذ لم اجد من القادة العماليين سوى اثنين واحد من عمال الميناء وانا. ويضيف بقيادة الحزب للنقابات ليست مباشرة... ولا يؤدي نقل الأساليب الحزبية في العمل، وفرض قيادة مباشرة على النقابات الا إلى عزل الطليعة عن الجماهير وخاصة غير الواعية، وبالتالي يلحق ضرارا بالحزب والحركة النقابية⁽⁸⁰⁾. وهنا ولا بد ان نشير إلى ان عمل الحزب يتطلب إيجاد أعضاء واعين من النقابيين ليلعبوا دورا نضالا يخدم طبقتهم العاملة من خلال تعريفهم بأوضاعهم والقوانين التي تخدمهم وتفسير قوانين العمل التي تتطلب التطبيق والحرص على وحدة العمل النقابي والطبقة العاملة.

ويضيف ارا ، ولا بد من القول ان السنين الطويلة من العمل السري، التي تتطلب مزيدا من المركزية، قد القت ظلها أحيانا على أسلوب القيادة، في ظروف العمل شبه

(79) ارا خاجادور من تجارب شخصية مصدر سابق ص 37

(80) نفس المصدر السابق ص 42

العلمي الجديد كليا على الحزب وقيادته⁽⁸¹⁾. ومن هنا يؤكد على ان يكون القيادي في الحزب الشيوعي من العمال النقابيين لهم دراية ومعرفة في تفاصيل العمل النقابي وقوانين العمل والضمان الاجتماعي والتركيز على دور العامل في التغيير من خلال مجموعة من الإجراءات التي تساعد على انجاز مهمات العمل النقابي وتطبيق القوانين اللاحقة. إضافة إلى فهم المعالجات العمالية من كتابة العرائض إلى الإضراب والعصيان من اجل تحقيق الحقوق المشروعة والحرية في التعبير إزاء الإشكالات التي تحدث أثناء العمل. وهذا يعتمد على تربية الكادر العمالي المتمرس والذي يلعب دور في توعية العمال بشكل لا يتعارض مع القوانين العامة. ان نقل أهداف الحزب وشعاراته السياسية وبالتالي قراراته وتوصياته المختلفة إلى النقابات نقلا ميكانيكيا هو عمل لا يمكن ان يحقق فائدة لا للحزب ولا للنقابات. وان عملا كهذا يدل على جهل تام بأهداف الحزب والنقابات معا ... وان الجماهير العمالية التي لا يمكن ان تنتسب إلى النقابة الا من اجل الدفاع عن حقوقها الخاصة والآنية وتحقيق مطالبها اليومية الملموسة⁽⁸²⁾.

ان صراع الإرادات كان له تأثير على النقابيين الشيوعيين، وصعوبة التفريق بين الحزبي والنقابي المتمرس أدت إلى أعمال غير موفقة في بعض الأحيان، وفيه التأثيرات النفسية والنضالية... الخ.

ويذكر العامل النقابي صادق جعفر الفلاحي في كتابه وقائع سنوات الجمر (والحزب الذي بسط نفوذه على الحركة النقابية وتعهده بتوجيهها لم يثبت جدارة كافية في تمثيل دور القائد والموجه للحركة النقابية، فقد عمم عليها أساليب العمل الحزبي منطلقا من عقلية حزبية ضيقة تفرض ان كل العمال النقابيين تدين بسياسته وتؤيد اتجاهه وان الهيئات القيادية النقابية ما هي الا هيئات حزبية تخضع لنمط الضبط الحزبي دون الديمقراطية التي هي معين وجود الحركة النقابية ونجم عن ذلك أن الحزب نفسه دفع بالكادر الحديث غير المجرب إلى متهاتات تغيب فيها مقومات العمل الحق وجنب نفسه من أية صعوبة أو تضحية، وقد حصل هذا بالفعل فعندما ساءت ظروف حركة النقابات وتعرضت للصعوبات، فأن هذا البعض تنحى وسلم بجلده مما تعرض له إخوانه في العمل

(81) المصدر السابق ص 42

(82) مجلة النهج العدد 10 ص 11

وزملاؤه في النضال ومن هذا البعض من قفز إلى موقع جديد آخر ساعد على تفاقم قساوة الظروف وعنف ما تعرضت له النقابات فترك ذكرى سيئة للحزب وللنقابات التي انتمتته على مقدرات العمال⁽⁸³⁾. وطبعا بعضها اجتهادات ومدى تأثير القوى المعادية للحركة النقابية والحزب في تشويه العمل وتشويه الكادر النقابي بلجة التنظيم الحزبي.

ويضيف في موقع آخر، وبالمناسبة ان لسياسة الحزب المتذبذبة بين لجتي التضامن والكفاح مع عبد الكريم وحكومته، كان لهذه السياسة تأثير كبير في إرباك وضع العمال والنقابات والاتحاد العام. ففي الوقت نفسه الذي كان لدى العمال كل الاستعداد لخوض معارك الإضراب والاحتجاج من اجل حقوقهم القانونية ومن اجل الدفاع عن النقابات واتحادها العام، كانت سياسة الكفاح والتضامن تؤدي دورها مثل رقائق الساعة بين اليمين واليسار دون ان يفهمها احد ودون ان تجدي سوى الأضرار وتفاقم الصعوبات في وقت يتعبد الطريق لمرور أعداء العمال والحزب إلى ما يريدونه فتحصن الكثير منهم في مواقع قوية في الأجهزة الأمنية وغير الرسمية وواصلوا حربهم من الداخل بنفس ضراوة الأمس واشد منها وأخذت في كل يوم تشن هجوما جديدا وتحتل موقعا جديدا⁽⁸⁴⁾. وفي إشارة أخرى يورد النقابي ارا خاجادور موضوعة تخص التداخل الحزبي بالعمل النقابي، فيقول، توصلت قيادة الحزب إلى ضرورة إقامة جبهة ديمقراطية. وقامت باتصالات مع الجهات السياسية المعنية على عجل. ويبدو ان المسالة كانت توشك على الخروج إلى العلن حينما كنت في مقر جريدة اتحاد الشعب وطلب مني مسؤولي الحزبي استدعاء رئيس اتحاد النقابات، علي شكر، فاتصلت به تلفونيا. وكان رفيقي وصديقي، وأخبرته ان "فلان" يطلب مجيئه. وجاء ودخل الغرفة ثم خرج وقد وقع على إقامة الجبهة الديمقراطية! وبادرني بالقول: ارا.. هل كان الرفيق فهد يعمل بهذه الطريقة؟! وغادر المقر ترتسم على وجهه علائم عدم الارتياح. فلم تكن الهيئات النقابية القيادية قد درست هذا الموضوع ولم تتخذ بشأنه اي قرار. وبطبيعة الحال لم تهيء له أذهان الهيئات النقابية والقاعدة العمالية⁽⁸⁵⁾.

(83) الفلاحي مصدر سابق ص 107 و108

(84) المصدر السابق ص 138

(85) ارا خاجادور مصدر سابق ص 42

شباط الأسود

في 8 شباط 1963 قام حزب البعث بانقلاب عسكري ضد عبدالكريم قاسم، واعتبر هذا التاريخ انعطافه تاريخية للعمل السياسي في العراق، حيث استخدم البعثيون اقصى وافضح الأساليب ضد غرمائهم السياسيين من تعذيب واغتصاب وقتل، فاعدموا قيادة ثورة 14 تموز دون محاكمات أصولية وزجوا في السجون عشرات الألوف من المواطنين والمثقفين وأعضاء الأحزاب الأخرى وخاصة الديمقراطيين واليساريين، وغدت الدولة في حالة فوضى عارمة واصبح الحرس القومي وهي ميلشيات تابعة لحزب البعث هي المسيطرة على مؤسسات الدولة وتنهب وتسرق وتعتقل وتقتل دون رقيب مما أدى إلى تدمير داخلي ودولي، بعد ان وصلت حالة حزب البعث إلى اقصى درجات التمزق والتناحر نتيجة الصراع بين تياراته المختلفة، بعد ان عمت الفوضى أرجاء البلاد، وبلغ استياء ضباط الجيش الممسكين بالمراكز القيادية في الجهاز العسكري من تصرف القيادة البعثية مدها، قرر عبدالسلام عارف فيما بعد بالتعاون مع تلك العناصر توجيه ضربته لحكم البعث في 18 تشرين الثاني 1963، وإنهاء سيطرتهم على مقدرات البلاد⁽⁸⁶⁾.

عند انقلاب 8 شباط 1963 تعرض كثير من العمال إلى الاعتقال والسجن والإبعاد والإعدام كونهم شيوعيين ومنهم سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال ومؤلف كتاب ربع قرن من الحركة النقابية العمالية في العراق طالب عبد الجبار والياس كوهاري وحنا ماريين واعتقل عشرات الآلاف من الشيوعيين والديمقراطيين وبعض من الكوادر المعروفة في الاتحاد العام للنقابات، وحتى مراكز وبنائات النقابات أصبحت معتقلات ومراكز تعذيب⁽⁸⁷⁾. تم اعتقال السكرتير العام للاتحاد النقابات قبل عام 1963 لمدة شهر وتعرض مناضلون وكوادر آخرون إلى الاعتقال والتعذيب.

في خضم هذا الصراع واتون الحرب الدموية التي شنتها البرجوازية المتسلطة بتحالفها مع عملاء شركات النفط الاحتكارية ضد الطبقة العاملة والتي حسمت ذلك

(86) فارس كريم فارس مستقبل العراق وأثره على الاستقرار الإقليمي ص 35 دار الرواد المزدهرة 2015

(87) ارا ص 47

بانقلاب شباط 1963 واستعملت ابشع الأساليب ضد العمال وخاصة من النقابيين البارزين في الاتحاد العام أو النقابات الأخرى⁽⁸⁸⁾.

نجح الانقلاب الرجعي الذي قاده الجناح اليميني من البرجوازية العراقية وأداوتها من قيادة حزب البعث. وقد ملئت السجون والمعتقلات وسجون نقرة السلطان وغيرها بعشرات الألوف من المناضلين الشيوعيين والديمقراطيين. كما وفتحت أبواب العراق على الشركات الاحتكارية الأجنبية.

لقد وضع انقلاب شباط الأسود الطبقة العاملة ونقاباتها والحزب الشيوعي العراقي أمام مرحلة جديدة، صراع مع قوى رجعية وجناح لحزب البعث اليميني والمتطرف في القتل بجناحها العسكري الحرس القومي سيئ الصيت. ولهذا لابد من العمل لصد هذا الهجوم خاصة وان الطبقة العاملة ومناضليها لديهم التجربة والخبرة والادراك في اهمية استنباط الوسائل النضالية المتلائمة وطبيعة المرحلة الحالية والقادمة. وكان نضالها في اهمية المحافظة على المكاسب والمنجزات التي تحققت. وثانيا العمل على تطوير هذه المكتسبات والمنجزات وتحسين شروطه حياتها الاجتماعية والاقتصادية وتأمين حقوقها السياسية، وعلى هذا الصعيد فقد اخذ الحزب مجموعة من الإجراءات منها الحفاظ على سرية العمل التنظيمي. كما يشير عضو المكتب السياسي كريم احمد على اجتماع لجنة اقليم كردستان واتخاذ ما يجب القيام به فقررت القيام بتشكيل فصائل الأنصار ضمن الثورة الكردية في اقليم كردستان والاعتماد على أسلوب العمل السري وصيانة الكادر الحزبي في المدن والقصبات - دعوة جميع أعضاء ومؤيدي الحزب للالتحاق بفصائل الأنصار للحزب - والاتصال بقيادة الثورة الكردية ومجموعة من القرارات للحفاظ على منظمات الحزب⁽⁸⁹⁾.

جاء الانقلاب نتيجة ظروف سياسية معروفة، إضافة إلى دور بعض القوى القومية على الساحة السياسية المعادية لثورة تموز 58، وكان الانقلاب بدعم من القوى الإقليمية والحلفاء من امريكا وبريطانيا. ونشأ حكم دموي يعد من اكثر النظم دموية في تاريخ المنطقة. (منذ اليوم الأول من حكمهم ، اظهر البعثيون والقوميون أبعادا جديدة

(88) إبراهيم حسين ص 44

(89) كريم احمد صفحات من نضال كريم احمد المسيرة 2006 مطبعة شهاب في اربيل ص 164.

لوحشيتهم. ففي الساعة الثامنة مساء يوم الانقلاب، أذاع راديو بغداد قرارا يدعو إلى الذبح بالجملة لكل الشيوعيين بعد اتهامهم بالتآمر لانقاذ -عدو الله قاسم- بعد سنوات اتضح بأن (المخابرات الغربية) ⁽⁹⁰⁾ جهزت البعثين بأسماء وعناوين القادة الشيوعيين. لقد تم قتل خمسة آلاف من الشيوعيين ومن المؤيدين لقاسم في الأيام الثلاثة الأولى من الانقلاب حيث قامت العصابات البعثية بتفتيش البيوت واحدا بعد آخر، وتنفيذ القتل الموقعي ⁽⁹¹⁾. ويضيف (بعد الانقلاب مباشرة عاد صدام حسين إلى العراق، حيث تم تعيينه كرئيس الجهاز الخاص المعروف بجهاز حنين، وهو جهاز سري للاستخبارات التابعة لحزب البعث. قام صدام بتحويل الجهاز إلى أداة للارهاب .

وفيما بعد أذيع ، بان وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، كانت قد قدمت لجهاز حنين بقوائم تضم أسماء الشيوعيين النشيطين الذين تم جمعهم فيما بعد و ثم قتلهم جماعيا في قصر النهاية، الذي استخدم كمركز للاستنطاق والإبادة بأمر صدام حسين ⁽⁹²⁾.

قاد الانقلاب الرجعي الجناح اليميني وكان أدواته حزب البعث والذي أغرق في بركة دماء تم اعتقال المئات من القادة السياسيين والنقابيين للطبقة العاملة العراقية كان في مقدمتهم قادة الحزب الشيوعي العراقي، الشهيد سلام عادل السكرتير العام للحزب وكوكبة أخرى من الكوادر الحزبية والنقابية. كما امتلأت السجون والمعتقلات بعشرات الألوف من العمال الكادحين والمثقفين مدنيين وعسكريين من المناضلين الشيوعيين والديمقراطيين وفتحت ابواب العراق على مصراعيها أمام نفوذ الشركات الاحتكارية

(90) وبهذا الصدد يؤكد السيد جيمس ايكنيس وكان حينها مستشارا في سفارة الولايات المتحدة في بغداد (كنا نعطي البعثيين مالا كثيرا، ونزودهم كذلك بالتجهيزات، ولم نكن نعلن عن ذلك صراحة، انما كان الكثير منا يعلم ذلك. بعد اعدام الرئيس قاسم، شرع البعثيون بتعذيب وقتل آلاف الشيوعيين والمتعاطفين مع اليسار من اطباء وقضاة وعمال (لم نكن نتلق الا امرا واحدا اقضاء ومحاربة الشيوعيين هذا ما صرح به احد الفاعلين في المجزرة ، مستل من الدكتور عقيل الناصري ملاحقة اليسار في العراق المعاصر الطبعة الثانية 2021 ص 166.

(91) عادل درويش وكريكوري الكسندر عن كتاب بابل غير مقدسة دار فيكتور كولانكر للنشر لندن 1991 ص 25.

(92) نفس المصدر السابق ص 25

والمتعددة الجنسية وعزل العراق عن حركة التحرر الوطني العربية والعالمية. حيث تعرض الحزب إلى هذه المجزرة وحملات القمع والاعتقال من السلطة بقيادة عبد السلام عارف.

لقد بادر الانقلابيون إلى اعتقال كل ضابط يشكون في ولائه حتى اذا كان من القابعيين في بيوتهم في 8 و9 شباط. واعتقلوا عدة مئات من الضباط ، وشملت إجراءات القمع عشرات الالوف من المواطنين التقدميين (قدر عددهم بحوالي 100 الف). ان محاولة طمس هذا التصميم المسبق في موقف الانقلابيين تجاه الشيوعيين والديمقراطيين الآخرين، وهي امتداد للمحاولة اليائسة من جانب اعداء الحزب في القاء تبعة البدء بالعنف والعدوان على عاتق الجماهير وحزبنا اثناء مؤامرات الشواف ولتبرئة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها الرجعية العميلة والقوميون اليمينيون المتطرفون بحق الحزب والقوى الديمقراطية في شباط 1963⁽⁹³⁾.

ويصف المناضل همام عبد الغني المراني في كتابه ايام لا تنسى إلى دور الحكومات المتعاقبة في التنكيل بالشيوعيين فيقول، لقد خصصت تلك الحكومات المتعاقبة، سجن نكرة السلمان للمناضلين الشيوعيين، تنكيلا بهم، بعد ان يجتازوا مراحل التحقيق والتعذيب الوحشي في أقبية الأمن والمخابرات والاستخبارات العسكرية وغيرها من الأجهزة القمعية، اعتقادا منها بامكانية كسر صمودهم ومنع تأثيرهم الثوري على شعبهم المضطهد. ويضيف المراني، وسجن نكرة السلمان بقاعاته العشرة الواسعة وقاعات السجن القديم لا يستوعب اكثر من 800 إلى 1000 نزيل الا ان مجرمي شباط الأسود وحرسهم القومي الدموي حشروا فيه اكثر من ثلاثة آلاف معتقل ويضيف ان المناضلين الشيوعيين الأبطال جسدوا وجهها اخر لهذا السجن البشع وجهها مشرقا ومينيرا راح يرعب الاعداء من خلال التنظيم الحزبي وتنظيم حياة النزلاء والنشاطات الأخرى وتعلم اللغات والدروس العلمية في الاقتصاد والفلسفة والفن والغناء والمسرح ..الخ وتحول السجن إلى مدرسة حقيقية لنضال والصمود وتجاوز حياة نكرة السلمان التي لا تطاق⁽⁹⁴⁾.

وهكذا واجهت الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي هذه المرحلة من حياتها النضالية هجوم بوليسي ، فقد أشارت طريق الشعب في افتتاحيتها في حزيران 1963 وهي تحمل

(93) الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية ص 25 و26

(94) همام المراني ايام لا تنسى دار ميزر للنشر 2021 ص64

افتتاحية بعنوان (الحكم العفلقى الفاشستى يقترب من نهايته الحتمية وقد كشفت زيف الشعارات التى جاء بها انقلاب شباط. وقالت ان السياسة التى يسير عليها، لم تجلب للشعب سوى اراقة الدماء وامتلاء السجون والمعتقلات بعشرات الالوف من المواطنين والخراب الاقتصادى الذى عم البلاد واخيرا شن الحرب على الشعب الكردى.. لقد عرت سلطة البعث الخائنة نفسها بسرعة، وبلغت أخط درجات الدرك والاحتقار والانعزال تفوق ما بلغته اى سلطة معادية للشعب من قبلها وبان بوضوح لأوسع الجماهير والراى العام العربى والعالمى، طبيعتها الفاشستية والرجعية المعادية للشعب والمدعومة من قبل الاستعمار العالمى وشركاه النفطية⁽⁹⁵⁾.

يقول النقابى صادق الفلاحى، كان نصيب السجناء الشيوعيين فى كل السجون قاسيا بما لا يتصور من القساوة خاصة وان مصيرهم وضع فى أيدي غير نزيهة من السجناء العاديين، حيث شكلت لجان تعذيب من اقدر العناصر باسم لجان تحقيق فكانت تنهب وتسرق وتعتدى وتقتل وتعذب دون ان تطالها يد الدائرة أو اى جهة رسمية⁽⁹⁶⁾.

ويمكن ان نشير إلى بيان 13 سبب الصيت الذى يبيع بقتل الشيوعيين والذي نفذ هذا البيان بصورة مفزعة وبشعة، ذهب ضحيتها عدد كبير من الناس الأبرياء. إضافة إلى الفتاوى بحق الشيوعيين التى راح ضحيتها الآلاف من أبناء شعبنا ظلما بحقهم.

وبسبب تردى الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية والنقمة على الانقلاب الأسود فى القتل والإجرام، قامت مجموعة من العسكريين بقيادة حسن سريع فى 3 تموز 1963 بمحاولة انقلاب على هذه السلطة الجائرة، ولكن لم يكتب لها النجاح وأعدموا القائمين عليها.

ان الانتكاسة الحقيقية لاستقلال النقابات العمالية العراقية بدأت بعد انقلاب شباط العسكرى فى العام 1963، وبروز النزعة الشمولية لفكر البعث الحاكم ورغبة السيطرة على كافة مراكز المجتمع، وهنا حوربت استقلالية النقابات العمالية كمؤسسات تعمل خارج نفوذ وتوجهات السلطة، فى محاولة لدمجها ضمن مؤسسات النظام الحاكم ورأسه المعلن مجلس قيادة الثورة الذى لا يفرق ولا يتفهم الفصل بين الإدارات الحكومية

(95) عزيز سباهى ص 19 مصدر سابق

(96) صادق الفلاحى مصدر سابق ص 165

والمؤسسات المجتمعية النقابية، ويواصل احتوائها بالترغيب والترهيب، خاصة من كان عمالها من القطاع الخاص أو المختلط ، وأساليب الترهيب معروفة وهي السجن والفصل والاعتقال للناشطين من العمال، أما الترغيب فحكايته مختلفة تتعلق بعدم وجود قوانين ثابتة ومتكاملة للضمان الصحي والاجتماعي وتحديد علاقات العمل أو قانون عام شامل للتقاعد، وعلى قاعدة كن معي أكون معك، وكن ضدي أحاربك في رزقك وعملك وصحتك وتقاعدك أيها العامل والحرفي، ولم يختلف الحال في زمن الأخوين عارف⁽⁹⁷⁾.

من ابرز المناضلين النقابيين الذين ضحوا بحياتهم ورزقهم من اجل الطبقة العاملة وحركتها النقابية ،عبد القادر العياش وكاظم الدجيلي وكليان صالح العبلي ومحمد غضبان والأخوة زامل وعبد الله وحيدر حاتم ولطيف بسيم والإخوان حكمان وكريم فارس إضافة إلى علي شكر وارا خاجادور وطالب عبد الجبار وصادق الفلاحي ومحسن ملا علي وعبد الأمير عباس ومحمود عبد الرحمن ومرزة حمزة ونائل عبد الله وتوفيق احمد وفائق توفيق وعلي جعفر وطه فائق وعسكر العيبي ومحمود أمين وعلي شعبان وعبد السادة حسن وصادق قدير الخباز وفخري بطرس ويعقوب صالح وخضير معروف وعلي الغزالي وخضر قاشان وحكمت كوتاني وهم نواة الحركة النقابية العمالية والاتحاد العام لنقابات العمال بعد ثورة 14 تموز، والتي سبق وذكرنا بعضهم.

معاناة المرأة العاملة

عانت الطبقة العاملة من انقلاب 8 شباط 1963 الفاشي اشد المعاناة، لاسيما المرأة العاملة فقد جمدت جميع القوانين المدنية وحكم الانقلابيون من خلال أجهزتهم المسعورة. فكان الناس يذهبون إلى العمل يتهددهم الموت والاعتقال والتعذيب حتى الموت لأي سبب كان دع عنك المطالبة بالحقوق والنضال من أجلها⁽⁹⁸⁾. فقد اعتقلت المناضلات من العمال وغير العمال حيث صرح نائب بريطاني من حزب العمال زار العراق في هذا الوقت استجابة لاحتجاج بريطانيا على الوضع في العراق، صرح بعد عودته بأن

(97) المواقع الإلكترونية مقال لابن جرير 2012/8/10.

(98) سعاد خيري المرأة العراقية كفاح وعطاء 1998 السويد ص 52.

المعتقلين بلغ 260 ألف شخص وعدد النساء 9 آلاف وهي أرقام اقل من الحقيقة ومع ذلك فان ما ذكره المذكور أثار دهشة الراي العام التقدمي في اوربا.

واشتد الخوف وأصبحت بعض العاملات نزيلات البيت وأخريات في السجون والمعتقلات وتأثرت العوائل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. حتى انقلاب 18 تشرين 1963 تغيرت الأمور وازداد عدد النسوة العاملات دون ان يطرأ اي تحسين في ظروف عملها أو حتى في مجال تطبيق قوانين العمل السارية⁽⁹⁹⁾. لقد عانت المرأة ظروف غاية في الصعوبة الاقتصادية والاجتماعية. لقد غرسن حب الوطن في تربية أبنائهن وجسدن البطولة خاصة في مشاركتهن في مسيرات 14 تموز المجيدة.

مفهوم برنامج الحزب وبرنامج النقابات

من الطبيعي ان نقول، إن الحزب الشيوعي العراقي له دور متميز في بناء النقابات في أوسع الشركات والمصانع المختلفة، وان الشيوعيين يحتلون عن جدارة مواقع قيادية ويوجهونها ولكن ليس بتنفيذ توجيهات الحزب فيها، كما لو ان كانت فرعاً أو منظمة حزبية، فللحزب برنامج ونظامه الداخلي كما للنقابات برنامجها وأنظمتها الداخلية، وكذلك للحزب الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها في حين النقابات منظمة جماهيرية منظمة مهنية لطبقة العمال. اما الشيوعيين من خلال دورهم وتفانيهم ومبادراتهم المستندة على الإقناع بصحة هذه السياسة عن طريق الديمقراطية وأطرها.

تطبيق برنامج الحزب النقابي - للحزب برنامج يدعو فيه العمال ومنهم الشيوعيين ان يحملوا هذه المهمات بين ثنايا أرواحهم من اجل العمل بها وتطبيقها ونفس الوقت فضح المفاهيم الغريبة عن الحركة النقابية وتبيان اشتراكية السلطة والاشتراكية الحقيقية والضرورة الحيوية للديمقراطية النقابية⁽¹⁰⁰⁾. ومن هذا البرنامج الأجور وساعات العمل .. الخ.

(99) نفس المصدر السابق ص 52

(100) ارا خاجادور مصدر سائق ص 54

ويشير العامل النقابي ارا خاجادور، لم يكن التنظيم النقابي الحكومي نقابات حقيقية، اذ لم تشعر السلطة بحاجة لإقامة تنظيم نقابي حقيقي قد ينقلب عليها وهي التي أصبحت اكبر رب عمل، وكل شيء كان يجري عبر أوامرها وتوجيهاتها. وغدت تقبض بيديها على ثروات البلد الطائلة ومقدرات الشعب، ونشأة سلطة رأسمالية الدولة المعتمدة أساسا على التدفق الضخم والمتعاضم لموارد النفط. فكانت مسالة الصراع الطبقي ضد رأسمالية الدولة تتطلب فضا بشكل أوسع وبشكل ملموس⁽¹⁰¹⁾. وبرغم كل حملات الاعتقال والتنكيل إلا ان الحزب عاد وانبعثت التنظيمات مرة أخرى داخل النقابات العمالية.

ولم يذهب النقابي الفلاحي ببعيد حين يقول، في حكاياتي كنت أؤكد على ديمقراطية العمل النقابي وان الحركة النقابية موضوعيا هي الأرضية التي تتوحد عليها كل الحركات السياسية والمجالات الفكرية. اما سياسيا قد تتوزع الطبقة العاملة على الأحزاب والحركات المتنافسة وحتى المتناحرة منها اما نقابيا في المجال الاقتصادي والاجتماعي فإنها لا تعيش وان وجدت لا تزدهر إلا موحدة⁽¹⁰²⁾.

ويضيف الفلاحي في نفس الموضوع، كنا نعطي الملاحظات إلى قيادة الحزب والتي تؤكد على ديمقراطية العمل النقابي وإبعاده عن الطابع الحزبي حتى يكون سجايا للحزب بدل ان يكون ثغرة داخله، لان حلقات العمل النقابي تقودها لجان غير لجان التنظيم الحزبي مما يسبب ازدواجية في التنظيم والعمل النقابي ويضيف حاولت قيادة الحزب حل هذا الإشكال ولكن لم يتحقق فقررت إلغاء التوجيه النقابي وتحويل الحلقات النقابية إلى مؤيدين للحزب⁽¹⁰³⁾.

ومن المهم جدا ان تكون قرارات الحزب وتوجيهاته وتعليماته، بشأن الحركة النقابية متفقة مع الوجه العامة للطبقة العاملة، وبهذه الحالة ممكن تطبيقها في الحياة النقابية بسهولة وحماس وبروح التفاني. وبنفس الوقت على الحزب ورفاقه معرفة مزاج العمال وتطلعاتهم ومطالبهم، وهنا تكمن سهولة تطبيق القرارات الصائبة للتنظيمات النقابية ومعبرة عن طموحاتها وتطلعاتها.

(101) نفس المصدر السابق ص55

(102) الفلاحي ص 232

(103) المصدر السابق ص 242

ان فرض القرارات الفوقية على اللجان النقابية يعطل المنظمات على القيام بواجبها ويفرغها من محتواها ويشل نشاطها. وعلى النقابي، والنقابي الحزبي خاصة اتباع أسلوب النقاش والديمقراطية في التعامل والإقناع. والنقابي الحزبي يجب ان لا يعتمد على نفوذ حزبه فقط، بين جماهير العمال، وإنما يجب أن يكون اعتماده الرئيسي على نشاطه ونضاله النقابي وتجربته وكفاءاته، وعلى علاقاته النقابية مع جماهير العمال ومدى تجاوبهم معه، وعلى مقدار نشاطه ومستوى معرفته لتلبية وحل مشاكلهم المختلفة. ان الحزب يستطيع ان يقود الحركة النقابية لا بواسطة القرارات والأوامر الإدارية ولا حتى بواسطة السلطة، وإنما يستطيع قيادة النقابات عن طريق أعضائه، الذين حصلوا على الثقافة الحزبية والنقابية معا وعلى التربية الحزبية والنقابية معا⁽¹⁰⁴⁾. ومثل هؤلاء النقابيين يستطيعون ان يربطوا بين أهداف الطبقة العاملة الأساسية والرئيسية التي تتجسد في أيديولوجية الحزب واستراتيجيته وبين أهداف الطبقة العاملة الجزئية واليومية التي تتجسد في النشاط والعمل النقابي، بين مطالب العمال الكبرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعبر عنها في برنامج الحزب وبسياسته العامة، وبين المطالب المعاشية والآنية التي تناضل النقابات من أجلها ، دون ان يضيعوا الهدف العظيم والقضية الكبرى للطبقة العاملة⁽¹⁰⁵⁾.

(104) النهج دفاثر الماركسية اللينينية في العالم العربي عدد 10 لسنة 1985 ص15

(105) المصدر السابق ص 16

الفصل الثالث

النقابات في ظل الحكم العارفي

تشرين 1963 حتى عام 1968

مرحلة جديدة

ولم تمضي فترة حتى سقط حكم البعث في 18 تشرين الثاني 1963. تسعة أشهر مرهقة واصبح تاريخ بشع من القتل والدمار للمجتمع العراقي، حتى أزيح حزب البعث وحرسه القومي بانقلاب عسكري تزعمه عبد السلام عارف.

لقد بدأت مرحلة جديدة للطبقة العاملة وحركتها النقابية، ولا بد من الحفاظ على المنجزات والمكاسب التي تحققت في زمن ثورة تموز. ولهذا لابد من النضال اليومي في سبيل الحقوق من خلال إشاعة الديمقراطية، خاصة وان ممثلي الرجعية والبرجوازية مراوغين وخبثاء في المواجهات الطبقية. وفي هذه الفترة شرع العمال مرة أخرى يمارسون نضالهم المطلبى وحصلت بعض الإضرابات، وقد عمد النقابيون الشيوعيون إلى العمل من داخل النقابات التي كانت رغم التزامها بتوجيهات السلطة عموما، تتناقض مواقفها مع الأخيرة نسبيا. حيث كانت النقابات إصلاحية تسييرها السلطة على ضوء الاشتراكية الرشيدة⁽¹⁰⁶⁾.

(106) ارا خاجادور مصدر سابق ص47

المبحث الأول

موقف القوس القومية من الحركة النقابية قبل وبعد 1963

منذ البداية كانت أفكار البعث تتجلى في الطابع القومي العربي والاتجاه إلى تجسيد هذا الطابع بخطوات ونشاطات وحدوية وهذا ما تجلى في تأسيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب⁽¹⁰⁷⁾، وترسيخ دور الطبقة العاملة في النضال القومي وتوحيد حركتها مع الجماهير العربية الكادحة والدفاع عن القضايا القومية ويشير أيضا إلى تصعيد النضالات الطبقية غير المتعارضة مع النضالات القومية والوطنية وتأتي تجسيد هذه النضالات في الإضرابات العمالية والدفاع عن مطالبهم. ولكن عندما وصل حزب البعث إلى السلطة كانت الأمور شيء آخر حيث اعتقل وقتل وأعدم كل من دافع عن العمال والكادحين والذي اشرنا له.

كان دور القوى الرجعية والقومية سيئا للغاية في الهجوم على الاتحاد العام للنقابات العمال وعلى مؤتمراتها مما يسمى اتحاد نقابات العمال الجمهوري في العراق (سابقا اسمه التنظيم النقابي السري في العراق) ومقره دمشق (عقد الشيوعيون في بغداد في قاعة الشعب بتاريخ 1960/2/9 بما يسمى المؤتمر الأول لاتحاد نقابات العمال في العراق الذي يستغل الشيوعيون بواسطته عمالنا كما حدث في مؤتمرهم التأسيسي ايضا الذي عقد بتاريخ 8 تموز 1959... الخ. هذا الهجوم من قبل بعض القوميين والبعثيين المتمثل بعماد نعمة العزيز ومجموعته، يعلق عليه النقابي هاشم علي محسن في موضوعة الدخلاء على الحركة النقابية ويدافع عن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ويشير إلى الهجوم والتجني على الاتحاد العام لنقابات العمال (بعض القوميين والبعثيين يهاجمون المؤتمر الأول الذي عقد في شباط 1960 ويتهم أعضاء المؤتمر للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق اي الشيوعيين ومؤيديهم بأنهم دخلاء، ويضيف محسن، وللمنطق حدود اذا خرج عنها فقدنا معناه، وعجز عن تحقيق غرضه. واتهام الشيوعيين بانهم دخلاء على الحركة النقابية اتهام لا يستند على اي أساس معقول وان هذه الزمرة تهاجم باسم العروبة وهذا التهم غير صحيح ولا يمت أو يخرج عن حدود المنطق⁽¹⁰⁸⁾.

(107) رزاق إبراهيم حسن مصدر سابق ص 102

(108) هاشم علي محسن تطور الحركة النقابية في العراق ج 4 ص 97

وقد عقد القوميون اجتماع لهم في اذار 1960 لغرض القيام بنشاطات للتهجم على الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ودعم اتحادهم مكتب الاتحاد الجمهوري العراقي، وضرورة التنسيق مع اتحاد نقابات العمال العرب ووضعو مجموعة من الإجراءات المادية والإعلامية والمعنوية وغير ذلك من الدعم. وطالبوا في هذا الاجتماع عدم تدخل السلطات العراقية في الحريات النقابية، ومن الحاضرين في هذا الاجتماع عن عمال العراق يحيى الشيباني وعبد الله البياتي⁽¹⁰⁹⁾. بهذه الطرق أكدوا ضرورة إعاقة عمل الاتحاد العام لنقابات العمال وبدعم من قوى وأحزاب وحكومات عربية وكذلك دور اتحاد العمال العرب في التنسيق وتنفيذ مقررات اجتماعاتهم. حيث تم تشكيل لجنة دائمة لمواصلة العمل لنصرة العراق ومنها إشعار العمال والمناضلين في العراق انهم ليس وحدهم الوقوف ضد المحاكم ومنها محكمة (المهداوي). بهذه الأساليب عمل اتحاد العمال الجمهوري العراقي الذي كان مقره دمشق والقاهرة والدعاية والتأثير في بعض الاتحادات العمالية في البلدان العربية. يذكر النقابي هاشم علي محسن، فاذا ظهر ان نشاط هذا نفر يدور كله في دمشق والقاهرة ولا يتعدى حدود مكاتب المباحث والمخابرات بعيدا عن المعامل والمصانع وما تعاني منه جماهير الطبقة العاملة في العراق..

أقول اذا كانت موضوعات هذا الجزء والجزء الذي سبقه تلقى مزيدا من الضوء على المهزلة، فتلك هي الحقيقة التي تتجسم واضحة للعيان من خلال استنطاقنا للوثائق والمستندات التي تضمنت هذا الجزء من نشاطهم، والتي تؤكد على ان أمثال هذه الأنماط تبقى طارئة على حركة الطبقة العاملة النقابية، مهما حاولت ان تبرع بإضفاء رتوش التمويه والتضليل والخداع والتستر على سلوكها المفضوح⁽¹¹⁰⁾.

بعض الأشخاص حاول ان يمثل الطبقة العاملة وانه هو الممثل الشرعي لها من خلال تواجده في القاهرة وهذا التمثيل بدون وجه حق، كما يقول رئيس الاتحاد السابق هاشم علي محسن. ويدعون انهم يمثلون حوالي 30 نقابة. ويبدو ممثلهم عماد نعمه

(109) والحاضرين أيضا محمد اسعد راجح واحمد فهيم ومحمد نوح واحمد نصير وإبراهيم غالي ويحيى جودة وعبدالله فخري البياتي ومحي الدين اسماعيل وعبد المفتي سعيد وعبد الحليم القاضي واستعرض الأمين العام المقررات التي اتخذها المؤتمر الثاني للعمال العرب في نيسان 1959 بمنصرة عمال العراق العرب ودعم كذلك مكتب اتحاد الجمهوري العراقي...الخ

(110) هاشم علي محسن تطور الحركة النقابية في العراق ج 5 ص 4

العزیز ومجموعته أصبحت في وضع لا يحسد عليه عند اتصال الأمين العام لاتحاد العمال العرب بسكرتير العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية النقابي ارا خاجادور. لقد عاشت هذه المجموعة معزولة وهي عاجزة عن الاستجابة لظروف الطبقة العاملة ومعرفة الوضع في العراق. لقد قام الاتحاد العام لنقابات العمال كل ما قرره اتحاد عمال العرب في مقاطعة السفن الأمريكية تضامنا مع باخرة كليوبترا المصرية ومقاطعة طائرات فرنسا انتصارا لثورة الجزائر، ومن هنا السؤال الذي يطرحه النقابي هاشم محسن لماذا يحتجون القوميین على هذا الموقف ؟. انهم يعتبرون ان الاتصال بسكرتير الاتحاد لنقابات العمال العراقي تحديا لهم وعلى الاتحاد عمال العرب الاتصال به بصفته عضو في اتحاد عمال العرب بينما اتحاد نقابات العمال في الجمهورية العراقية هو عضو في الاتحاد العالمي للنقابات والذي يدعم من الدول الشيوعية. ان مجمل اعتراضات بعض القوميین والبعثيين من مكاتب دمشق التي لم تعد لها اثر أو قدرة على الوقوف بوجه التطورات الجديدة التي بدأت تشق طريقها إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والتي أخذت تضيق دائرة العزلة وتعرية سلوك ومحاولات هذا النفر⁽¹¹¹⁾.

ولهذا سكتت هذه الأصوات عندما اتخذت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في 15 حزيران 1961 قرارا بالانضمام إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وبلغ برقيا رئيس الاتحاد لنقابات العمال في العراق من قبل السكرتير العام لاتحاد الدولي قرارا بالانضمام إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وبناء على ذلك ارسل عبد السلام الارغا، البرقية التالية في 20 حزيران 1961 وقد وردت إلى الأمانة العامة في 22 حزيران 1961 وسجلت تحت رقم 51 من البرقيات (السيد الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب -عمارب- القاهرة ابرق إلينا السكرتير العام للاتحاد نقابات العمال في الجمهورية العراقية بأن اللجنة التنفيذية للاتحاد العراقي قررت الانضمام إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، نرجو إجراء المقتضى التوقيع رئيس الاتحاد عبد السلام الارغا .

ثم ارسل عبد السلام رد على هذه البرقية، السكرتير العام لاتحاد نقابات العمال في الجمهورية العراقية، تحية عربية نقابية، وبعد، فقد تلقينا بكل تقدير واعتزاز برقيتكم

(111) المصدر السابق ص 11 تطور الحركة النقابية في العراق ج 5 ص 11

المتضمنة الانضمام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واننا إذ نبارك فيكم هذه الخطوة الجبارة في توحيد نضال وكفاح العمال العرب في جميع الأقطار العربية ونرجو ان يكون هذا الانضمام فاتحة خير وبركة لما فيه رفع شأن الأمة العربية المضطرة ... لقد أبرقنا إلى الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب طلبك بالانضمام. والله اكبر والعزة للقومية العربية الظافرة. رئيس الاتحاد عبد السلام الارغا. وهكذا انضم لأول مرة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب⁽¹¹²⁾.

ومن الصدف ان يلتقي رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق بالأمين العام لنقابات العمال العرب في جنيف ويخبره بان شخصا في القاهرة يمثل اتحادكم موجود في القاهرة، ولهذا اخبره رئيس الاتحاد عمال العراق نحن لم نبعث احد لتمثيلنا وللأسف مجموعة السيد عماد لا تعرف ماذا تعمل ومن الذي عينه حيث انهم بالصد من قادة الحركة النقابية العراقية علي شكر أو الفلاح. وبالتالي يرسل الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق رسالة بتاريخ 18 تموز 1961 برقم الكتاب 80 والذي ورد بتاريخ 1961/8/2 السجل تحت رقم 1087 ونشر في الصحافة العراقية ، (سيادة الأخ الأمين العام وأعضاء الاتحاد الدولي للعمال العرب الموضوع ممثل العراق ، عند اتصالنا بكم في جنيف للدورة الخامسة والأربعين لمنظمة العمل الدولية علمنا بأن هناك شخص يمثل العراق في اتحاد العمال العرب بصفة غير شرعية، ولما كان اتحاد عمال العراق انتمى فعلا لاتحادكم المجاهد. يرجى تحديد موقف الاتحاد من ذلك الشخص وإعلامنا بالسرعة المستطاعة رجاء. وتقبلوا تحياتنا الأخوية توقيع الحاج إبراهيم جواد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية).والحاج إبراهيم لم يكن شيوعيا بل جاء من القائمة المستقلة التي قدمتها السلطة (محسوب على عبد الكريم قاسم) ضمن مرشحيها 35 لعضوية المكتب التنفيذي.

وقد قدم عماد العزيز استقالته من ان يكون ممثل عمال العراق ليضع حد لمهزلته وقدم رسالة تحريرية. حيث جاءت البرقية التالية من الأمين العام السيد محمد اسعد ناجح رسالة إلى عماد (ارسل مع هذا صورة من الخطاب الوارد من الاتحاد العام لعمال العراق والخطاب واضح الدلالة - أرجو ان يكون قد وفقت في الاتصال بالزملاء كما تم عليه

الاتفاق لانهاء هذا الموضوع بالصورة التي تحبها لكم تحقيقا لخدمة القضية العمالية العربية ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام توقيع الأمين العام محمد اسعد راجح في 1961/8/19 الرقم 1110 من القاهرة⁽¹¹³⁾.

وهكذا تم انتساب الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وتم طرد المدعو عماد العزيز الذي مثله نفسه ومجموعته ولهذا بادر الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في 3 اب 1961 بارسال رسالة إلى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية، تقول تحية طيبة ردا على خطابكم المؤرخ في 1961/7/18 أود ان أؤكد لكم حرصنا على ان تتمثل في اتحاد العمال العرب كافة المنظمات العمالية العربية ويسرني ان ادعوكم للحضور بمناسبة انعقاد المجلس التنفيذي للاتحاد الذي سيتم في الأسبوع الأخير من سبتمبر (ايلول) حيث سيبت في جميع الامور وتتقرر عضويتكم بصورة رسمية وتقبلوا تحياتي الأخوية والسلام عليكم ورحمة الله⁽¹¹⁴⁾. وقد وضع في جدول العمل طلب انضمام مقدم من اتحاد نقابات العمال في الجمهورية العراقية والذي يعقد في القاهرة بدار الأمانة العامة. كما ارسل اتحاد الدولي لعمال العرب رسالة بتاريخ 1962/11/12 برقم 1150 يطلب فيها تزويده بنشاطات اتحاد العام النقابات في العراق بالأخبار أو مواضيع نقابية وغيرها :

السيد رئيس اتحاد عمال العراق تحية عربية وبعد، يسر صحيفة اتحاد العمال العرب الأسبوعية ان تتلقى أخبار الحركة العمالية في القطر الشقيق والمجهود الذي يبذله في تحسين أوضاعهم اقتصاديا واجتماعيا. لذلك نرجو التفضل بتزويدنا بالأخبار أو أي مواضيع نقابية تصلح للنشر. كما نأمل أن تصلنا وجهة نظركم في كل ما يتعلق بالصحيفة. وتفضلوا بقبول وافر التحية⁽¹¹⁵⁾.

الأمين العام محمد اسعد راجح

(113) نفس المصدر السابق ص 17

(114) هاشم علي محسن ج5 ص 15

(115) المصدر السابق ص 32

وتم قبول عضوية الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية في 2 أيلول 1961 قرر فيه المجلس التنفيذي بالإجماع قبوله وفي اجتماع عام 1964 جدد الاتحاد عضويته.

وعلى اثر انقلاب 8 شباط 1963 ارسل عماد نعيم العزيز وغازي بإرسال رسالة إلى الاتحاد الدولي للعمال العرب، تأكيداً وانتصاراً لتحقيق أمانينا القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية، نهئكم وشعبنا وعمالنا الاشتراكيين بثورتنا ونجند انفسنا نحن العمال للحفاظ عليها وعلى مكاسبها)، عماد نعيم العزيز وغازي العبدلي مندوبا عمال العراق في اتحاد العمال العرب في القاهرة. هذا الأمر أغاض اتحاد العمال العرب بشخص رئيس المكتب التنفيذي المؤقت. حيث كتبوا رسالة إلى محمد اسعد راجح رئيس اتحاد العمال العرب... بعد ان تسلمت القوى العمالية الثورية قيادة الحركة النقابية في العراق ... نعلن رغبتنا من اجل تدعيم وحدة النضال العربي ووحدة الحركة العمالية العربية، ناسف لاستمرار اتحاد العمال العرب باعتماد بعضا ممن لا يمتون للحركة العمالية في العراق بصلة ممثلي للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية.

في المؤتمر الثالث للاتحاد الدولي للعمال العرب الذي عقد في اواخر 1965 فاز فيه النقابي هاشم علي محسن برئاسة الاتحاد الدولي مقابل مرشح الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا حيث كان منافسا وفاز ب 28 صوتا.

دخلت الحركة النقابية والعمالية في العراق، بعد سقوط انقلاب شباط 1963، مرحلة جديدة من النشاط والحيوية والاشتغال لإعادة تنظيم ما خربته التجربة البعثية، إذ بقي الوضع العام في العراق في إطار التيارات القومية المتعددة الأشكال والانتماءات الفكرية والاجتماعية. أدرك بعض تلك التيارات أهمية إعادة النظر في تجربتها السابقة بانقيادها إلى حزب البعث، فيبدو أنها شعرت بالخيبة والندم على مشاركتها واندفاعها في حملات الثأر والانتقام والاستباحة، وكشفت الانتهازية السياسية الكامنة خلف الشعارات القومية من الوحدة العربية، التي خربت النزعات الوطنية بالانتماء إلى العراق والتآلف الاجتماعي والتعدد الثقافي والقومي، واتخذته ستاراً وشعاراً زائفاً في الصراعات الدموية والاستيلاء على السلطة بالقوة وتصفيات الآخرين، لأنها أخفقت أصلاً في العمل نحو تحقيق الوحدة العربية، بل، خلقت نزاعات وصراعات إقليمية، ألحقت ضرراً كبيراً لا بشعارات الوحدة

الوطنية فحسب، بل بالحركة العمالية العربية والمؤسسات الشعبية. اتسمت المرحلة بصراعات، كان من أهمها، انقسام التيار القومي ذي النزعة الحديثة إلى جماعة محافظة تمثلت في السيطرة على الاتحاد العام لنقابات العمال، بقيادة النقابي الراحل هاشم علي محسن⁽¹¹⁶⁾ وبزوغ تيار آخر من صلب الحركة القومية نفسها، اتسم بالوضع والاقتراب من الاشتراكية والمنهج الماركسي، لعبت المجموعة على صغر حجمها دورا مهما في الحركة العمالية وفي الانتشار والحضور السياسي والاشتغال الجاد بمستقبل العراق⁽¹¹⁷⁾.

ولم تسمح الظروف بقيام نقابة عمالية ديمقراطية، كما ان حملات القمع والإرهاب والاعتقال والسجن التي مارستها هذه السلطة ضد العمال النقابيين المنتمين إلى القوى السياسية التقدمية قد ساعدها على الاندفاع للبحث عن عناصر نقابية منفذة لمخططاتها المعادية لقضايا الجماهير والعمال. وفعلًا ولكي تضيفي على نفسها صفة الديمقراطية الشعبية أجازت لأشخاص معينين من قبلها لتأسيس نقابات، فولدت تلك النقابات المشوهة ولم تلبث أن أصبحت سيفًا مسلطًا على رقاب العمال وأداة بيد أرباب العمل⁽¹¹⁸⁾.

لقد وقف حزب البعث موقف سلبي من الاتحاد العام لنقابات العمال الذي عقد مؤتمره التأسيسي والأول في زمن الجمهورية. حيث يشير رزاق إبراهيم في كتابة تميزت النقابات العارفية بما يلي :

بابتعادها عن القوى السياسية التقدمية، وبذلك فإنها تفتقد اهم سمة للحركة النقابية في العراق وهي الارتباط بالحركة الوطنية والجماهير الشعبية.

وبمحاولتها تعميق ابتعاد العمال عن الخط السياسي التقدمي الثوري وذلك بتفسير جميع السلبات والأخطاء التي وقعت فيها الحركة النقابية أو نالتها من قوى معادية بان

(116) كان النقابي هاشم علي محسن (1928-1989) رئيسا لاتحاد نقابات العمال في العراق ورئيسا للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بعد انقلاب تشرين الثاني 1964 عضواً في تنظيم (الحركة الاشتراكية العربية) لاحقاً، انفصل عن الحركة وأسس (حزب العمل الاشتراكي العربي في العراق)، انتقل إلى لبنان واستقر فيها، وتعرض تنظيمه إلى ضربة قاضية سنة 1978 بعد كشف خلاياه في العراق من مديرية الأمن العامة توفي هاشم علي محسن في تموز سنة 1989 .

(117) دكتور عبد جاسم الحركة الوطنية في العراق وإضراب عمال الزيوت النباتية ص 60 و 61 مطبعة لارسا 2021 .

(118) رزاق إبراهيم مصدر سابق ص 140 عن صحيفة وعي العمال السرية شباط 1968

هذه السلبات والأخطاء ناجمة عن ارتباط الحركة النقابية بالأحزاب السياسية التقدمية، ان اكبر استفادة ممكنة لصالح الحركة العمالية بما يلي :

- تهيئة الراي العام العمالي وتعبئته لمقاومة تدخل الحكم في التنظيم النقابي
 - مقاومة قرار الحاكم العسكري العام القاضي بفصل رؤساء وقادة عدد من النقابات بعدم تنفيذه...
 - توضيح أسباب هذا الموقف تجاه القادة النقابيين والحركة النقابية على ضوء الخطة الحكومية ودوافعها لتصفية الحركة العمالية
 - توثيق الصلة بأوسع الجماهير العمالية⁽¹¹⁹⁾.
- من جانب آخر فان حزب البعث ليس فقط ضد السلطة بل ضد الاتحاد العام للنقابات ومن هذا المنطلق يصدر البيانات المتناقضة⁽¹²⁰⁾.
- من خلال البحث والصراع على تمثيل العراق ودور بعض المجاميع في سوريا ومصر ممكن أن أجد أسبابه:

- إن العداء للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق واتهامه بأنه موالي للحزب الشيوعي العراقي وقيادته شيوعية. هذه اتهامات باطلة حيث يذكر الكاتب الخزاعي (يتضح لنا ان هذه الاتهامات غير دقيقة، اذ أن سيطرة الحزب الشيوعي على النقابات العمالية تبذرت بفعل إجراءات السلطة وأجهزتها، فلو أرادت السلطة الإبقاء على نفوذ الشيوعيين على النقابات العمالية فإنها لا تسعى إلى هذه الأساليب)⁽¹²¹⁾.
- دور حزب البعث وبعض القوى القومية التي كانت تعادي الشيوعيين، وقفت موقف بالصد من الاتحاد العام للنقابات العمال في العراق.
- دور بعض العناصر القومية من سوريا ومصر في التأثير على العمال العراقيين من خلال دعمهم ماديا وإعلاميا (كما مر بنا ذكره). وبالتالي عمل اتحاد العام

(119) رزاق إبراهيم ص 140 مصدر سابق

(120) المصدر السابق ص 136

(121) مناف جاسب الخزاعي سيرة الدم والرصاص مصدر سابق ص 251

للنقابات العمال في الجمهورية العراقية إلى الانضمام إلى الاتحاد الدولي للعمال العرب لينهي مواقف القوميين العرب وتأويلاتهم بأنه انضم إلى الاتحاد النقابات العالمي فقط.

- دور السلطة في مهادنة القوى القومية المعادية للعمال وحقوقهم وهذا ما قامت به حكومة البعث بعد استلامها للسلطة عام 1963.

يقول النقابي هاشم علي محسن وهو القومي المعروف، في الحقيقة ان هذا النفر لم يكن له موقف يمكن ان يتخذه لسبب بسيط هو انه لا يمثل عمال العراق، لكي يستطيع ان يتخذ موقفا، فهم لا يعدون عن ان يكونوا موظفين معينين لتتبع أخبار الحركة النقابية في العراق وكتابة التقارير عنها، لا اكثر ولا اقل لذلك لم يك لهم موقف، اذا أخذنا المعنى الحقيقي لكلمة موقف من الجهة التي يمكن ان تحسم الأمر هي بكل تأكيد الجهة التي عينت أمثال هؤلاء وظلت تصرف عليهم طيلة سنين، ومعروف ان الذي يدفع بيسر وبناء على هذه القاعدة فقد طلب من عماد العزيز تقديم استقالته تحريريا.

وبعد تأسيس الحزب الاشتراكي العربي في العراق 1964 وكان رئيس الحزب فؤاد الركابي وعبد الكريم فرحان وقد انضمت مجموعة من الأحزاب والكتل الصغيرة إليه. واصبح دعم اتحاد النقابات في مفترق طرق بين الكتل القومية⁽¹²²⁾.

يذكر النقابي صادق جعفر الفلاحي (يكفي للدلالة على زراية وضع النقابات في عهد عارف أنها جمعت الانتخابات النقابية لمدة أربع سنوات وهذا الإجراء السيء لم تتخذه السلطة العارفية بل اتخذته النقابات نفسها، فاستجابت له السلطة لأنه يخدم مصلحتها ومصالح أرباب العمل على السواء. في ظروف لم يتهيأ عبد السلام للانفراد بالسلطة،

(122) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 80، وبعد هزيمة حزيران 1967 انشقت الحركة الاشتراكية العربية إلى ثلاث تنظيمات الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الاله النصراوي وضمت حركة القوميين العرب في العراق والحركة الاشتراكية العربية وهو تيار تابع للتنظيم الطليعي الناصري ويضم خير الله حسيب وأديب الجادر وحزب الوحدة يضم صبحي عبد الحميد ومجموعة من الضباط القوميين ومما يذكر انه في تموز 1968 عقدت الحركة الاشتراكية مؤتمرها القطري في بيروت وشهدت انقساما بين اليسار واليمين فانحاز عبدالاله النصراوي إلى اليسار فيما صنف القيادي النقابي هاشم علي محسن وفؤاد الركابي زعيم البعث السابق في خانة اليمين واسم حركتهم حركة الاشتراكيين الديمقراطيين واصدروا جريدة الاشتراكي.

قفزت حركة القوميين العرب (هاشم علي محسن وجماعته) على النقابات والاتحاد العام تحت خيمة الوحدة والناصرية وبقيت الجماعات الأخرى تدور على الهامش، الودويين (عماد العزيز وجماعته)، وجماعة عبد السلام عارف (محمود المختار وجماعته) فيما بين الجماعات المذكورة خلافات ومنافسة، ولكن صراعهم مع الشيوعيين كان يوحدهم ظاهراً وخير من استفاد من هذا الوضع القلق جماعة هاشم علي محسن إذ استغلوه بقدر ما يستطيعون إلى حد أوقفوا الانتخابات أربع سنوات حتى يضمنوا بقائهم في النقابات والاتحاد العام⁽¹²³⁾.

ويشير الكاتب رزاق إبراهيم في كتابه تاريخ الطبقة العاملة في العراق ان النظام العارفي نظام مستبد وعديم الرؤيا، ونتيجة للخبرات السياسية التي تتمتع بها الطبقة العاملة في القطر لوعيتها بطبيعة السلطة التشريعية وتركيبها الطبقي والسياسي وكونها سلطة عديمة الرؤيا والفكر والارتكاز، ولمعرفتها بطبيعة النقابات التي قامت السلطة بتأسيسها وإسنادها فقد بقيت معزولة عن الواقع العمالي، كما ان هذه النقابات ذاتها ترتفع فيها بعض الأصوات المساندة لبعض المطالبات العمالية تتعرض إلى الغلق، مما يؤكد ان النظام العارفي يريد لها وسيلة لامتصاص رغبة العمال في التنظيم والحيولة دون لجوء العمال إلى الإضرابات مما ساعد على عزلتها ... فمع قلة الأجور وزيادة ساعات العمل تزداد البطالة نتيجة الفصل الكيفي التي يتخذها أرباب المعامل وإدارات الشركات والمؤسسات المؤممة أو الإجراءات التي اتخذها بعض أرباب العمل لغلق معاملهم ورفض الإدارات لإعادة العمال الذين انهوا خدمة العلم. عن صوت العمال أعداد 48 و59 في عام 1965⁽¹²⁴⁾.

في هذه الفترة ساءت العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق مع وزارة العمل وتشير إحدى المذكرات (.. إن الكلام ، حول علاقتنا بوزارة العمل ذو شجون، ولا نظن انه سينتهي مادامت الأمور تسير على هذا المنوال..)⁽¹²⁵⁾. وكانت الخلافات حول بعض التعديلات في قانون العمل والخاصة بقضية المستخدمين. وترى الحكومة بأن فئات كثيرة من العمال المستخدمين الذين يشتغلون لدى الحكومة والدوائر شبه

(123) صادق جعفر الفلاحى مصدر سابق ص 237

(124) رزاق إبراهيم ص140

(125) هاشم علي محسن مصدر سابق صص50 و51

الرسمية لم يتمكنوا من الانضمام إلى النقابات أو تأسيس نقابات خاصة بهم تمثلهم وتدافع عن حقوقهم القانونية بسبب النقص القانوني الحاصل في قانون العمل المعدل. في حين يرد الاتحاد العام للنقابات على وزير العمل (ولكنه ينسى ان الموضوع المثار حالياً يدور حول منع المستخدمين من حق التنظيم النقابي أولاً، ثم يتجاهل ان كلمة مستخدم يمكن ان تشمل العامل أيضاً، وعلى هذا فبإمكان أي مؤسسة من المؤسسات ان تطلق كلمة مستخدم على عمالها بقصد حرمانهم من العمل النقابي. فمثلاً بإمكان مديرية مصلحة نقل الركاب ان تحرم منتسبيها من التنظيم النقابي وبذا تغلق نقابة المصلحة لأنهم مستخدمون خاضعون لنظام تعيين وترفع المستخدمين. وبذلك يقلص عدد أعضائها من الآلاف الأعضاء إلى عشرات العمال الضعفاء الذين لاحول لهم ولا قوة، اما العدد الكبير من المستخدمين الذين سيكونون مهددين بسيف الفصل التعسفي، نتيجة حرمانهم من الحماية النقابية. وهكذا ممكن ان تفعل مديرية مصلحة الكهرباء والبلديات والسكك والنفط... الخ.

ويطالب الاتحاد العام (..) ان الحل هو إلغاء التعديل الجديد، إذ لا مبرر له، وليس من المصلحة ان ترجع إلى الوراء في وقت يفترض فيه بذل الجهود في سبيل التقدم خطوة إلى الأمام) هذه الرسالة قدمت إلى رئيس الوزراء في حينه تحت عنوان مصير التنظيم النقابي وهي على اثر صدور تعديل لقانون العمل كان الغرض منه حرمان المستخدمين من ممارسة العمل النقابي.

وفي زمن الحكم العارفي زادت الإضرابات ومنها عمال السكك بسبب عدم تعديل قانون العمل وعدم رفع الأجور وشملت بعض الأولوية (المحافظات). وفي عام 1966 حدثت إضرابات عمالية منها عمال الصناعات الخفيفة وإضراب عمال مصلحة شهداء الجيش. وفي عام 1967 اضرب عمال السينالكو وعمال القطاع الخاص للغزل والنسيج وعمال الخياطة وسواق السيارات وشركة الجوت. اضرب العمال احتجاجاً على فصل بعضهم بسبب الاشتراك بمظاهرة تندد بالعدوان الإسرائيلي. وكذلك إضرابات صناعات الزيوت والسكاير والكبريت وإضرابات قطاعات واسعة⁽¹²⁶⁾.

(126) رزاق إبراهيم تاريخ الطبقة العاملة في العراق ص 142

وفي عام 1967 اضرب عمال الغزل والنسيج والقطن الطبي والجوت والدخان وصناعات الورق والجلود والمواد العقارية والخياطة والصناعات الخفيفة والبيرة والعلب وغيرها من الإضرابات التي تطالب بتحسين الأجور والجانب الصحي.

حاولت التيارات القومية المدنية، الاستفادة من التجربة "الناصرية" في قرارات "التأميم" والإجراءات القانونية والتشريعية المرافقة لها وبخاصة قانون العمل وقانون مجلس الإدارة وقانون توزيع الأرباح⁽¹²⁷⁾. كما طرحت قضية إجراء انتخابات حرة وهذا الذي جرى بمشاركة 6 قوائم انتخابية فيما بعد.

تأجيل الانتخابات

عندما عادوا إلى العراق في أوائل 1964 المجموعة (عماد عبد العزيز وعبد الله الركابي وجماعتهم) وهم من البعثيين الناصريين حسب قول صادق جعفر الفلاحي في كتابه وقائع سنوات الجمر، مارسوا الدور السلبي الذي اعتادوا على ممارسته... ففي شباط من نفس العام طلع عماد العزيز على عمال العراق.. ومن أجل القفز على الحركة النقابية نجحوا في تأجيل الانتخابات من خلال رسالته المؤرخة في 1964/2/27 والمرسلة إلى الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمل العرب فوجدنا جميعا وكافة الزملاء بعد الوصول، بيان صادر من وزارة العمل بتاريخ 1964/1/31 يعلن موعد إجراء انتخابات النقابات بتاريخ 1 آذار 1964، ونتيجة هذا البيان أخذت تتصارع جميع القوى في بسط نفوذها على الحركة النقابية وكسب القوة العاملة إلى جانبها، فأخذ الشيوعيين ينشطون بأسماء جميلة.. وكذلك البعثيين ولديهم كافة الإمكانيات المادية وأجهزة الطباعة ووسائل الانتقال والمكاتب والأوكار... بينما نحن باذلين كل جهودنا مسلحين بإيماننا بالله ونستعين به وبعروبتنا، ضعيفين من حيث الإمكانيات المادية والطباعة... ويضيف نحن على موعد مع سيادة المشير عبد السلام عارف على الإفطار في 1964/2/7 من وفد يمثل عدد من النقابات نطلب تأجيل موعد الانتخابات⁽¹²⁸⁾.... التوقيع عماد العزيز.

في حين قدمت مذكرة باسم قوائم العمال الموحدة بتاريخ 1964/2/20 حيث تعرضت إلى سنوات الفاشية في 8 شباط ودورهم في اعتقال وتعذيب المعتقلين، ..

(127) دكتور عبد جاسم الساعدي الحركة الوطنية في العراق وإضراب عمال الزيوت النباتية ص 61

(128) هاشم علي محسن تطور الحركة النقابية في العراق ج5 ص 21 و 22

استغاثة الضحايا التي هزت ضمير الإنسان في وطننا وألهبت مشاعر الاستنكار ... ، فزحفت طلائعه في ضحى الثامن عشر من تشرين لتدك صرح الفاشيين وتضع حدا للإرهاب والبطش والتنكيل والتسلط الذي انتهى ببزوغ لحظة الانفراج والحرية... وأكدت الرسالة على ضرورة احترام إرادة العمال في الانتخابات حيث تضيف الرسالة (إنها الفرصة الأولى التي يجب ان تتوفر للعمال لبناء حركتهم النقابية وتمكينها من أداء دورها التاريخي بكل إخلاص وأمانة ...، إن تسهيل عملية الانتخابات والحفاظ على روعة التجربة الجديدة التي تخوضها الحركة النقابية لأول مرة في تاريخها النقابي الطويل. وتستطرق الرسالة ...، ان كل ذلك لن يتم إلا بالتعاون القائم على أساس الاحترام المتبادل بين الحركة النقابية وبين وزارة العمل والجهات ذات العلاقة) وتضيف الرسالة إن مبادرتنا إلى ممارسة حقنا في الترشيح والانتخاب ..وقد اختلفنا مع احدى القوائم -قائمة عماد العزيز وجماعته - المنافسة حول تأجيل الانتخابات لمدة ستة اشهر، وحول استلام النقابات عن طريق التعيين، وقد رفضنا هذا، لأننا لم نجد ما يبرره ونبهنا الإخوان إلى ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة، وقلنا ليس من المصلحة الاستهانة بما يترتب على عدم احترام إرادة العمال وعلى التأجيل من أمور أشارت إليها المذكرة بقولها (..غير ان هذا الطلب لا يعني تأجيل الانتخابات أو تأخيرها عن موعدها المقرر اي في 1964/3/1 فللتأجيل انعكاس سيئ وردود فعل سلبية وقوية لدى العمال⁽¹²⁹⁾...

بعد الرسائل العديدة وتدخل رئيس الجمهورية وبقرار من الحاكم العسكري العام الذي قضى بتأجيل انتخابات نقابات العمال بناء على طلب القائمة المنافسة -قائمة الحركة العربية الواحدة (اي عماد وجماعته) حيث في 1964/3/7 صدر قرار تأجيل الانتخابات. وقد علقت عليه قوائم العمال الموحدة بأنه موجه ضدها وذكرت جملة أمور منها:

- ان القرار يمثل تناقضا صريحا، لا مبرر له لتعليمات السيد وزير العمل وتصريحاته التي أكدت موقف السلطة بالنسبة للانتخابات وضمن حريتها.
- كان القرار مفاجئة غير متوقعة على الإطلاق، بضرورة مجيء هيئة إدارية جديدة تأخذ على عاتقها للتصدي لكل القضايا..
- احدث القرار ضجة بين صفوف العمال وخلق تدمرا استثماره الأعداء... .

- ان القرار أطل فترة تسلط فلول الحرس اللا قومي والهيآت الإدارية اللاشرعية المفروضة على أماكن لعقد الاجتماعات الحزبية اليومية ، بحجة العمل النقابي الأمر الذي ليس له ما يبرره. وجاء في رسالة ممثلي قوائم العمال الموحدة ...
إننا نرى الغاء القرار وإعادة إجراء الانتخابات دليل على احترام تعليمات وزارة العمل وإيمان بالشعب واحترام إرادة العمال ومشئيتهم في اختيار من يمثلونهم ويتبنون مصالحهم ومعالجة قضاياهم ومشاكلهم بإخلاص وأمانة) وأرسلت نسخ إلى كافة الاتحادات ومنهم اتحاد العمال العرب⁽¹³⁰⁾. وفي ضوء الإشكالات بين وزارة العمل والنقابات حيث يقول الوزير (...ان الوزارة قد تسامحت كثيرا بالنسبة لبعض النقابات التي ظهر أنها تمارس أعمالا خلاف واجباتها المهنية وان البعض منها كان قد حل بتاريخ 1964/3/14 بموجب قرار صادر من الوزارة وبالأخص الاتحاد العام الذي لم تبقي له أية صفة بعد صدور قرار الوزارة في حينه..). وفي هذه الفترة اي في 1964/10/12 عقد مؤتمر اتحاد نقابات العمال وانتخب المجلس المركزي والمكتب التنفيذي للاتحاد العام واعتبر نفسه الهيئة التأسيسية للاتحاد العام. وقد قدمت الهيئة المؤسسة رسالة إلى الوزير في حينها (فارس ناصر الحسن) وجاءت بما يلي:

(نظرا لانتهااء انتخابات اغلب نقابات العمال، وبناء على الحاجة الماسة لوجودها اتحاد عام للنقابات يمارس عملية التأسيس الجديدة نتيجة للرغبة في قيامها، واستنادا إلى ما جاء في الفقرة (4) من المادة (6) من النظام الداخلي لنقابات العمال التي تنص على إعادة تكوين الاتحاد العام للنقابات ودعمه لتنمية وحدة الحركة النقابية في العراق.. نتقدم بطلبنا هذا راجين التفضل بالموافقة على اعتبارنا هيئة تأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية وإجازتنا وفقا للنظام الداخلي.. وقد وقع رؤساء النقابات على هذا الطلب. وطالب الاتحاد رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ذلك في رسالة، ليس من المعقول ان تبني الدول التي تأخذ في التطبيق الاشتراكي مثل الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر نظام الإيداع ويبقى العراق متخلفا لهذه الدرجة التي بات يسيء للعمال. ثم ما المصلحة في ان تتحمل الحكومة نتائج اجتهاد المسؤولين في وزارة العمل،

ومواقفهم وعلاقاتهم بأشخاص نقابيين، في وقت تستطيع حكومتكم الموقرة ان تنهي الحالة وتبقى بعيدة عن مشاكل التمزق والخلافات الشخصية⁽¹³¹⁾.

ولكن بقيت المشكلة بين وزارة العمل وبين النقابات العمالية حيث تطالب النقابات بالانتخابات والمقررة حسب كتاب الوزارة المرقم 19019 المؤرخ في 1965/5/27 ويشوب العلاقة الوضع السلبي وعدم الثقة حيث وضعت قوانين لا تخدم النقابات حيث تقوم وزارة العمل بتعديل قانون العمل بدون مشاركة النقابات ويتسأل النقابي محسن ما قيمة التعديل ان لم يكن استيعابا وتجسيدا للتجربة النقابية التي عاشها النقابيون قبل غيرهم. كانت هذه جزء من الرسالة التي كتبها رئيس الاتحاد العام للنقابات هاشم علي محسن حيث ينهيها (اننا نودع الامر لسيادتكم وكلنا امل في ان يكون موضع اهتمامكم ورعايتكم وتقبلوا تقديرنا واحترامنا)⁽¹³²⁾.

أهم ما يميز وضع السلطة الحاكمة في تلك المرحلة⁽¹³³⁾

1. نظام دكتاتوري ذا توجهات قومية .
2. سعي النظام إلى (اشتراكية إسلامية) (دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها و اشتراكيته من التراث العربي وروح الإسلام⁽¹³⁴⁾).
3. قيام النظام بإصلاحات غير جذرية ومنها تأسيس الحزب (الاتحاد الاشتراكي العربي)، وهو الحزب الذي تكون جميع الأحزاب والقوى الوطنية باختلاف أيديولوجيتها وبرامجها تحت جناحه. وعلى هذه الأحزاب أن تحل نفسها في بودة هذا الاتحاد.
4. تحولات اقتصادية غير جذرية ومنها بعض التأميمات التي أجراها النظام في بعض القطاعات الصناعية والزراعية أو ما سمي بـ (القرارات الاشتراكية).

(131) رسالة من النقابي هاشم علي محسن ج5 ص 56

(132) المصدر السابق ص 57.

(133) فيصل الفؤادي الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح منذ 1934-1993 دار الرواد المزدهرة 2010 ص 92 و 93 .

(134) عزيز سباهي ج3 ص33.

5. يتعلق الأمر هنا بحكم عبد السلام عارف وليس على كل المرحلة التي يتناولها المبحث.

من خلال دراسة الوضع العراقي والدولي نرى كيف أثر ذلك على وضع الحزب الشيوعي وقيادته وكوادره والتي انقسمت بالتالي إلى أكثر من جهة تعمل وفق قناعاتها وفهمها للماركسية اللينينية والأفق الثوري وتطلعاتهم، وللأسف الشديد كل هذه الأفكار أثرت بشكل سلبي على الحزب ككيان سياسي ومؤسسة لها تاريخها المعروف، وارتبطت مجمل الأوضاع الداخلية والخارجية لتحمل الحزب هذا التشظي والتي أضعفت من قدراته بشكل عام .

تأثير الوضع الدولي والاقليمي على الوضع في العراق

1. القوى والأحزاب القومية والحكومات العربية في سوريا والجزائر ومصر. وكان للأخيرة تأثير كبير على الساحة السياسية العربية والتي تقاربت بهذا الشكل أو ذاك مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية ومنها الحزب الشيوعي العراقي، والتي سعت من أجل القضاء على الحزب عبر دعمها لانقلاب شباط 1963 .

2. سياسة الاتحاد السوفيتي وتبنيه فكرة التوجه اللا رأسمالي. وتأثير ذلك على الصراعات في الحركة الشيوعية، والتي دعم فيها التغيرات السياسية والاقتصادية في مصر والجزائر.

أما على صعيد المكاسب الاشتراكية والتغيرات العالمية وتأثيراتها على المناضلين في العالم ومنهم في العراق فهناك عوامل كثيرة.

نشوء وضع ثوري عارم في العالم والتغيرات العالمية والتحول إلى صالح الكفاح المسلح ضد الأنظمة الدكتاتورية والتي دعا لها المناضل الشهير تشي جيفارا والانتصارات التي يحققها الشعب الفيتنامي وكذلك في جنوب شرق آسيا كمبوديا ولاوس ونضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه وبناء دولته. وارتبط ذلك أيضاً بهزيمة الجيوش العربية في حربها أمام إسرائيل في 5 حزيران 1967 فكشفت زيف الأنظمة

العربية الرجعية والدكتاتورية، واحتاج الوضع إلى إطلاق الدور للجماهير العربية ومنحها الحرية في التعبير عن آراءها وإعطاء جو ديمقراطي يُوَطر إلى حياة جديدة.

مجموعة التشريعات العمالية

صدور مجموعة قوانين، بعضها احتوى على عدد من المكاسب التي لم تكن موجودة في القانون رقم 1 لسنة 1958. كما شرع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 140 لسنة 1964 والذي جاء مكملًا للقانون رقم 122 لسنة 1959 المتعلق بالعاملين في المؤسسات شبه الرسمية، والذي شمل جميع العاملين في القطاعين العام والخاص. كما صدرت مجموعة قوانين (قوانين التأمين) في تموز 1964 والتي تم بموجبها تأمين 27 شركة صناعية يبلغ مجموع رؤوس أموالها 18 ونصف مليون ومجموع عدد العاملين 10500 عامل.

كما أصدرت الحكومة إجراء بمشاركة العمال والموظفين في مجلس إدارة المنشآت والمشاريع الصناعية وكذلك أصدرت القانون رقم 101 لعام 1964 الذي اخذ بمبدأ مساهمة العمال بأرباح الشركات المساهمة والمؤسسات بنسبة 10٪ من الأرباح توزع على العاملين. وفي عام 1965 شرعت قانون مؤسسة الاستثمارات العمالية الخاص باستثمار هذه النسبة 10٪ في مشاريع تخدم العمال والموظفين⁽¹³⁵⁾.

لقد جاءت هذه القوانين والقرارات نتيجة نضال العمال طيلة الفترة الماضية ونشاط حركتها النقابية بعض هذه التشريعات حظيت بالقبول والمساندة من قبل العمال في حين رفضتها البرجوازية المتمثلة بغرفة تجارة بغداد ومن قبل اتحاد الصناعات العراقي. ولكن هذه التشريعات التي صدرت منذ 1964 حتى عام 1968 لم توضع موضوع التطبيق بسبب هذه المعارضة وحاولت السلطة التملص من تنفيذ أحكامها بل وحتى النكوص عنها. كما حصل إلغاء نظامي التسليف للعاملين الموضوعين من قبل المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف عام 1965 ثم أعيد العمل بهما في سنة 1970.

وقد شملت التأمينات جميع شركات السمنت والنسيج الكبيرة والزيوت والصابون والسكرات والطحين وشركات زراعية وشركات استيراد وتصدير جميع المصارف وشركات

(135) إبراهيم حسين مصدر سابق ص 48

التأمين. وتقرر ان تكون صناعات الأغذية والملابس وبعض الصناعات ذات الهجوم المتوسطة من نصيب قطاع مختلط وحكومي وخاص، وكانت الرساميل الاسمية للصناعات المؤممة لا تزيد عن 26 مليون دينار⁽¹³⁶⁾. كما أدت إجراءات التأمين هذه إلى تردد القطاع الخاص والى تراجع استثماراته. وازداد الميل لدى القطاع الخاص إلى التوجه نحو الفعاليات التجارية سريعة الحركة والأرباح⁽¹³⁷⁾. وكان العامل النقابي هاشم علي محسن دورا في بعض تلك التأمينات بصفته رئيس اتحاد النقابات. فلم تستطع سلطة عارف إخضاع الطبقة العاملة لا بالإرهاب ولا بالاشتراكية الرشيدة ولا بغيرها من الأساليب المضللة وادرك العمال سريعا ان هذه الاشتراكية الزائفة ليست اشتراكيته⁽¹³⁸⁾.

ويقول ارا خاجادور ولم تجر في زمن الأخوين عارف أية انتخابات نقابية حرة حقا، خشية ان يأتي العمال بممثليهم الحقيقيين لقيادتها. وحينما جربت حكومة عارف الثاني (عبد الرحمن عارف) حظها فسمحت بانتخابات طلابية فيها مسحة من الديمقراطية، فاز مرشحو اتحاد الطلبة العام الذي يقوده الشيوعيون بأكثر من 70٪ من الأصوات، وقد حضر نشاطه.

موقف الحزب الشيوعي من التأمينات والاتحاد الاشتراكي

كان الحزب الشيوعي العراقي يراقب ذلك واعتبرت اللجنة المركزية للحزب حكم عبد السلام عارف تحولا إيجابيا، وأخيرا تبني تلك الأفكار واصبح خط اب 1964 الذي جاء في أوضاع الحزبية والجماهيرية الغير مناسبة وفي ظروف التيسير دون مراعاة الجوانب العملية لهذه الإجراءات. ثم عارضته قاعدة الحزب الشيوعي وأسقطت أفكاره اليمينية . (عقد الاجتماع في براغ وحضر الاجتماع البعض من قيادة الحزب والذين تبنوا هذه الإصلاحات للاتحاد الاشتراكي العربي). كان شعار الاجتماع (في سبيل وحدة القوى الوطنية، في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي)⁽¹³⁹⁾. وجاء في الاجتماع

(136) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج1 ص34

(137) عزيز سباهي مصدر سابق ص 35

(138) ارا خاجادور مصدر سابق ص 47

(139) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج3 ص36

عن الوضع الداخلي (لقد دلت الأحداث اللاحقة على ان الانقلاب في شباط كان مؤامرة استعمارية، دربتها احتكارات النفط ودوائر الاستخبارات الانكلو-امريكية، وبالتعاون مع زمرة قادة البعث، وقد كشف أقطاب هذه المؤامرة في صراعهم مع بعضهم، عن عمالتهم للاستعمار، كما برهنت الوقائع على ان القيادة القومية لحزب البعث قد وضعت نفسها في ذلك الوقت في خدمة تنفيذ مخططات الاستعمار في المنطقة⁽¹⁴⁰⁾)

أشار اجتماع اللجنة المركزية، ولكن بدلا من تحليل الوضع الملموس في العراق وحقيقة التبدلات التي أعقبت انقلاب تشرين على أسس طبقية ووفقا لنظرية الشيوعية العلمية، فقد اعتمدت تقديرات وسياسة حزبنا في أواسط عام 1964 على نظرات ذاتية ولا طبقية، انعكس ذلك على تحديد الموقف من نظام الحكم في العراق تحليل طبيعة وتقدير اتجاهاته وتناقضاته وكذلك ما يتعلق ببحث موضوع الوحدة العربية والموقف من الحركات القومية⁽¹⁴¹⁾.

وتشير وثائق الحزب التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية إلى (لقد بقيت السمة الرئيسية لنظام الحكم بعد انقلاب تشرين، كما كانت قبله، الرجعية السياسية والشوفينية واضطهاد الشعب. ان اضطهاد القوى الديمقراطية وكبت حريات الشعب والتنكر لحقوق الشعب الكردي وإرضاء القوى الرجعية والاستعمارية بقيت سمات ثابتة للحكم. ان الإجراءات التي شخّصها الحزب باعتبارها من إيجابيات الحكم وخصوصا إجراءات التأميم تموز 1964 /والهدنة مع الثورة الكردية /شباط 1964 والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة (اتفاقية التنسيق مايس 1964 لا تنهض دليلا على وطنية الحكم أو تغلب الجانب التقدمي في طابعه وسياسته العامة. لقد وقع حزبنا في المبالغة لتقييم بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة تحت وطأة العزلة الخائفة عن الشعب والفضيحة على النطاقيين العالمي والعربي لانقلاب شباط وزعمائه، كما لم يحلل

(140) اجتماع اللجنة المركزية اب 1964

(141) علي مهدي ووثائق الحزب الشيوعي العراقي ص 41 و42

الحزب الدوافع لهذه الخطوات واهمها تثبيت نظام الحكم في أوضاع جديدة تتطلب أساليب وأقنعة جديدة...وتضيف وثيقة الحزب وفي سياسة حزبنا عام 1964، كما يتجلى ذلك في تقرير ل . م وبيان أواسط تموز 1964 الصادر بمناسبة إجراءات التأميم، جرى استصغار لأهمية وضرة الديمقراطية السياسية والتقليل من شأنها بتأثير المبالغة وأهمية بعض الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في العراق ..ولكن الجانب الآخر كانت ممارسة هذه الفئات نشر إيديولوجية البرجوازية الصغيرة (الاشتراكية القومية) مستفيدة من مركزها الأقوى في السلطة⁽¹⁴²⁾.

وقد أشار الحزب في اجتماع اللجنة المركزية التي انتخب فيها عزيز محمد سكرتيراً للحزب في براغ تعليقاً على دور الاتحاد الاشتراكي، ضرورة توسيع إطار هذه المنظمة الاتحاد الاشتراكي ليشمل جميع القوى الثورية في البلاد وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي. وفي هذه الحالة يمكن للاتحاد ان يتطور في ظروف ديمقراطية واسعة ليصبح أداة لتحقيق تحالف شعبي واسع يضم العمال والفلاحين وكل القوى في التقدمية في البلاد...وهكذا استرسل اجتماع آب 1964 بالأوهام⁽¹⁴³⁾.

والأكثر من ذلك ان الحزب في تقريره عن هذا الاجتماع إلى عدم وضع الديمقراطية كشرط للتعامل الإيجابي مع نظام ال عارف في العراق معللاً ذلك بأن الديمقراطية السياسية ستاتي كحصىلة لتطور الأوضاع العربية وضغطها على العراق⁽¹⁴⁴⁾.

يقول الكاتب عزيز سباهي، كان الحزب الشيوعي العراقي، قد بدأ ينظر إلى خطوات حكم عبد السلام عارف بإيجاب منذ ان عقد الاتفاق التمهيدي للوحدة مع مصر في أيار 1964 وصار يعير انتباها خاصا لانعكاسات السياسية الناصرية على الوضع في العراق. لذلك فانه قابل القرارات الاشتراكية وتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي بالترحيب الحار.

(142) المصدر السابق ص 43

(143) زكي خيرى صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم ص 264

(144) زكي خيرى نفس المصدر السابق ص 264

فأصدر مركز الحزب في بغداد، الذي يقوده يومئذ، باقر إبراهيم وعمر علي الشيخ، بياناً في الذكرى السادسة لثورة 14 تموز، رحب فيه بقرارات التأميم معتبراً إياها، خطوة في سبيل تقدم العراق ليمثل مصر، وقال ان من شأنها ان تعزز القطاع العام، وتوطد الاقتصاد الوطني، وتضعف مواقع الاستعمار والرجعية. وطالب الحكومة بالعمل على لم صفوف القوى الوطنية في البلاد. كذلك حيا البيان تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) ودعا الجماهير الشعبية، وكل القوى الخيرة في البلاد إلى الاتحاد ورص الصفوف والتسلح باليقظة من اجل صيانة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذت وتعزيزها⁽¹⁴⁵⁾.

يذكر عضو اللجنة المركزية رحيم عجينة في مذكراته، الاختيار المتجدد ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، ازداد الوضع بليلة وصعوبة بعد صدور بيان الحزب تموز 1964 الذي أيد قرارات عبد السلام عارف في تأميم بعض الصناعات الخفيفة وقيمها كإجراء تقدمي نوعي في العراق. ولم تكن غالبية المنظمات متفقة مع بيان الحزب.

ويضيف عجينة .. ظهرت بوادر مقلقة في حياة الحزب وباتجاهين:

الأول - المتمثل في ما نشره بهاء الدين نوري مقالة في قضايا السلم والاشتراكية وهي مجلة تصدر باسم الحركة الشيوعية العالمية ومحتواها بروز البرجوازية الصغيرة القومية وتسئنها الثورة الوطنية وقللت المقالة من دور الطبقة العاملة والفئات الكادحة.

والثاني - تمثل في التسبب والتحلل ضد المقاييس الحزبية السائدة من بعض الأعضاء والكوادر بمن فيهم أعضاء قياديين وقد شجع ذلك عناصر عديدة على تناول سياسة الحزب وقادته بالنقد والتقريع في المقاهي كما دفع بعض أعضاء الحزب إلى إصدار كراس باسم لفيف للرد على النهج الحزبي الجديد. لقد صدر هذا الكراس في براغ ردا على خطاب ووزعته على منظمات الحزب وأثار ضجة تنظيميه في حينه⁽¹⁴⁶⁾.

(145) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج 3 ص 35

(146) رحيم عجينة الاختيار المتجدد ص 88

خلال هذه الفترة عاش الحزب وضعاً تنظيمياً صعباً بين اليمين واليسار، برغم عودة الكثير من قيادة وكوادر الحزب في الخارج إلى العراق وهكذا استطاع الحزب الشيوعي العراقي ان يتصدر القوى السياسية من جديد ومن الاستدلال على ذلك من فوز قائمة المهندسين اليساريين في انتخابات نقاباتهم آنذاك، وفوز الطلبة الشيوعيين وأنصارهم بأكثرية ساحقة من مقاعد الاتحاد الطلابي في الجامعات والمدارس الثانوية⁽¹⁴⁷⁾. وزاد في تعقيد الحال هنا أمران : تواصل الإرهاب والمطاردة البوليسية من جانب وشيوع روح المغامرة والتطرف بفعل ظروف الحزب الذاتية والرغبة في الانتقام والثأر طبقاً للمنظور الاجتماعي العام، دع عنك ما تتركه من آثار هنا روح التمرد والاحتجاج التي شاعت يومذاك في العام، لاسيما لدى المثقفين والشباب من الطلاب ... في مثل هذه الأوضاع الفكرية والتنظيمية والنفسية المضطربة تقدم قيادة الحزب بتوجه من خارجه على رسم السياسة الخاطئة في آب 1964 لتحديث رجة واسعة وعنيفة، كان لابد لها ان تترك آثارها الضارة برغم إنها تخلت عن تلك السياسة بعد اشهر⁽¹⁴⁸⁾.

وكان هناك رأي بتأييد قرارات التأميم، ولاحت بوادر التقرب من نظام الحكم في تأييد قرارات التأميم التي أعلنتها حكومة الفريق طاهر يحيى لمشاريع بقيمة 20 مليون دينار عراقي حيث تبني الموقف بعض القيادات المتواجدين في داخل العراق وجاء، ان حزبنا لن يتخذ من هذا التنظيم اي الاتحاد الاشتراكي العربي موقفاً انغزالياً بل على العكس سيتخذ منه موقفاً إيجابياً ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي وتطوير ايدولوجيته⁽¹⁴⁹⁾.

كان الحزب في تلك الآونة يستعد للقيام بعمل حاسم تدعمه الجماهير الواسعة يستهدف إسقاط السلطة، التي كانت هزيلة تسخر منها الجماهير وخاصة ايام عارف الثاني. وكانت الجماهير تزيد من التفافها حول الحزب، وتستعد ثقافتها به كقائد لها. وتنتظر عملاً ثورياً يعيد لها كرامتها. ولكن الأخطاء التي وقعنا فيها ايام ثورة تموز والأحداث الدموية في عام 1963 وأخطاء عام 1964، تركت آثاراً عميقة على وضع الحزب

(147) طريق الشعب ملحق ايار 1967 عن سباهي ص 63

(148) سباهي مصدر سابق ص 64

(149) صلاح الخرسان ص 124

الداخلي، وادت إلى صراعات داخلية، استغلتها العناصر الانتهازية لتحولها من صراعات مبدئية إلى صراعات تتخذ طابعا شخصيا، ساهم في نشره وتضخيمها أعداؤنا الطبقيون واستثمروها، مما أدى إلى انشقاق واسع في الحزب وفي صفوف الطبقة العاملة، اضعف قدرة الحزب في توطيد ورفع مكانة الحركة النقابية الثورية، واطعن إمكاناته على القيام بدور الطليعة في إسقاط حكم عارف، وافقده فرصة أخرى للامساك بزمام السلطة السياسية.

كان للحزب رأي في حكم الأخوين بانه دكتاتورية عسكرية رجعية⁽¹⁵⁰⁾. وقد أشار الحزب إلى مجموعة إجراءات يجب ان يقوم بها النظام، إنهاء الأحكام العرفية وتحرير السجناء الوطنيين وإعادة الموظفين والعمال المطرودين من أعمالهم ودعم الاستقلال الذاتي للأكراد⁽¹⁵¹⁾.

انشقاق الحزب وتأثيراته

لقد ترك الانشقاق آثاراً وخيمة على الحركة النقابية، وأوقع خسائر كبيرة، فقد أدى إلى ضعف شديد في مساهمة بعض الكوادر العمالية والكثير من العناصر النقابية... وأوجد هذا الانشقاق مناخات سياسية اقل أخطارها استثمار الصراع داخل صفوف الطبقة العاملة نفسها وظهور حالات من التمزق التي جرى استثمارها من قبل الرجعية، يضاف إلى ذلك الارتباك الذي سببه في صفوف العمال والحركة النقابية وفي صفوف الحزب أيضا الذي خسر الكثير من مناضليه وأنصاره الذين خدعوا في البدء واصطفوا مع الانشقاقيين بتأثير الشعارات الصيانية البراقة. رغم عودة قسم كبير من هؤلاء، بعد فترة قصيرة عن الانشقاق إلى صفوف الحزب، الا ان نسبة ليست صغيرة تركت النضال السياسي في أجواء الخيبة والمرارة⁽¹⁵²⁾. وإذا كانت الحركة الشيوعية العراقية قد تراجعت وأفسحت الطريق لصعود الفاشية للسلطة في العراق، فان ذلك لم يكن بسبب انفضاض الجماهير العراقية عنها أو تردد الشعب العراقي في تقديم اغلى التضحيات من اجل حريته وحقوقه كما تشهد على ذلك سجون البعث عام 1963 والسجل الدامي للنضال السياسي في العراق.

(150) حنا بطاطو مصدر سابق ص 349

(151) المصدر السابق ص 349

(152) ارا خاجادور مصدر سابق ص 48

لقد شخص حزبنا وعالج بنفسه الانحراف اليمني الذي وقع فيه في أواسط 1964، وقد بدأ تبديل سياسته منذ اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965 والبيان الصادر عنه وفي تشخيص أساليب الكفاح وتحديد أسلوب الكفاح العنفي باعتباره الأسلوب الرئيسي لنضال شعبنا. لقد انعكست تلك التصحيحات على خطط الحزب العملية أيضا ان ما تم حتى الآن لا يعني انتفاء أو انتهاء مهمة النضال ضد بقايا وجذور الاتجاهات اليمنية الذيلية في حزبنا، وفي فترة تصحيح وتبديل سياسة الحزب السابقة، تعرض حزبنا إلى خطر الانتهازية اليسارية انعكس ذلك في فترات معينة منذ الاجتماع الموسع تشرين أول 1965 خصوصا⁽¹⁵³⁾.

وفي تلك الفترة تغيرت سياسة الحزب بأفكار تختلف عن الأفكار التي بحثت في اجتماع آب 1964 واتجهت قيادة الحزب إلى مسارات فيها طابع الحسم اتجاه سلطة دكتاتورية رجعية ولهذا بحث اجتماع اللجنة المركزية شباط 1967 والمجلس الحزبي الثالث في كانون أول 1967، في توضيح وتحديد خطة الحزب التكتيكية أساليب النضال وعالج الأخطاء والتشوهات التي رافقت رسم خطة الحزب⁽¹⁵⁴⁾. في الكونغرس الثالث للحزب الذي عقد في كانون الأول 1967 في كويسنجق في أربيل والذي حضره 57 مندوبا بينهم اثنان بصفة مراقب. وكان اكبر تجمع لكوادر الحزب، وكانت نسبة الكوادر العمالية تبلغ الثلث وكان 62٪ من العرب و31٪ من الأكراد و7٪ من الجماعات الأخرى⁽¹⁵⁵⁾.

ونتيجة هذا الانشقاق الذي تأثرت به الطبقة العاملة، فقد اشتركت في الانتخابات العمالية أكثر من قائمة تمثل الشيوعيين . ودخلتا في الانتخابات في شركة دخان الرافدين التي أشرف عليها وزير العمل والشؤون الاجتماعية أنور عبد القادر الحديثي والقوائم المشتركة في الانتخابات قائمة كفاح العمال وتمثل الحزب الشيوعي القيادة المركزية وقائمة نضال العمال تمثل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي والقائمة

(153) علي مهدي من وثائق الحزب الشيوعي العراقي ص 45

(154) علي مهدي المصدر السابق ص 46

(155) سباهي مصدر سابق ص 73

العمالية التقدمية الاشتراكية وهي قائمة حزب السلطة البعث. وبالتالي كان انقسام العمال إلى قائمتين للحزب الشيوعي خطأ كبير.

ولهذا يشير الحزب إلى التأثير الكبير للاتجاهات الانتهازية في الحزب فيذكر اجتماع اللجنة المركزية، ان اتجاهات الانتهازية اليسارية التي تعرض لها حزبنا مؤخراً والتي توجت في الانشقاق في أيلول 1967، مؤداها تحريف وتشويه دور الطليعة وجعلها بديلاً عن الطبقة العاملة وال جماهير الشعبية.

لقد أدى الانشقاق في صفوف الحزب وفي صفوف الطبقة العاملة ونقاباتها، إلى إضعاف قدرة الحزب على توطيد ورفع مكانة الحركة النقابية الثورية وأضعفت إمكانياتها على القيام بدور الطليعة ورفع مكانتها الثورية. لقد ترك الانشقاق آثاراً وخيمة على الحركة النقابية وأوقع خسائر كبيرة. حيث أدى إلى ضعف شديد في مساهمة بعض الكوادر العمالية و الكثير من العناصر النقابية⁽¹⁵⁶⁾.

يقول عزيز سباهي، أما الحركة الشيوعية في العراق فقد سلكت طريقاً آخر حيث تصاعد الصراع الداخلي في صفوف الحزب الشيوعي العراقي. كانت البلبلة الفكرية في الحزب قد استشرت كثيراً في الفترة التي سبقت انشقاق الحزب في 17 أيلول 1967 الذي عرف باسم انشقاق عزيز الحاج. وقد وجدت بعض العناصر الحزبية في هذه البلبلة الجو المناسب لنشاطها⁽¹⁵⁷⁾.

فجر الصراع اجتماع عقده اللجنة المركزية أوائل عام 1967 لمناقشة وثيقة طلبت قيادة الحزب إعدادها لتقييم سياسته خلال فترة الجمهورية الأولى التي قادها عبد الكريم قاسم بين 1958 و1963 وانتهت إلى بحر من الدماء أغرق به حزب البعث المنقلب عليها العراق: أعدم عبد الكريم قاسم وكبار أعوانه وعُرضت جثثهم على شاشات التلفزيون وقُتل قادة الحزب تحت التعذيب فضلاً عن عدد يتراوح، وفقاً لمعظم التقديرات، بين أربعة وخمسة آلاف من أعضائه وأنصاره. كان على الوثيقة الإجابة عن السؤال الحارق الذي ظل

(156) ارا مصدر سابق ص 48

(157) عزيز سباهي ص 65

أعضاء الحزب ينتظرون الإجابة عنه: كيف نجح حزب البعث ذو القاعدة الشعبية المحدودة في قيادة انقلاب عسكري وشن حرب إبادة ضد الحزب الأكثر جماهيرية في العراق، الذي كان ثلث ضباط القوة الجوية أعضاء أو مناصرين له، وقطاعات كبيرة من القوات المسلحة تؤيده؟

عوض الوثيقة الواحدة، وجد الحزب أمامه وثيقتين تقدّمان تفسيرين متناقضين. "كان علينا الاستفادة من جماهيريتنا لإسقاط قاسم بعد أن كشف عن ميوله الدكتاتورية. لكننا اتبعنا سياسة ذيلية تجاهه"، قالت الوثيقة الأولى. أما الوثيقة الثانية فكان منطلقها "أن قاسم، وإن عزز من شعبيته بفضل دعمنا له خلال السنتين الأوليين على الأقل، إلا أن جمهرة هائلة من عشاق الزعيم الكاريزمي أيدتنا بسبب دعمنا له. ولو أننا انقلبنا عليه لكنا واجهنا عداء تلك الجمهرة وربما محاربتها لنا. أضف إلى ذلك أن العراق كان في قلب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولن تسمح الأولى بسقوط بلد نفطي ذي موقع استراتيجي بيد عدوها من دون حرب بينهما"⁽¹⁵⁸⁾.

ويشير عضو المكتب السياسي كريم احمد في مذكراته حول الموقف من الاتحاد الاشتراكي، وكان توجه الكادر القيادي العامل في بغداد يميل نحو علاقات متميزة مع الاتحاد الاشتراكي إلى حد انضمام الحزب الشيوعي إلى الاتحاد الاشتراكي، وكان يقود هذا الاتجاه باقر إبراهيم، إلا إن قيادة منظمة كردستان كانت تعارض هذا التوجه التصفوي وتقرر إرسال الرفيق عمر علي الشيخ (أبو فاروق) إلى بغداد للتعاون مع الرفاق لإعادة لملمة المنظمات وبنائها. ويضيف وعند رجوعي إلى بغداد التقيت بالرفيق أبو فاروق الذي كان بمركز العمل وطلبت منه ان يزودني بالمذكرة التي كتبها باقر إبراهيم وقدمها إلى الاتحاد الاشتراكي، يطلب فيها ضم الحزب الشيوعي إلى الاتحاد الاشتراكي وفعلنا اطلعت عليها، وكان مضمونها ضرورة توحيد جميع المنظمات والأحزاب ذات التوجه الاشتراكي في منظمة الاشتراكي للوقوف بوجه القوى القومية اليمينية والمتطرفة وضد الاستعماريين وهناك إشادة بعبد الناصر والاتحاد الاشتراكي المصري وكونهم يبنون

(158) عصام الخفاجي مواقع الكترونية .

الاشتراكية! وكان هناك الصراع الداخلي قد اشتد بين مجاميع من كادر الحزب القيادي حول التحولات الانفتاحية مع القوميين والناصريين اي حول المذكرة التي قدمها باقر إبراهيم إلى الاتحاد الاشتراكي العراقي باحتواء الحزب الشيوعي وتصفيته⁽¹⁵⁹⁾.

في حين يرى الكاتب عزيز سباهي الذي كتب أجزاء من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ان مشاركة الرفيق عمر علي الشيخ مع باقر إبراهيم حيث وقعا المذكرة. واعتقد ان كريم احمد جامل عمر علي الشيخ بعدم وضع اسمه مع باقر إبراهيم. وفي هذا الجانب يشير عضو المكتب السياسي زكي خيري في كتابه صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، وفي بغداد قام الناصريون بقيادة عبد السلام عارف رئيس الجمهورية بمناسبة 14 تموز عام 1964 بإصدار مراسيم التأميم لمشاريع القطاع الخاص التي لا تتجاوز مجموع رأسماليها 25 مليون دينار والحال كان قطاع الدولة يساوي 150 مليون دينار على اقل تقدير. وفي نفس الوقت أعلن برنامج الاتحاد الاشتراكي العربي على النمط الناصري في مصر وفتح أبواب الحزب هذا لكل من هب ودب. وبالرغم من العداء للشيوعية في هذا الاتحاد. فان المركز الحزبي للشيوعيين في بغداد تحت قيادة باقر إبراهيم وعمر علي الشيخ لم يتوان عن إعلان الرغبة في انضمام الشيوعيين العراقيين إلى صفوف هذا الحزب⁽¹⁶⁰⁾.

وفي ضوء ذلك يذكر عضو المكتب السياسي كريم احمد غادرت من إقليم كردستان إلى بغداد، وقد أنيطت بي مهمة الإشراف على لجنة منطقة بغداد التي كانت تعاني من بلبلية فكرية حول سياسة الحزب، وقد لاحظت ان منظمة بغداد بكاملها تعاني من ظاهرة عدم الثقة بالقيادة وبسياسة الحزب، وتطالب القيام بثورة مسلحة أو انقلاب عسكري لإسقاط الحكومة وإقامة حكومة ديمقراطية شعبية بقيادة الحزب. وقد سبق وان عقد اجتماع موسع للجنة المركزية ورسمت في هذا الاجتماع سياسة متياصرة مرتبكة، وأضيف عناصر جديدة إلى اللجنة المركزية وفي حينه أبدينا رأينا في عدم مشروعية هذا الاجتماع.

(159) كريم احمد المسيرة ص 177

(160) زكي خيري صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ص 263

عندما كنا ما نزال في الاتحاد السوفيتي، الرفيق عزيز وانا وباقر إبراهيم اما زكي خيري وعزيز الحاج فكانا في براغ. ولم يقتصر الصراع الداخلي بل كان اشد في الخارج حيث تواجدت الكتلة الرئيسية (المتياسرة) ويضيف حاولت كثيرا ان أضع الرفاق على السكة الصحيحة في هذا الصراع على أساس:

- الاستناد إلى الشرعية الديمقراطية الحزبية الداخلية والحق في تغير قيادة الحزب وسياسته.
- العمل لعقد مؤتمر أو كونفرس حزبي.
- إدانة العمل التكتلي مهما كان، لان ذلك يؤدي إلى الإخلال بوحدة الحزب.
- شرعية الصراع الداخلي الذي كان يجري آنذاك ووجوب إدارة الصراع من قبل اللجنة المركزية التي تطرح الأفكار والاتجاهات التي يجب ان تناقش.
- ان يتمركز هذا النقاش ويقاد ويوجه من قبل اللجنة المركزية والمكتب السياسي.
- تحديد فترة النقاش وبعد الانتهاء منه يجب ان تقرر اللجنة المركزية عقد الكونفرس أو المؤتمر للبت في نتائج النقاش⁽¹⁶¹⁾.

وفي ذات الموضوع تشير طريق الشعب في مقال افتتاحي في تشرين الأول 1967 تحت عنوان (صياغة وتعزيز وحدة الحزب الشيوعي شرط لانتصار الطبقة العاملة والجماهير الشعبية)، هاجمت حركة الانشقاق وقالت، إنها ألحقت أضرارا بالغة بالحزب وأضعفت طاقاته النضالية وفرضت معارك جانبية .هذا فضلا عن إنها أحلت الأساليب الفوضوية والعنف الصياني محل الأساليب الماركسية - اللينينية في الصراع الحزبي الداخلي⁽¹⁶²⁾.

كان اختلاف وجهات النظر بشأن سياسة الحزب قبل انقلاب 8 شباط 1963 وماتبها من سياسة يمينية بعد سقوط البعث الفاشي وحرسه القومي المجرم وقد تبلور ذلك بوضوح تام في اجتماع وتقرير آب 1964 للجنة المركزية الذي كان موضع إدانة ورفض

(161) كريم احمد مصدر سشابق ص 189

(162) سباهي مصدر سابق ص 72

من كوادر وقواعد الحزب وجماهير الشعب الملتفة حولهم مما سبب انقساماً فكرياً واضحاً في كافة منظمات الحزب بما فيها قيادة الحزب حيث برز هذا الانقسام واضحاً في الاجتماع الموسع للجنة المركزية في تشرين الأول 1965.

(لقد انطلقت سياسة الحزب في تفسير الوضع في العراق وآفاقه واتجاهات حركة التحرر العربية والعوامل المؤثرة فيها من فهم مشوش وتحليلات غير علمية ووحيدة الطرف لطبيعة العصر ولواقع ان عصرنا هو عصر انتصار الشعوب وعصر الاشتراكية. ففيما يخص تطور الوضع في العراق جرى ترجيح العوامل الخارجية المساعدة (وخصوصاً تأثيرات الثورة المصرية ومنجزاتها) لدرجة وصفها في مصاف العوامل المؤتمرة الحاسمة تقريبا، بدلا من الاستناد على تقدير علمي لواقع العراق وما يجري فيه من صراعات وتناقضات وأهملت سياسة الحزب إلى حد بعيد أيضاً تناول بقايا المواقع الاستعمارية والرجعية في العراق والعالم العربي وتأثير المؤامرات الاستعمارية وتحليل الإشكالات الجديدة للاستعمار واستغلاله المتغيرات الموجودة في الجبهة الثورية العالمية وفي سياسات البلدان العربية المتحررة التي تقودها البرجوازية التقدمية⁽¹⁶³⁾).

اهم ما يميز الطبقة العاملة في تلك الفترة

- الصراع داخل صفوف الطبقة العاملة أدى إلى الارتباك في صفوف العمال والحركة النقابية وفي صفوف الحزب، إضافة إلى ان الكثير من الكوادر النقابية أصبحت مع الانشاقيين، وبعضهم ترك النضال بعد الانشقاق. ولهذا جاءت الانتخابات وكان الشيوعيين في أكثر من قائمة، كما ذكرنا. وقد استفاد من هذا الانشقاق القوى القومية والقوى المناوئة لها والاستغلال من قبل أرباب العمل وعدم تطبيق قوانين العمل السارية وكذلك الضمان الاجتماعي.
- ان القمع كان عاملاً هاماً في عرقلة وتطور الحركة الشيوعية العراقية ولكنه وحده لا يفسر تخلف هذه الحركة رغم انه أدى إلى فقدان الحزب خيرة عناصره القيادية.

(163) علي مهدي الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي النضالية الانحراف اليميني في خط الحزب حزيران 1964 إلى نيسان 1965 ص 41.

- هناك أفكار في نشر إيديولوجية البرجوازية الصغيرة (الاشتراكية القومية) مستفيدة من مركزها الأقوى السلطة. وتنشر أفكار انتهازية ويمينية ويسارية متطرفة. ان بإمكان الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة ، ان تحقق إصلاحات عامة في البلدان المتحررة وباستطاعتها ان تحقق حتى بعض الإجراءات التي تتخطى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، غير انه لا يمكن الحفاظ على المنجزات المحرزة وتطويرها والسير لبناء الاشتراكية الفعلي، الا بمواصلة النضال الديمقراطي والطبقي وتأجيج عزيمة الكادحين في هذا النضال تحت زعامة الطبقة العاملة القادرة على مواصلة النضال حتى النهاية لتصفية الاستغلال الطبقي والظلم الاجتماعي تصفية تامة⁽¹⁶⁴⁾.

ولهذا يشير كتاب ربع قرن إلى ان الأوضاع الحالية في العراق تطرح بجد قضية غياب التحالف الوطني التي تشكل احد اهم العوامل لركود الحركة الشعبية وبقاء عصابة البعث في كراسي السلطة، فبدون ائتلاف القوى الوطنية والتقدمية الأساسية في العراق يصعب استنهاض شعبنا من أوضاع اللامبالية والمقاومة السلبية.... ويضيف وليس من شك ان القوة الاجتماعية التي سيقع عليها المبادرة إلى هذا التحالف الوطني واستنهاض القوى الوطنية الحقيقية من مواقفها السلبية الراهنة هي الطبقة العاملة العراقية وحزبها الشيوعي العراقي⁽¹⁶⁵⁾.

(164) المصدر السابق ص 43

(165) طالب عبد الجبار ربع قرن ص 27 مصدر سابق

المبحث الثاني

الانتخابات وتعددية النقابات

يذكر العامل والدكتور عبد جاسم، يبدو أن الأربع سنين التي سبقت انقلاب تموز 1968، كانت تجري في داخلها صراعات حادة لا تخلو من تدخلات عربية بخاصة "مصرية" وأجنبية لتقرير مصير العراق السياسي، بعد أن ظهرت هشاشة النظام العارفي الثاني واضطرابه والتنازع العسكري للقبض على السلطة.

كانت تضطرب فيه ثلاثة اتجاهات متضادة، يتمثل الأول في الإعداد المسعور للبعثيين لاستلام السلطة، وظهر الثاني في المحاولات الانقلابية المتعددة لقيادات التيار القومي في المؤسسة العسكرية من داخل السلطة نفسها، وكانت تبعث على السخرية وتدني المستوى الفكري والثقافي لقيادات لا يهمها سوى الانقلاب والسلطة لفرض الرعب والهيمنة.

أما الاتجاه الثالث، فهو تيار مدني، لم يستطع أن يبلور معالمه وحضوره السياسي والفكري لحدثاته وخروجه من الدوائر المغلقة لحركة القوميين العرب، فالعسكرية والنزعة الانقلابية باعتبارها شكلاً من أشكال الاستبداد والمفاهيم العشائرية كانت أقرب إلى التنازع على السلطة لتصفية الآخر واجتثاثه من التيارات الشعبية والمدنية، بل أن كثافة النشاطات العمالية والثقافية واتساع حركة الإضرابات قد حفزت المؤسسة العسكرية لاستخدام "الدبابة" واستلام السلطة.

شهد العراق تحولاً شعبياً مثيراً للاهتمام على المستوى النقابي والعمالي والثقافي والسياسي، إذ اتسعت مساحة الإضرابات العمالية ورافقتها في الوقت نفسه حركة إعلامية وصحافية كانت تتابع ما يجري في كل أنحاء العراق، كثفت المطالبة بتشريع جديد لقانون العمل وإجراء انتخابات عمالية والدفاع عن حقوق العمال ومواجهة الأشكال المتعددة

للعسف والفصل ومحاولات تفكيك الحركة العمالية والمطالبة بضمانات اجتماعية وصحية وإلغاء اللجان النقابية المتواطئة مع الإدارات وجهازي الأمن والاستخبارات العسكرية.

لقد وضع الاتحاد العام لنقابات العمال بقيادة الراحل "هاشم علي محسن" خطة لوقف الإضرابات العمالية، ونشر بياناً وزعه في إطار محدود بحجة أن "المعركة القومية" تقتضي إيقاف حركة الإضرابات لمواجهة "العدو الصهيوني" ولأننا في معركة تشترط "شد الحزم" على البطون، وكانت مفارقة أحرجت قيادة اتحاد النقابات، حينما وقع بأيدينا البيان، عند زيارتنا لاتحاد النقابات، وفي الشأن نفسه، أبدى وزير العمل والشؤون الاجتماعية "عبد الكريم هاني" أسفه لموجة الإضرابات العمالية، واشترط إيقافها حتى تجرى الانتخابات العمالية، عند اجتماعه بممثلي القوائم العمالية في 13/7/1968 هاشم علي محسن/ قائمة اتحاد العمال. أكرم حسين/ قائمة وحدة العمال . محمد عايش/ القائمة العمالية التقدمية الاشتراكية . محمود العبيدي/ قائمة العمال النقابيين⁽¹⁶⁶⁾.

يمثل قائمة الحزب الشيوعي النقابي اكرم حسين حيث يشير النقابي صادق الفلاحي إلى معاودة العمل النقابي (استأنفت نشاطي الحزبي في المجال النقابي، ولكن بقيت صفراً على اليسار لان اكرم حسين يمثل قائمة الحزب بين القوائم الأخرى المؤتلفة.. ويضيف كانت المعركة ضارية من اجل الاستيلاء على النقابات والاتحاد العام بين السلطة والأحزاب المعارضة. قوائم المعارضة تتكون من قائمة الحزب وقائمة البعث اليسار - المنشقون - قائمة حركة القوميين العرب، هاشم علي محسن وجماعته قائمة الودويين الناصريين عماد العزيز وجماعته، قائمة القيادة المركزية كانت الأخيرة تحارب قائمة الحزب (الشيوعي- الكاتب) بضراوة حتى في الاجتماعات المشتركة⁽¹⁶⁷⁾.

يذكر فاضل عباس البدرابي وهو نقابي منذ الخمسينات، في أواسط عام 1967 استغلت العناصر النقابية النشيطة الوضع الذي كان يتسم بشيء يسير من الحريات العامة أثناء تولي عبد الرحمن عارف للسلطة، وتشكلت آنذاك قوائم عمالية عديدة تقودها

(166) الحركة الوطنية في العراق وإضراب عمال الزيوت النباتية الطبعة الثانية بغداد 2021 ص 62 و 61

(167) صادق الفلاحي ص 232

مختلف القوى السياسية للتهيؤ لخوض الانتخابات النقابية التي كانت السلطات تزمع على إجرائها، فتشكلت حينذاك قائمتان عماليتان يقودهما الشيوعيين من جناحي الحزب، وقد انعكس الانشقاق الذي حصل في الحزب الشيوعي مع الأسف على وحدة الحركة النقابية العراقية، وانشغلت القائمتان في صراع فكري غير مبرر إطلاقاً، مما سبب إضعافاً للفريقين، واستمر هذا الوضع حتى تموز عام 1968 بعد مجيء البعث للحكم، بالرغم من تذكر الناس للجرائم البشعة التي ارتكبتها البعث أيام انقلابهم الأول عام 1963، لكن ذلك لم يحد من نضال الطبقة العاملة من أجل مطالبها العادلة فحدث إضراب لعمال الزيوت النباتية في تشرين من نفس العام.

وقامت السلطات بقمع ذلك الإضراب وكسره بالحديد والنار واستشهد عامل من المضربين واعتقل آخرون هذه بعض من محطات نضالات الطبقة العاملة. جاء ذلك قبل أيام من مجي انقلاب البعث 17 تموز 1968.

بعد أيام من محاولة الاستيلاء المسلح على مقر الاتحاد العام لنقابات العمال، عرض النظام الحاكم من خلال ندوة تلفزيونية لعدد من عناصره، قائمة انتخابية باسم القائمة العمالية التقدمية وطالب العمال بانتخاب مرشحيها. وان العمال اخذوا يتجهون لخوض الانتخابات بقوائم منافسة ضمت من بينها قائمة الحركة الديمقراطية وحدة العمال التي اخذ يلتف حولها العمال باعتبارها الممثل الحقيقي لطموحاتهم وحاملة راية نضالهم طيلة أربعين سنة (168).

ويشير الكاتب إبراهيم حسين، وحتى تضمن السلطة فوزها لقائمتها، اندفعت بحملة بطش والإرهاب ضد العمال، مجندة الإدارات وقوى الشرطة الشرعية وبالأساليب اللاشرعية أعلنت عن فوز قائمتها الانتخابية وتصدر أزماتها قيادة الاتحاد العام لنقابات الهيئات الإدارية للنقابات واللجان النقابية، بعد ان انتهكت أبسط المبادئ في الديمقراطية النقابية حتى ان الوزير أنور عبد القادر الحديثي لم يتورع عن الطلب من

(168) إبراهيم حسين لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية ص 54

وفود العمال التي كانت تقابله معلنة رفضها وشجبها لانتهاكات وتجاوزات رجال النظام ضد العمال وتزوير إرادتهم، لم يتورع هذا الوزير العمالي من الطلب من تلك الوفود ان يدفعوا العمال للتصويت إلى جانب قائمة النظام بدلا من الاحتجاج والاستنكار، اذا أرادوا ان يضمنوا راحة البال⁽¹⁶⁹⁾!

ويتطرق الأستاذ عبد جاسم إلى ذلك ، عبرت صحافة النظام العارفي عن امتعاضها من الامتدادات العمالية والطلابية والسياسية وتبلور حركة احتجاج سلمي لم تألفها من قبل، إذ عززت الحركة الطلابية التآلف الجديد بين القوى المدنية والاجتماعية، بانتخابات أعادت للعراق وجهه الحضاري، أكدت الحوار والنشاط الثقافي والتضامن بين القوى الطلابية على تنوعها، واستطاعت عزل تيار "الحرس القومي" وأتباعه في الجامعة العراقية الممثلين بما كان يسمى "جناح البكر/ البعث". فألغت الحكومة العارفية نتائج الانتخابات، بحجة أنها جرت في النصف الثاني من العام الدراسي.

يشير النقابي ارا خاجادور، لقد كانت أزمة الحكم ناضجة إلى حد بعيد، وأدى نشاط حزبنا واشتداد النضالات الجماهيرية، ونشاط القوى الوطنية الأخرى، من جهة ونكسة حزيران من جهة أخرى، إلى تفاقم عزلته واشتداد التناقضات داخله. فاستثمر ذلك بعض كبار ضباط القصر بالتحالف مع البعث وبعض القوى المشبوهة وأسقطوا حكم عارف في تموز 1968. كان الحكم الجديد سلطة دكتاتورية مناوئة للديمقراطية⁽¹⁷⁰⁾.

حاول الحزب استثمار الوضع الجديد في إعادة تعبئة العمال وتنظيمهم في نقابات جماهيرية. وكانت الحكومة قد اضطرت تحت ضغط النضالات العمالية، إلى الإعلان عن نيتها بتنفيذ وعد الحكومة السابقة بإجراء انتخابات نقابية. فاعلن عن تأسيس هيئات تحضيرية، وتقدمت للانتخابات ست قوائم انتخابية، من بينها الحزب الشيوعي وأنصاره (نضال العمال) وفي الوقت الذي شكلت فيه السلطة وحزبها قائمتها الانتخابية، حاولت

(169) المصدر السابق ص 55

(170) ارا خاجادور مصدر سابق ص 49

ان تسالوم معنا على توزيع مقاعد الاتحاد من وراء ظهر العمال وعلى حساب الديمقراطية النقابية، ولكننا لم نقدم على هذه المساواة الرخيصة⁽¹⁷¹⁾. في نفس الوقت يشير الكاتب جاك كولان إلى ذلك بالقول، اما الواقع العراقي فيتمثل في وجود قوتين يحسب لهما حسابنا بالإضافة إلى الجماعات الناصرية والقومية العربية الصغيرة الممزقة والمنقسمة على نفسها. هاتان القوتان هما الحزب الديمقراطي الكردستاني المطالب بحكم ذاتي لكردستان العراق ومستعينا بحمل السلاح اذا تطلب الأمر والحزب الشيوعي العراقي الذي واجه انشقاق مجموعة متياسرة، لكن الأخيرة كانت زمرة اصغر من ان تمثل تحديا جديا له، لذا فرغم هذا، ورغم المجازر التي تعرض لها عام 1963 وحملات القمع التي شنها عبدالسلام عارف ضده، عاد الحزب الشيوعي إلى الانغراس في داخل البلاد قبل وصول الحزب الحاكم إلى السلطة بسنوات، ونتج عن ذلك ان أعيد تنظيم المنظمات الجماهيرية الديمقراطية، النساء والشبيبة وغير ذلك، وانبعث من جديد تيار الصراع الطبقي في داخل الحركة النقابية التي كانت تخضع لتقنين "ناصرى"⁽¹⁷²⁾.

(171) المصدر السابق ص50

(172) مجلة النهج عدد 10 سنة 1985 ص 19

الفصل الرابع

النقابات في ظل البعث 1968 حتى 1980

سيطر البعثيون والمتحالفين معهم على جميع المفاصل المهمة في الدولة، ولم يتجرؤوا على التصريح علانية للرأي العام، إلا إن ما اعترف به لاحقا عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية لحزب البعث صلاح عمر العلي في حديث متلفز في 8 حزيران 2003 أي بعد سقوط النظام الدكتاتوري بانهم يخشون من الإعلان عن انقلابهم وذلك للصور الدموية التي ترسخت في أذهان الشعب العراقي وما سببه انقلابهم الأول في الثامن من شباط عام 1963 من ماسي واضطهاد للحريات العامة⁽¹⁷³⁾.

وقد احتلت الحكومة مقرات عدد من النقابات وسلمتها بأيدي قائمتها التحضيرية. وزيفت السلطات هذه الانتخابات بكل الوسائل والسبل وأعلنت أخيرا عن فوز قائمتها بالتزكية، وأهملت جميع الشكاوي والاعتراضات والطعون بنزاهة الانتخابات وقد قاطع معظم العمال هذه الانتخابات الممسوخة⁽¹⁷⁴⁾.

فازت قائمة النظام الدكتاتوري في كل انتخابات النقابات، في هذه الفترة كانت مقرات قائمة السلطة هي المكان الحقيقي لتجمع العمال ومراجعاتهم بكل ما يتعلق بظروف العمل والأجور والتشغيل.. الخ. اما المقرات الرسمية فكانت مجرد هياكل خالية الا من بعض هيئاتها، فقد انقطع العمال عنها لأنها لم تعد تستطيع عمل اي شيء حتى ولا مراجعة الدوائر المختصة⁽¹⁷⁵⁾.

ويرى النقابي المعروف صادق جعفر الفلاحي، هنا بدأ حزب البعث يجر الحبل والبساط إلى جانبه فأصدرت قرارات منعت بموجبها عمل غير حزب البعث هو صاحب السلطة وقائد

(173) دكتور طارق مجيد تقي الكلية التربوية المفتوحة- موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة التقدمية 1968 إلى 1973 مجلة كلية التربية الأساسية العدد 98 مجلد 19 ص 171

(174) ارا خاجادور مصدر سابق ص 50

(175) الفلاحي ص 238

الجبهة فيما بعد ورمت قيادة الحزب (الشيوعي - الفؤادي) بكل ثقلها من اجل التعاون وتحقيق الجبهة⁽¹⁷⁶⁾.

وتم اعتقال مجموعة من العمال⁽¹⁷⁷⁾ النشيطين وجرى التحقيق معهم وتم وضع بعضهم السجون والمعتقلات المعروفة من اجل تركهم العمل النقابي وتوجهاتهم السياسية. ومنهم النقابي المعروف ارا خاجادور وهو السكرتير العام السابق للاتحاد العمال وتعرض مناضلون وكوادر آخرون إلى الاعتقال والتعذيب في حالات أخرى.

(176) المصدر السابق ص230.

(177) أنزلوني ارضا كان قبالي ناظم كزار يجلس إلى طاولة كبيرة يتناول الطعام عليها ويدقق النظر بي من خلف نظارته الطبية السمكية والتي كنت أرى انعكاس صورتي يلمع على سطح عدستها.. قال لي لا تحاول ان تبيعنا بطولات وتظهر بمظهر الإنسان الصامد.. كعادتكم أنتم الشيوعيون.. فهناك اعتراف عليك ونعرف انك لا تتعاطى العمل الحزبي منذ شهرين لكن خبرنا عن تنظيمك وما تعرفه عن التنظيمات الأخرى واستمر الضرب لفترة ليست بالطويلة وفي هذه الأثناء ادخل الرفاق الثلاثة " صالح العسكري وحاتم سجان ومحمد كريم " أعضاء قيادة الجهاز الصدامي في القيادة المركزية قال لهم من يكن هذا أجابوا انه "ابو بحر وهي كنييتي آنذاك" وهو يعمل معنا ضمن خليتنا العمالية وكان هذا منهم بمثابة الإشارة لي ان اعترافهم لا يتعدى ذلك.. إذ لم يكونوا قد اعترفوا بمركزهم الحقيقي. واخبروه اني قد انقطعت عن العمل الحزبي والسياسي منذ شهرين وكانت هذه المعلومات شفيعتي لديه فيما بعد، أعادوهم للمكان الذي أتوا بهم منه (فياض الموزان مذكرات في النهاية كانت البداية أواخر ديسمبر (كانون الأول 1968) مواقع إلكترونية ..

المبحث الأول

الميثاق الوطني وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية

لقد طرح الحزب نفسه كطرف شريك في بناء العراق من خلال مشاركته في إرساء القوانين التي تهم الشعب وبالذات الطبقة العاملة والكادحين. وعمل على توسيع عمله في تنظيمات العمالية والنقابية. ويشير الحزب الشيوعي العراقي إلى قضية الديمقراطية في الحوار مع النظام والسلطة وأكد على العمل المشترك بوجه المعوقات على التناقضات الثانوية. ويشير الحزب إلى مسألتين وجدت في ميثاق العمل الوطني، النظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. في النقطة الأولى لابد من تأمين مناخ ديمقراطي ثوري للجماهير وتصفية كل مظاهر القمع المسلط عليها وعلى منظماتها السياسية والنقابية والثقافية. أما النقطة الثانية فتشير إلى تأمين كل الحريات الديمقراطية للجماهير الشعب وقواها الوطنية والتقدمية بما فيها حرية الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية والنقابات، وحرية الصحافة والرأي والمعتقد وغيرها من الحريات السياسية⁽¹⁷⁸⁾.

وتضمنت الصيغة للميثاق على اعتبار الجبهة ملكا لكل الشعب وتجسيدها للقيادة المشتركة لنضال الشعب العراقي لتحقيق أهداف الميثاق ومع التأكيد على الاستقلالية الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية لكل حزب، فأًن الحزب الحاكم يحتل موقعا مميزا في التوجيه والقيادة، ويقود السلطة السياسية للدولة كما يقود المؤسسات الدستورية.

طرح حزب البعث شروطه للتحالف حتى نيسان 1970 حين بدأت صحيفة الثورة، الناطقة بلسان حزب البعث، بنشر مقالات عدة عرضت فيها شروط حزب البعث لقيام تحالف جبهوي، أهم هذه الشروط :

1- عدم الفصل مابين شعار الجبهة داخل العراق و شعار الجبهة القومية لقوى الشعب العربي⁽¹⁷⁹⁾.

(178) الميثاق الوطني ص 19

(179) صحيفة الثورة، 11 نيسان 1970 : صحيفة الثورة، (بغداد)، 12 نيسان 1970.

- 2- قيادة التحالف أو الجبهة المراد تشكيلها يجب أن تكون بيد حزب البعث.
- 3- قيادة أجهزة الحكم والمنظمات الجماهيرية بيد حزب البعث.
- 4- على القوى الراغبة في الدخول للجبهة الإعلان عن إيمانها بالوحدة العربية والنضال من أجل تحرير فلسطين، وإعطاء موقف واضح من الكيان الصهيوني.
- 5- على القوى الراغبة في الدخول للتحالف الجبهوي إعطاء تامين واضح وصريح لحزب البعث، وتوصيف ما قام به في السابع عشر من تموز 1968 بكونها (ثورة)⁽¹⁸⁰⁾.
- 6- عدم إقامة أي علاقة مع أي جهة سياسية تعادي حزب البعث، وعدم خلق ولاءات داخل الجيش لأي حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث⁽¹⁸¹⁾.

(180) صحيفة الثورة، (بغداد)، 13 أيار 1970.

(181) صحيفة الثورة، (بغداد)، 10 تموز 1970.

المطلب الأول

موقف المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي من شروط الجبهة وانقلاب تموز 1968

عقد المؤتمر في أربيل أيلول 1970 وقد ناقش عدة أمور للمرحلة، ومنها مرحلة التحالفات لكافة الطبقات والفئات التي يهملها إنجاز المرحلة الوطنية والانطلاق إلى أفق الاشتراكية. حيث تصدرت تلك المطالبات والتوجه قضية الحريات، الحريات السياسية وحرية الصحافة والنشر والتجمع والتظاهر وحرية الفكر والمعتقد... الخ.

وقد عالج الحزب القضايا النقابية، ضمان حرية التنظيم النقابي والاجتماعي للعمال، وجمعيات الفلاحين والمرأة والطلبة والشباب والمنظمات الاجتماعية والمهنية الأخرى في برنامج الحزب⁽¹⁸²⁾. ومن أهم الفصول التي يكرسها الحزب في هذا المؤتمر هو (حقوق العمال والمستخدمين) (الفصل الخامس) ويؤكد فيه (وحدة الطبقة العاملة شرط رئيسي في تحرير نفسها من الاستغلال) والشكل الملموس لهذه الوحدة هو اتحاد اختياري في الحركة النقابية، على أسس ديمقراطية باعتبار أن الحركة النقابية أداة النضال الطبقي للعمال ووسيلة فعالة للدفاع عن مصالحهم الحيوية وتحسين أوضاعهم المعاشية وظروف عملهم. ويعني ذلك الاعتراف بحق الطبقة العاملة وحريتها في اختيار التنظيم النقابي، كما يعني حق العمال في انتخاب قيادات نقاباتهم بحرية دون وصاية أو تدخل أو ضغط من قبل الحكومة وأجهزتها البوليسية والسياسية وتأمين حق النقابات في الاندماج حسب المهنة أو فروع الإنتاج، وإطلاق حق الإضراب، كوسيلة من أجل انتزاع حقوقهم وإطلاق حرية العمال في تأسيس الجمعيات والتظاهر والمسيرات العمالية. إضافة إلى إعادة النظر بقانون مشاركة العمال في إدارة المعامل والمشاريع وكذلك ضمان حق العمال في المساهمة في محاكم العمل أو اللجان التي تؤلف لدراسة الأجور والتشريعات العمالية وغير ذلك من القضايا التي تخص العمال⁽¹⁸³⁾.

(182) برنامج المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي ص 62 و63

(183) برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الثاني أيلول 1970 ص 80

ويطالب في تحديد ساعات العمل بـ 42 ساعة أسبوعياً، وبنظام جديد للأجور يوحد الأنظمة ويضمن تناسبها مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وبتحديد مدة العقود الجماعية مع ضمان حق العمل بطلب إعادة النظر في العقود. ومساواة أجر المرأة بأجر الرجل عند أداء عمل واحد إضافة إلى تعديل قانون الضمان الاجتماعي وشموله كافة العمال.

قامت السلطة إلى شن حملات واسعة في 1969 و 1970 و 1971 ضد الحزب الشيوعي العراقي، كبدت الحزب خسائر فادحة، واستشهد العديد من رفاق وكوادر الحزب وفي مقدمتهم الرفاق ستار خضير وعلي البرزنجي وشاكر محمود أعضاء اللجنة المركزية ومحمد الخضري وعزيز حميد وكاظم الجاسم وعبد الأمير سعيد ومحمد الدجيلي وجواد عطية، وتمت تصفية العديد من المنظمات الحزبية⁽¹⁸⁴⁾.

ويشير الكاتب صلاح الخرسان، وبعد القضاء على المعارضة الحزبية المضادة لفكرة التحالف مع البعث أصبح الطريق مفتوحاً أمام الاتفاق. فطرح حزب البعث في 1971/11/15 مسودة ميثاق العمل الوطني التي اعتبرها الحزب الشيوعي مدخلاً صالحاً للحوار وصدر بيان في 1971/11/27⁽¹⁸⁵⁾.

رفض المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي شروط البعث لقيام الجبهة، وهذه الشروط تقضي بالجهر بأن تسلم جميع الأحزاب السياسية بقيادة البعث لها ولسلطة الدولة والمنظمات الاجتماعية، وأن تقبل ببرنامج حزب البعث وأيديولوجيته دونما حاجة لبرنامج مشترك يتضمن نقاط الالتقاء وتجنب نقاط الخلاف، على أن يسمح البعث لقاء قبول الأحزاب الوطنية بهذا، بإصدار جريدة والمشاركة الشكلية في الحكم. ويضيف التقييم لتجربة حزبنا وإزاء ذلك وسعيًا من السلطة للحد من التحرك الجماهيري، الذي استهدف تعزيز مكانة الحزب وتكريس استقلاليته⁽¹⁸⁶⁾.

كما رفض الحزب الشيوعي معظم الشروط التي طرحها حزب البعث للتحالف، وبخاصة الشرط المتعلق بقيادة الجبهة، واصفاً تلك الشروط بالتعجيزية، الغاية منها استمرار حزب البعث بالانفراد بالسلطة، والتحكم بقيادة المنظمات الاجتماعية، عارضاً في

(184) تقييم سياسة حزبنا 1968 إلى 1979 ص 65

(185) صلاح الخرسان صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق دار الفرات 1993 ص 144

(186) تقييم سياسة الحزب ص 65

الوقت نفسه ما وصفه بالحد الأدنى من مستلزمات التحالف أو المشاركة في حكومة ائتلافية يكون حزب البعث أحد أطرافها، وأبرز هذه المستلزمات هو الإقرار بمبدأ استقلال كل حزب أيديولوجياً وسياسياً وتنظيماً، وممارسة العمل السياسي العلني، وأن يكون كل حزب حراً في إصدار صحافته. ولكن في الوقت نفسه كان الحزب الشيوعي ينظر إلى الجبهة أو الحكومة الائتلافية على إنها مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، وقد جاء هذا الرد في مقررات المؤتمر الوطني الثاني، الذي عقده الحزب الشيوعي في أيلول 1970، بوصف المؤتمر الوطني أعلى سلطة قرار في الحزب الشيوعي⁽¹⁸⁷⁾.

لقد طرح الحزب الشيوعي العراقي بعد الانقلاب مجموعة من المطالب:

اعتبر الحزب المهمة المركزية بعد المؤتمر الثاني هي:

أولاً - الديمقراطية ووقف الإرهاب وتحقيق الحريات الديمقراطية والاعتراف للأحزاب بحرية العمل العلني وإصدار صحفها وإصدار العفو العام واحترام حرية جماهير العمال في الإضراب والتجمع وحرية التنظيم المهني والاجتماعي لسائر فئات الشعب وتهيئة المستلزمات الضرورية لتكوين حكومة ائتلافية من جميع الأحزاب والفئات الوطنية لتتولى تحقيق المهمات الوطنية والديمقراطية الملحة، باعتبارها الأداة القادرة على تحقيق أهداف الجبهة.

ثانياً - الجبهة الوطنية، وفي مواجهة ما طرحه البعث قبل الجبهة، من شروط التحالف ومطالبة حزبنا والقوى الوطنية الاعتراف ببرنامجه وسياسته الداخلية والعربية والعالمية، وبقيادة الجبهة والمجتمع، أكد المؤتمر ان مجتمعنا مجتمع طبقي تتعايش فيه طبقات وفئات اجتماعية عديدة ذات مصالح متباينة... والتي تقوم على أساس ضمان حرية كل حزب وطني واستقلاله السياسي والأيدولوجي والتنظيمي وحرية النشاط الفكري العملي لتحقيق أهدافه وبرامجه.

ثالثاً - حل المسألة الكردية وأشار إلى اتفاقية آذار وهي الخطوة الأولى.

رابعاً - النضال من أجل حل المشاكل المعيشية والملحة للجماهير⁽¹⁸⁸⁾... الخ .

(187) الحزب الشيوعي العراقي، المصدر السابق، ص 39 - 54.

(188) تقييم سياسة حزبنا ص 61 و62

المطلب الثاني

وضع الطبقة العاملة حتى قيام الجبهة الوطنية عام 1973

يشير الكاتب جاك جولاك في محاضرة القيت في جامعة باريس السابعة (نيسان 1985) تحت عنوان الدولة والحركة العمالية في الشرق الأدنى، (ولكي نحلل العلاقة بين الدولة، بوصفها العامل الرئيسي في التحولات الاقتصادية الاجتماعية وبين ميدان العمل، بوصفه محصلة تلك التحولات اخترنا التركيز على وضع الحركة النقابية ذلك ان موقع ودور الحركة كانا موضع جدل امتد سنوات عدة... وبالتالي فقد امتد هذا الجدل ليتناول الأبعاد السياسية لموقع ودور الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية، سواء من حيث علاقتها بالدولة أو دورها في تحديد وتنفيذ تلك الخيارات⁽¹⁸⁹⁾. ومن هذا المنطلق وتعدد المنطلقات للسلطة فقد جرى الارتداد عام 1968 تحت تأثير القفزات الاجتماعية والاقتصادية السريعة.

لقد برز صراع بين القوتين الرئيسيتين، حزب السلطة حزب البعث القومي والحزب الشيوعي العراقي الذي واجه الانشقاق من مجموعة متياسرة .

منذ البدء حاول حزب البعث السيطرة على الطبقة الكادحة ومنها النقابات، وقد اشرنا إلى ان الحزب الحاكم لم يكن له تأثير على الحركة النقابية عام 1968 وكانت القيادة الرسمية لتلك الحركة آنذاك ناصرية وقومية. لكن هذه القيادة لم تكن تتمتع بدعم اي من المنظمات القومية ولم تتمكن من فرض تصوراتها للعمل النقابي، اذ كانت الأحزاب السياسية التي تعلن انتماءها إلى هذه الاتجاه متشرذمة، مما قاد تهميشها بسرعة⁽¹⁹⁰⁾.

غير ان حزب السلطة لم يغفل وزن الحزب الشيوعي عام 1968، لا في هذا الميدان ولا على المستوى الوطني بشكل عام. فمنذ أب أصدرت السلطة نداء يدعو الشيوعيين إلى المساهمة في الحكومة. وفي أيلول تم إطلاق سراح بعض السجناء وأعيد بعض الموظفين المفصولين من العمل لأسباب سياسية إلى وظائفهم. إلا إن الحزب الشيوعي ظل متحفظا

(189) جاك جولاك النهج عدد 10 لسنة 1985 دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي ص 17

(190) المصدر السابق ص 21

في موقفه، وطرح شرطا رئيسيا للتراجع عن تحفظه هو إشاعة الحريات الديمقراطية ومن بينها حقه في العمل العلني وإبداء رايه في توجهات الدولة، ومن منطلق الديمقراطية حاول الحزب الشيوعي العراقي أثبات ذلك من خلال استقلالية النقابات⁽¹⁹¹⁾.

حاولت السلطة السيطرة على اتحاد النقابات حيث قمعت أول إضراب عمال الزيوت النباتية في تشرين الثاني 1968 حيث جوبهت بالرصاص الحي مما أدى إلى استشهاده العامل النقابي الشيوعي (جبار لفته) وجرح آخرين. في نفس الوقت قمعت السلطة مسيرة الاحتفال في ثورة أكتوبر في ساحة السباع ببغداد برصاص الأمن والذي أدى إلى استشهاده شيوعيين اثنين. اما الانتخابات فقد قامت السلطة بإجراءات إرهابية لبعض الكوادر العمالية. ومنذ البداية تم اعتقال العديد من العمال وتم تصفيتهم في اقبية الأمن⁽¹⁹²⁾.

وقد حاول السيطرة قبل ذلك وفي تمزيق الحركة النقابية وشق وحدتها وإضعاف دورها في قيادة العمال. ففي 21 تموز 1968 قامت مجموعة مسلحة بالهجوم على مقر الاتحاد العام لنقابات العمال في بغداد وسيطرة بالقوة وأبعدت قيادته واستولت على ممتلكاته ووثائقه، وبالمقابل كان رد الفعل من قبل الكوادر العمالية والحريصين على الحريات الديمقراطية التي كرستها الطبقة العاملة العراقية طيلة سنوات نضالها العتيدة، فقامت هذه الركائز حملة واسعة للاستنكار والتنديد والشجب ضد ممارسات السلطة البوليسية تمكنت خلالها من تحشيدهم وقيادتهم وراء مطلب المحافظة على التنظيمات النقابية واحترام الحريات النقابية وقد تكلل هذا النضال باضطرار قيادة الحكم إلى سحب

(191) المصدر السابق ص 21

(192) كان الرفيق حاتم سجان معي في السجن ويومها يبدو انه كان يخامره شعور وخوف من تصفيته على أيدي جلاوزة ناظم كزار أعطاني خاتم زواجه لأسلمه لزوجته في حال خروجي من السجن أو إعطائه لشخص آخر أثق به في حال تعرضي للإعدام أنا أيضا فقد كانت التهم بالقتل والعمليات المسلحة ومقتل أشخاص قد وجهت لنا باعتبارنا قيادة الجهاز الصدامي المركزي والمسؤولين عن هذه (الجرائم) وعقوبتها الإعدام "قال استشرفت ذلك من خلال إشارات عديدة وتلويحات متكررة ولأني وصالح قد شاهدنا ناظم يعدم عزيز فعل وكمال حنا أمانا.. أرى التصميم في عيونهم على إعدامنا أنا وصالح يا رفيقي" كان يعلم انه ذاهب للموت، كان رابط الجأش شجاعا بطلا وضحكته وقهقهته ذات النبرة العالية والمميزة لم تزل تدق في أذني، كان مثالا حيا وتجسيدا رائعا كأحد مناضلي الطبقة العاملة الأوفياء لفكرهم وعقيدتهم. أوفيت بوعدى له وسلمت خاتمه لزوجته الشابة وكان لها منه صبي لم يتجاوز السنة الثانية من عمره. مذكرات فياض الموازن في النهاية كانت البداية (مصدر سابق).

عناصرها من مقر الاتحاد العام للنقابات العمال تحت ضغط واستياء العمال والأوساط السياسية في البلاد⁽¹⁹³⁾.

منذ السنوات الأولى لوجودهم في السلطة مارس الحكام عمليات التزوير للانتخابات النقابية العمالية فمرشحو القوائم الانتخابية كلهم بعثيون والانتخابات تجري لقائمة وحيدة وأوراق الانتخابية بلونين، أحدهما لقائمة السلطة الوحيدة والأخرى لغيرها إن وجدت أم لم توجد والويل لمن لا يستعمل البطاقة ذات اللون الذي يشير لقائمة السلطة من العمال، فهو مهدد بالنقل أو الفصل أو الاعتقال، وأقلها المطاردة اليومية في مكان العمل أو مكان السكن.. وبهذه الطريقة الشائنة تحولت كافة النقابات ولجانها النقابية والاتحادات المهنية والاتحاد العام للنقابات أو بمعنى آخر تحولت كافة اللجان النقابية العلنية إلى مراكز أمامية لحزب السلطة الحاكم، وأصبحت المصالح الحزبية للنظام، هي المصالح ذات الامتياز وتتقدم على مصالح العمال ومطالبهم، كما ضاعت الفوارق بين المركز النقابي والمركز الحزبي، حيث بات أي مسؤول حزبي أن يشغل أي مركز نقابي يمكن أن يشغل لأي سبب من الأسباب ودونما الحاجة إلى أي إجراء شكلي، بدل المدعو قاسم شريف أحد أعضاء المكتب المركزي لحزب البعث العراقي في الاتحاد العام لنقابات العمال بدلا من رئيسه محمد عايش الذي عين وزيرا للصناعة في حينه.

كان لحزب البعث له مفهومه الخاص بقضية النقابات، ففي عام 1969 عرض الحزب الحاكم مفهومه للنقابة ولل علاقة بين الدولة والتنمية وميدان العمل في نص بعنوان، دور الطبقة العاملة في مرحلة التحول الاشتراكي⁽¹⁹⁴⁾. وفي ضوء ذلك فإن نضال الطبقة العاملة يلعب دورا رئيسا في التغيير . أولا في تحسين بسيط في وضع الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي القائم. والهدف الثاني إلى استبدال هذا النظام بنظام اشتراكي، وهو نضال يجري لمصلحة كل الشعب لا لمصلحة طبقة واحدة. إذن فلا بد من تجاوز الذهنية النقابية (إن الطبقة العاملة معرضة للوقوع في أخطاء عدة، أخطرها وأهمها الاتجاه النقابي الذي يقود حتما إلى اقتصرها على المطالب الاقتصادية الأناية القصيرة الأمد

(193) إبراهيم حسين لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية ص 53

(194) النهج عدد 10 ص 23

على حساب القضية الرئيسية لهذه الطبقة وهي قضية الاشتراكية⁽¹⁹⁵⁾، والتي تعمل على تحسين الواقع الاقتصادي والصحي للعمال وبالتالي زيادة الإنتاج وفق الخطط المرسومة. ويشير هذا الكراس، أما اللجان النقابية فيقتصر حقها في المناقشة على التوضيح ورفع الوعي والمساهمة، وهكذا فلا تعارض بين الانضباط والديمقراطية لان الأخيرة تهدف إلى كبح العفوية والرغبات الأنانية غير الاعتيادية، ومعارضة العواطف الفردية وإيجاد الانسجام بين سلوك الفرد والمصلحة العامة للجماعة. إنها تصبح بذلك أحد عوامل التقدم.

وقد وجدت بعض الأفكار مقاربة للأفكار الاشتراكية والتي يراد منها التأثير على العمال من خلال الدورات التثقيفية التي تقوم بها بعض مفاصل الاتحاد العام لنقابات العمال مكاتب الثقافة حيث صدر مطبوع بعنوان، مهام ومستلزمات الحركة العمالية - دار الحرية بغداد 1973. دراسة كتبت في عام 1972، البعث حزب الطبقة العاملة والتي نشر من خلالها مقالات - تطور الفكر الاشتراكي للبعث حزب الطبقة العاملة - بيروت دار الطليعة بدون تاريخ. مستندا إلى خطابات ميشيل عفلق . (إن العمال والطلاب والفلاحين يشكلون طبقة نضالية واحدة) ، ووفقا لهذا المفهوم تشكل الطليعة الثورية جزءا من الطبقة العاملة. وجميع هذه الدراسات لا تشير قط إلى قانون العمل الصادر عام 1970 أو قانون الضمان الاجتماعي الصادر 1971 وتطبيقه في مفاصل العمل الإنتاجية أو المؤسسات الأخرى. وتسال الدراسة إلى أين يكمن الخطأ؟ وتشير هذه الدراسات في اللجوء إلى كوادرات حزبية غير عمالية لا تمتلك قدرات عمالية ذاتية، من هنا ينجم السلوك الذي يوصف بالبرجوازية الصغيرة أو مشاعر التعالي على الرعاى الناجمة بدورها عن الشعور بالأهمية جراء حياة المكاتب وقيام الصلات مع القادة والمسؤولين والميل إلى الاهتمام بالحياة الخاصة واستغلال الموقع الجديد أو باختصار الأرستقراطية العمالية⁽¹⁹⁶⁾.

ومن هنا يجري الاعتراف بالدور الرئيسي للطبقة العاملة في الاشتراكية الشيوعية أو الاشتراكية العربية. لكن هذا الدور الرئيسي لا يعني ان الطبقة العاملة تلعب على الدوام

(195) كراس من 16 صفحة عن حزب البعث الاشتراكي، القطر العراق بدون تاريخ عن النهج عدد 10 مصدر سابق ص 24.

(196) النهج عدد 10 ص 26 و 27.

دورا إيجابيا . (فدرجة وعي هذه الطبقة) هي التي تحدد هذا التطور. إن الطبقة العاملة ونقاباتا عليها ان تدرك ان الاتجاه النقابي الذي يقود حتما إلى اقتصرها على المطالب الاقتصادية الأنانية القصيرة الأمد على حساب القضية الرئيسية لهذه الطبقة وهي قضية الاشتراكية.

ويشير الكراس المؤتمر الثاني للاتحاد العام لنقابات العمال 3-5 كانون الثاني 1969، فان المطلوب زيادة الإنتاج وحماية النظام القائم ودعم السلطة الثورية، وتكمن الرابطة بين المصلحة الخاصة ومصلحة الاقتصاد الوطني في ارتباط تحسن وضع الطبقة العاملة بزيادة الإنتاج. ويجب ألا نفهم من ذلك إن التحسن في وضع الطبقة العاملة يعني زيادة الأجور والمكافآت. لان هذا يتعارض وضرورات التنمية إذ يؤدي إلى زيادة واستهلاك السلع والخدمات غير الضرورية للتنمية)، فمثلا ينبغي إن تتخذ هذه المكتسبات شكل خدمات طبية تؤدي إلى تحسين صحة العمال وبالتالي إلى زيادة إنتاجهم⁽¹⁹⁷⁾.

وصدر كتاب لشبلي العيسمي بعنوان (في الثورة العربية) وتمسك الكاتب بتوجهات الكتاب، إذ أعيدت طبعته نهاية عام 1969، فبعد ان يعالج العيسمي قضية العلاقة بين شعارات حزبه الرئيسية الثلاثة يبرز الدرس المستخلص من تجاربه 1963 في العراق ومن التجارب العربية الأخرى مؤكدا ان (الحفاظ على الثورة لا يتم الا عبر الديمقراطية)، هكذا يفرد الكتاب محورا خاصا لمعالجة الموقف المتناقض الذي يعترف لفظيا بالدور الثوري للعمال والفلاحين لكنه يقيد هذا الدور في الواقع العملي. ومن هنا نتج التناقض في مصلحة حزب البعث والمشار له في هذا الكتاب. انهم يجيزون المنظمات المهنية، بل ويجزلون في العطاء لها أحيانا، ويدعموها ببعض الوسائل المادية. لكن هذا لا يغير في الواقع شيئا مادامت وسائل الإنتاج المؤممة باقية بأيدي الدولة، إذ تظل هذه سلاحا بأيدي الحاكمين. ما دامت أساليب الإدارة باقية من دون تغير ولم تنتقل وسائل الإنتاج إلى الطبقة العاملة سواء من حيث إدارتها أو توجيهها أو توزيعها أو تطويرها.. وأخيرا يتجلى خوف الانقلابيين من الجماهير الكادحة في التدخل في انتخابات قادة الطبقة الكادحة وممثليها ومنعها من ممارسة حق الإضراب والتظاهر، ومن ممارسة أي نشاط سياسي إلا حيثما ترغب السلطة وضمن الحدود التي تعينها، وفرض القوانين المتعلقة

(197) المصدر السابق ص 24 الكراس ص 12.

بشؤونها من الأعلى، وإبقائها بعيدة عن المساهمة الفعالة في القضايا الرئيسية فضلا عن التدخلات البيروقراطية واللجوء إلى أجهزة القمع والإرهاب⁽¹⁹⁸⁾. ويضيف الكاتب جالاك إن هذا الاستشهاد موضوعة ضمن سياقها.. والسيطرة على الطبقة الكادحة وبخاصة النقابات والتي لا يملك فيها الحزب الحاكم أي تأثير في الحركة النقابية والعمال.

ومن هذه الرؤية ، فقد كان جهاز الدولة وجميع المؤسسات تابعة إلى الحزب الحاكم، واخذ يتشابه معه بصورة متزايدة...وبرغم كل ما يقال عن جماعية مجلس قيادة الثورة ، فان البنية الهرمية تهبط من الرئيس مرورا بكوادر الحزب، المعنيين في المراكز الأساسية في الجيش والأمن والإدارة بالمعنى الواسع والمنظمات الجماهيرية، ناهيك عن الأجهزة الأمنية - الميليشيات أو أجهزة الأمن الرسمية التي يتم استخدامها دوريا في مهمات إرهابية (خطف المواطنين وإخفائهم والاعتقالات)، لا يستطيع الجهاز الرسمي القيام بها بشكل علني⁽¹⁹⁹⁾.

كما اعتبر كل العمال في المؤسسات الحكومية أعضاء بمجرد تشكيل هيئة نقابية فيها. وقد خولت الإدارات أرباب العمل استقطاع اشتراكات العمال النقابية من أجورهم مباشرة وتحويلها إلى إدارة النقابات واصبح أي أجير يمت بصلة للدولة، وفي أي مكان كان سواء في أعماق الصحراء أو في ذرى الجبال نقابيا رغم انه ولا يهم بعد ذلك ان يمون له حقوق أو عليه التزامات وكذلك اشتراكهم إجباريا في مجلة وحي العمال التي تصدر من الاتحاد العام للنقابات⁽²⁰⁰⁾.

(198) عن الكاتب جالاك شبلي العيسمي في الثورة العربية دار العالم بيروت 1968 ص 68 و69 .

(199) المصدر السابق 23 .

(200) إبراهيم حسين مصدر سابق ص 56.

أهم مميزات الاوضاع الجديدة (بعد أنقلاب 17-30 تموز 1968) (201)

1. سيطرة حزب البعث ذو الخلفية الدموية والأساليب الفاشية والعلاقات المشبوه.
2. تذبذب مواقفه لأجل تحييد القوى الوطنية العراقية بما فيها الأحزاب الكردية للاستفادة من الوقت لترتيب وضعه .
3. سيطرة النظام على الإعلام وأجهزة الدولة والنقابات والمنظمات المهنية والجماهيرية.
4. القيام باغتيال معارضيه وأغلبها اغتيال في ظروف غامضة.
5. ضعف في قاعدته الحزبية والجماهيرية في الفترة الأولى.
6. ديماغوجي في طروحاته يميل إلى الانفراد في عمله وهو معادي للديمقراطية بأي شكل كان. وأستطاع أن يثير الخصومة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني .
7. معادي للحزب الشيوعي العراقي والشيوعية وبالذات من قبل جناح ميشيل عفلق وأعوانه ومن بعض القوميين العرب والناصرين.
8. لا يؤمن بحقوق الشعب الكردي .

لقد أكد الحزب الشيوعي العراقي في بياناته وطروحاته السياسية من خلال منابره وصحافته على الأسس التي يجب أن يتعامل بها النظام الجديد مع أبناء شعبنا وقواه الوطنية، خاصة وأن هذه القيادة نفسها التي قتلت وأعدمت كثير من أبناء شعبنا من شيوعيين وتقدميين وأصدقاءهم. وطالب الحزب بضرورة (أن.... يتمسك حزبنا في حالة المشاركة في حكومة ائتلافية حقا، ممارسة العمل السياسي العلني وحرية في إصدار الصحف، مع إلغاء كافة الأوضاع الاستثنائية والمؤسسات والقوانين المعادية للديمقراطية، والعمل على حل القضية الكردية على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية، وخاصة حقه في الحكم الذاتي ضمن إطار الجمهورية العراقية. إن حزبنا، إذ يناضل في سبيل إقامة الجبهة الموحدة ، ومن اجل أهدافها فإنه يؤمن بأن ذلك يمكن تحقيقه

(201) فيصل الفؤادي الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح منذ عام 1934 - 1993 دار الرواد المزهرة 2010 ص 92.

بالأساس، عبر النضال الجماهيري الواسع، والاستناد إلى إرادة الشعب، وخاصة العمال والفلاحين الذين يشكلون القاعدة الأساسية لأية جبهة أو تحالف⁽²⁰²⁾ (...).

كان الحزب متخوفاً من أي عمل مع السلطة الجديدة ولهذا بدا يطرح مقتضيات العمل الجبهوي أو التحالف أو التعاون خاصة وأنها - أي السلطة البعثية - أرادت أن تغير من سياستها هذه المرة، وقد اختلفت قيادة الحزب في ما بينها حول الموقف من الحكم الجديد، فمن هو مؤيد للتباحث مع حزب البعث والوصول إلى نتيجة وأخرون ضد ذلك حيث ذكر بيان اللجنة المركزية للحزب في تشرين الأول من عام 1968 إلى (أن الحكم الذي يقترحه البعث للبلاد هو في الواقع لا ديمقراطي).

كان الحزب يريد من السلطة أن تبين مواقفها من خلال إصدار القوانين والقرارات التي تصب في مصلحة عامة الشعب خاصة وإن الإرث الذي يحمله حزب البعث من التآمر والقتل والإجرام لا يدفع للتصديق بوعوده إذ لم تكن على أرض الواقع .

لهذا بقيت هاتان السنتان - أي من تموز 1968 حتى أيلول 1970 - بمثابة جس نبض لسياسة البعث، ومراقبة طروحاته بشأن مجمل القضايا المصيرية التي ذكرناها أنفاً، ومنها القضية الكردية وحل الخلاف حولها، ولعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً متميزاً في التوصل إلى اتفاقية 11 آذار 1970 التي أقرت الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي متجلية في تلك المرحلة بتطبيق الحكم الذاتي. وقد أشاد الاتحاد السوفيتي وأوساط الرأي العام الديمقراطي في العالم بتلك الاتفاقية، وكان للشيوعيين العراقيين الدور المتميز في اللجنة الاستشارية التي شكلت لحل الخلافات والمشاكل التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية، بحسب ما أشار عزيز سباهي في كتابه عقود من تأريخ الحزب الشيوعي العراقي.

تأميم النفط

تم تأميم شركات النفط العاملة في العراق في 1 حزيران 1972 والذي أحدث تغييرا كبيرا في المجتمع العراقي. وكسبت السلطة تأييد الجماهير والأحزاب وهو بحد ذاته انتصار تاريخي. وادى ارتفاع أسعار النفط فيما بعد إلى زيادة ميزانية النظام والتي بلغت حوالي 40 مليار دولار، ومع تعاظم إيراداته المالية وشعوره بتوطيد موقعه الدولي والداخلي، باعتماده على القوات المسلحة وأجهزة القمع المتضخمة، كشف البعث من جديد وبصورة اصرخ عن عدائه للودود للشيوعية لاسيما الحزب الشيوعي العراقي والحركة الديمقراطية⁽²⁰³⁾.

كان لتأميم النفط دورا كبيرا في تغير البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي وكذلك في التناقضات الاجتماعية الاقتصادية - السياسية وحل التناقضات بين مجموع الشعب العراقي وشركات النفط والقوى الإمبريالية التي تساندها. لقد حقق التأميم انتصارا تاريخيا ومكسبا كبيرا حيث ارتفعت عوائد النفط بالأسعار الجارية عشرين ضعفا خلال الفترة 1968 إلى 1978 فيما ارتفع الإنفاق الاستثماري أربعين مرة ضعفا خلال الفترة ذاتها هذه اللوحة مستله من الكاتب عصام الخفاجي الدولة والتطور الرأسمالي.

ويشير تقييم الحزب الشيوعي العراقي إلى ان الطموحات كانت وراء خطة التنمية الانفجارية، التي كانت بدورها مغامرة اقتصادية، تجسد منها طبقياً برجوازيًا صغيراً يقوم على التجريبية وكذلك القانون الخاص بمشاريع التنمية الكبرى، الذي أدى إلى إحالة الغالبية الساحقة من المشاريع إلى عهدة الدول والشركات الرأسمالية، الأمر الذي لم يؤدي إلى إقامة اقتصاد وطني مستقل متحرر من هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل إلى المزيد من الاعتماد عليه وعلى سوقه⁽²⁰⁴⁾.

وساق هذا النهج الاقتصادي تدريجياً إلى حدوث تغيرات في المواقع الطبقيّة وأدى إلى تحالفات طبقية جديدة تجسدت في تشابك المصالح بين الفئات البرجوازية - البيروقراطية وبين الفئات البرجوازية القديمة من الرأسماليين والملاكين وبقايا الإقطاع والابتعاد عن مصالح الكادحين.

(203) تقييم تجربة حزبنا النضالية 1968 إلى 1979

(204) تقييم سياسة الحزب ص 82

وأدت السياسة الاقتصادية للسلطة إلى تنام سريع في حجم الطبقة العاملة وظهورها في مراكز صناعية جديدة. كما ازداد تجمعها وتركزها، وارتبطت بوسائل إنتاج أكثر تقدماً، وتطور تركيبها المهني، وجرى نمو الطبقة العاملة في القطاع الصناعي والزراعي، وبالأساس في قطاعات الإنشاءات والنقل والخدمات المختلفة، وارتفع عددها في عام 1976 إلى أكثر من 920 ألف عامل، وإلى أكثر من مليون وربع المليون عامل في عام 1980، أي نحو ثلث عدد السكان العاملين. وعلى العموم فقد ساهم نمو الطبقة العاملة في تعزيز دورها في الحياة الاقتصادية وفي إنتاج القسم الأكبر من الدخل القومي، كما نما تأثيرها الاجتماعي وتوطدت الجسور التي تربط الطبقة العاملة في المدينة مع الفلاحين في الريف عبر العمال الزراعيين وعمال المؤسسات الصناعية ذات العلاقة بالريف والزراعة⁽²⁰⁵⁾.

دور المرأة العاملة

بعد انقلاب 17 تموز 1968 عملت الحكومة الجديدة بعض الإجراءات التقدمية في وقتها ومنها قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 والذي ضمن بعض الحقوق للعمال وسيما المرأة العاملة وقد جاءت الفقرة أ من المادة الأولى

- ان العمل حق طبيعي يجب توفيره لكل قادر عليه بشروط وفرص متكافئة بين الجميع دون تفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ولقاء اجر يتناسب مع الجهد المبذول ومع كمية الإنتاج ونوعيته.

ولكن اغلب القوانين لا تطبق ومنها قانون العمل 151 وتشير الكاتبة سعاد خيرى في كتابها إلى هذا الموضوع، ويظهر عدم انسجام بين القوانين التي أصدرتها السلطة، رغم كل إيجابياتها والرجوع في هذا المجال إلى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 112 لسنة 1969، نجد النص التالي (إن المرأة المضمونة -الخاضعة لأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي تستحق إعانة الولادة في حالة الحمل والولادة المؤيدة من طبيب مجاز.. وتدفع إعانة الولادة للمرأة المضمونة عن جميع الأيام التي تعمل فيها باجر خلال الاثني عشر أسبوعاً، ستة منها تسبق الولادة المتوقعة والبقية بعدها، وإضافة لإعانة

(205) الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية إعداد علي محسن مهدي ص 83 و84

الولادة يحق للمرأة المضمونة ان تتقاضى عند الولادة منحة قدرها خمسة دنانير اذا توفرت لديها نفس شروط اشتراكات إعانة الولادة⁽²⁰⁶⁾.

وتشير المادة 81 من قانون العمل (لا يجوز تشغيل المرأة الحامل مطلقا في عمل ليلي أو إضافي أو شاق أو ضار وفي جميع الحالات يجب ان لا تزيد ساعات المرأة الحامل عن سبع ساعات في اليوم). في حين استغل النظام العاملات أثناء الحرب العراقية الإيرانية في زيادة ساعات العمل إضافة إلى العمل في الليل بشعارات زائفة من اجل الدفاع عن الوطن والإخلاص له .

لقد ساهمت المرأة بشكل كبير ودخلت في عملية الإنتاج والخدمات المختلفة الصحية وغير الصحية خاصة في فترة السبعينيات، ومع تطور البلد اقتصاديا ولاسيما صناعيا ازدادت فرص العمل أمام المرأة وتزايد دخولها ميادين عمل جديدة في أوساط السبعينيات وعلى الرغم من عدم وجود إحصائية رسمية حديثة فان نسبة مساهمة المرأة في الإنتاج الصناعي لم تزد على 9٪ من مجموع العاملين، حيث مع ازدياد تشغيل المرأة ازداد عدد المشتغلين عموما.

وكانت العاملات بأجور زهيدة قد انتشرت منذ الستينيات والذي لم يشملهن أي قانون من قوانين العمل حيث يستغلن من أرباب العمل وتسمى عاملات القطعة في البيوت والموسميات أو شغيلات البيوت ويقدر عدد عاملات القطعة في البيوت في أوساط السبعينيات ب 35 الف امرأة واهم الأعمال هي الخياطة والحيكة وتغليف الحلويات والسلال والليف والأغطية الصوفية والحيكات الأحذية (الكبوة) والطاقيات (العرقجين) ولف السكائر وغيرها من الأعمال البيتية.

وعاشت المرأة العاملة ظروف غاية في الصعوبة بين تربية الأطفال وإدارة البيت والعمل وغير ذلك وكانت الحروب التي اقترفها النظام الدكتاتوري والظروف المعيشة أدى إلى مضاعفة الاستغلال وإرهاق المرأة العاملة في جميع جوانب الحياة⁽²⁰⁷⁾.

(206) سعاد خيرى ص 54

(207) المصدر السابق ص55

تشير صحيفة طريق الشعب إلى أن هناك عشرات الآلاف من العائلات الموسميات، وتقبل النسوة المحرومات من كل إعداد مهني وبدافع الحاجة الاقتصادية على هذه الأعمال التي غالبا ما تكون شاقة مثل أعمال البناء وكبس التمور، حيث يتعرضن إلى استغلال مركب فبالإضافة إلى استغلال أصحاب العمل وظروفه الصعبة يخضعن إلى استغلال الوسطاء أو المقاولين. ففي مكبس دجلة للتمور في البصرة كانت تعمل 450 عاملة، اما بالقطعة أو بأجور مقطوعة تتراوح بين 350 إلى 850 فلسا لقاء عمل لمدة 10 ساعات باليوم⁽²⁰⁸⁾.

وبخصوص المطالبات لتطوير عمل المرأة هو إنشاء دور حضانة خاصة بأطفالهن. حيث تشير المادة الرابعة والثمانون على الجهات المسؤولة في أماكن العمل التي تستخدم نساء ان تنشئ روضة لإيواء أطفالهن أثناء العمل أو ان تتعاقد مع احدى دور الحضانة أو رياض الأطفال للقيام بذلك.

كما نشير إلى استغلال الأحداث في العمل وقد جاء في قانون العمل يمنع منعاً باتاً تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الخامسة عشر من العمر ولا يجوز السماح لهم بدخول أمكنة العمل. حيث ولدت ظروف الحرب أعداد كبيرة من الأحداث الذين يعملوا بظروف صعبة واستغلال من أرباب العمل. هؤلاء الأطفال تركوا الدراسة وتوجهوا إلى العمل لكي يعينوا عوائلهم بعد مقتل آبائهم في هذه الحرب المشؤومة.

(208) طريق الشعب العدد 524 ليوم 30 / 5 / 1975.

المطلب الثالث

أوضاع العمال وأساليب السلطة بعد الجبهة الوطنية

بلغ عدد أعضاء اتحاد عمال العراق ثلاثة أرباع مليون عضو كما أشرنا أعلاه، حسب تقرير اعتماد العضوية بالمؤتمر السابع للاتحاد الدولي المنعقد في دمشق بين 24 و27 أيلول 1979 تقريباً. وكانت خطة السلطة بعدة اتجاهات:

- المحافظة على التنظيم النقابي وتوسيع نطاقه على كافة الأصعدة الداخلية والعربية والدولية.
- توسيع قاعدته إلى أبعد حدود واعتبار كافة العمال أعضاء في هذا التنظيم أوتوماتيكياً.
- ومن جانب آخر، مطاردة وتصفية كل من يمت بصلة لاتجاهات الحركة النقابية العراقية وخاصة الاتجاه الديمقراطي.
- استئصال أي توجه يبرز لدى العمال أو القيادات النقابية.

لقد قاست الطبقة العاملة من نهج السلطة واستغلالها في العمل وكبح جماح تطورها في الجوانب العلمية والثقافية وإدراتها لمصالحها، في أساليب خبيثة تحولت كافة النقابات ولجانها النقابية إلى مراكز أمامية لحزب السلطة وأصبحت المصالح الحزبية فوق كل الاعتبارات. وبهذا فقدت النقابات دورها المهني بعد سيطرة الأمور الحزبية والقيادات البعثية على مفاصل عملها وهذا ما انعكس من خلال المسيرات والتجمعات التي ينفذها قادة التنظيم النقابي وهم ينفذون سياسة الحزب الحاكم في الدعاية وإظهار القوة. وعند عدم المشاركة من العمال يضع نفسه تحت طائلة المسؤولية والتي سيلاقي العقوبات المختلفة ومنها قطع رزقه. ووضع في كل مؤسسة مركز ضابط الأمن في المطابع والمؤسسات الإنتاجية والخدمة الحكومية ومصانع القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة، ومن مميزات هذا العنصر ان يكون من الحزبين الجيدين وذوي الصلة المباشرة بأجهزة الأمن السياسي وتحولت مكاتب اللجان النقابية إلى مكاتب تحقيق مع العمال الغير موالين وأحياناً يتعرضون إلى الإهانة والضرب وغير ذلك من الأساليب الدنيئة. كما أصبحت تقابل شكاوى العمال ومهما كانت مشروعة بردة فعل سريعة وشديدة من قبل الإدارة واللجنة

النقابية وتقمع فوراً، لا بسبب من مشروعيتها ولكن كيلا تتحول مثل هذه الشكاوى إلى نمط السلوك المعارض للنظام بما فيها التحدي والتحريض ولهذا أصبح يتم تشخيص العمال الأكثر وعياً والذين تلمس منهم مواقف التحدي فتلق لهم ضدهم قضية التخريب الاقتصادي ويحول إلى مديرية الأمن العامة⁽²⁰⁹⁾. المهم هو الطاعة العمياء للمسؤولين .

عانت النقابات في العراق شأنها شأن القطاعات الأخرى التي تعرضت لبطش واستلاب السلطة ولتجعل منها خادماً أميناً لنزوات صدام وأهدافه الشخصية غير المشروعة.

جاء حديث النقابي (هاشم جونه) مع صحيفة المدى البغدادية ومن الذين عاصروا بداية العمل النقابي في العراق وساهم وترزعم عدداً من الإضراب قائلًا:

أول ما قامت به السلطة في العراق أبان عهد الطاغية صدام جعلت الحركة النقابية العمالية تابعة للسلطة ومؤتمرة بأوامرها وأوامر الحزب الواحد وبالتالي التجاوز على حقوق العمال وجعل اللجان النقابية في المصانع والشركات دوائر بوليسية وأمنية لرفع التقارير عن العمال إلى الدوائر الأمنية وكان العمال يعتقلون بمؤازرة لجانهم النقابية.

كذلك سعى نظام صدام إلى إفراغ العمل النقابي من محتواه بجعله عملاً وظيفياً لا عملاً نضالياً. فقام بتغيير القادة النقابيين لإبعادهم عن الوسط الفاعلين فيه إلى أوساط أخرى، فقد تم نقل رئيس نقابة الخدمات إلى رئاسة نقابة الكهرباء ورئيس نقابة السكائر إلى نقابة النسيج لإحداث خلخلة، يتمكن النظام من خلاله تشديد قبضته على النقابات العراقية. وكانت تلك بوادر الإجهاز عليها وتهميشها بالكامل وتولت عمليات بهذا الاتجاه إلى أن صدر القرار رقم 150 لعام 1987 بتحويل العمال إلى موظفين وهو قرار مخالف للقرارات الدولية ففيه تجاوز على حقوق العمال (سناتي على ذكره في الفصول القادمة)، وكان النظام يقصد منه تمييع الحركة النقابية برمتها كونها تشكل عقبة للنظام بسبب كونها تأثرها بالأحداث الدولية والتطورات الجارية في العالم التي تنعكس على عملها في داخل العراق وهذا ما كان لا يسمح به.

نظام دكتاتوري مثل نظام صدام المباد، لاسيما ان النقابات العمالية قد قامت بعدة إضرابات تحدث بها سلطة صدام مثل إضراب معمل الببسي كولا الذي حصلت فيه مصادمات مع الشرطة والأمن ففكرت في التخلص من ذلك والغاء قانون العمل الذي يجيز للعمال الإضراب للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم.

لقد كانت مرحلة حكم حزب البعث الإرهابية من أشد المراحل قسوة وهمجية ليس ضد الطبقة العاملة وحركتها النقابية فحسب وإنما ضد جميع الفئات العراقية التي تشك بولائها وضد تجمعاتها المهنية والثقافية، وقد بدأت هذه المرحلة أكثر عداء وقسرية ضد العمال ونقاباتهم، واتسمت بالهيمنة على الحركة النقابية وتجيرها لنفسها وإلغاء استقلاليتها الحرة محرفة توجهاتها الديمقراطية وإبدالها بتوجهات حزبية ضيقة ولعبادة فكرة الفرد القائد في الدولة، هادفة من وراء ذلك افرغ محتواها الثوري بتزايد أدوات القمع والإرهاب⁽²¹⁰⁾.

يشير تقييم الحزب الشيوعي العراقي، ان النهج الاقتصادي الذي اختطته ونفذته قيادة حزب البعث والدولة منذ عام 1974/1975 على الصعيد الداخلي والعلاقات الاقتصادية والدولية والانفتاح الاقتصادي على العالم الرأسمالي بأسره، وجد تعبيره الصارخ في النهج السياسي وممارساته اليومية. فمع بواذر نشوء وتطور التحالف السياسي الطبقي الجديد المرتبط عضويا بتحول الأوساط القيادية والكوادر الأساسية لحزب البعث والدولة من مواقع البرجوازية الصغيرة إلى مواقع البرجوازية البيروقراطية من حيث السياسة والمصالح والممارسة. ويضيف تقييم سياسة حزبنا، ولم يكتف البعث بذلك بل عمد على تشديد سيطرته وانفراده بالإمكانات الشرعية للعمل بين الجماهير، وشدد من هيمنته بالقوة على نقابات العمال ومنظمات الفلاحين والشباب والطلبة والنساء المجازة رسميا وإصدار القوانين التي تحرم نشاط المنظمات الجماهيرية التي كان يسهم فيها الشيوعيون بالدور القيادي دون ان يسميها، وهي رابطة المرأة العراقية واتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية واتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي، وراح يضطهد منتسبي هذه المنظمات ويمارس ضغطا متزايدا على حزبنا لحلها⁽²¹¹⁾.

(210) مصطفى محمد غريب المواقع الالكترونية ج1

(211) وثائق تقييم الحزب ص 86

لقد عمل النظام على السيطرة على كل المنظمات الجماهيرية وسبق ان ذكرنا بالسيطرة على اتحاد النقابات العمالية ووضع مجموعة من الإجراءات التي تعطي الدور للبعثيين في المؤسسات الإنتاجية خاصة وان حجم الطبقة العاملة كان بزيادة كبيرة حيث ازدادت المعامل الإنتاجية وارتبطت بوسائل إنتاجية أكثر تطورا وجرى نمو الطبقة العاملة في اغلب القطاعات حيث يذكر تقيم سياسة حزبنا...وارتفع عددها في عام 1976 إلى أكثر من 920 ألف عامل وإلى أكثر من مليون وربعم المليون عامل في عام 1980 أي نحو ثلث عدد السكان العاملين⁽²¹²⁾.

المبحث الثاني

دور الحزب الشيوعي (مكتب شؤون العمال المركزي) من النقابات

وقد أشار الحزب إلى دور الطبقة العاملة وأهمية التنظيم النقابي. وكان مضمون العمل بأسلوب لا يلحق الضرر بالعمال والحركة النقابية وفي الوقت ذاته توجيههم توجيهاً طبقياً⁽²¹³⁾.

في شباط 1974 عقد كونفرس عماليا حضره 70 من القادة النقابيين من كوادر الحزب الشيوعي العراقي ودرس الكونفرس وضع الطبقة العاملة وحركتها النقابية وخطتنا في العمل النقابي في ضوء سياسة الحزب التي أقرها المؤتمر الثاني. وكان جوهر توجهاتنا التأكيد على ضرورة وحدة الحركة النقابية، وضرورة نشر الديمقراطية في الحياة النقابية، إضافة إلى توسيع الحركة المطالبة بدفع من القاعدة العمالية وفي اطار النقابات القائمة وضمن ما تسمح به الظروف والعلاقات السياسية السائدة آنذاك.

وقد لخصت كلمة المكتب النقابي المركزي التي أقيمت في الكونفرس العمالي مهمات الحركة النقابية العراقية بما يلي:

وحدة الحركة النقابية

(دور الطبقة العاملة في عملية التحول - الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للطبقة العاملة - مشكلة السكن وعلاجها - من اجل ضمان صحي افضل للعمال - محو الأمية - وقضايا الثقافة العمالية - التشريعات العمالية ومنها قانون التقاعد والضمان الاجتماعي - المرأة العاملة والشبيبة العمالية - والتنظيم العمالي واهم المطالب والمقترحات التي ستقدم لاحقاً)⁽²¹⁴⁾.

كما تم التأكيد على وحدة العمال النقابية وهي الوسيلة للدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم، وتطبيق القوانين والتشريعات العمالية والنضال المشترك لتحقيق وحدة

(213) النقابي ارا خاجادور مصدر سابق ص 51

(214) ارا خاجادور مصدر سابق ص 52

نقابية حقيقة وإن مسألة الوحدة النقابية مطلب حيوي لجميع العمال تحتمه الظروف الموضوعية والذاتية وهو شرط أساس كي تتبوأ الطبقة العاملة مكانتها في طليعة النضال الثوري وتنجز مهمتها ورسالتها التاريخية. وكان للحزب راي بالحركة النقابية في ممارسة الديمقراطية والانتخاب الحر ومن حق الأحزاب العمل بين جماهير العمال لأنه لا يمكن بناء الاشتراكية بدون الطبقة العاملة المنظمة الواعية وهذا حق ديمقراطي ومشروع.

كان شعار الكونفرس العمالي (تطوير العمل النقابي مهمة طبقية ووطنية ملحة لجميع العمال) والتي أشار فيها الاهتمام بهذه الحركة ودورها في التأثير والمساهمة في السياسة العامة والمساهمة في برنامج التخطيط الاقتصادي والإشراف على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية. وقد خرج الكونفرس إلى الاستنتاج :

بأن الانجازات والانتصارات التي تحقّقها الحركة الثورية المناهضة للامبريالية هي حصيلة نضال ساهمت فيه الطبقة العاملة بشكل فعال .

ان النضال النقابي هو نضال طبقي ووطني في ان واحد فالنضال الطبقي من اجل مصالح الطبقة العاملة في تحسين ظروف عملها ومعيشتها ومن اجل التقدم الاجتماعي والديمقراطية.

ويتطرق الكونفرس من واقع الحركة النقابية ومن التقاليد النقابية لدى الطبقة العاملة العراقية، وعلى ضوء المحتوى الجديد للحركة النقابية العمالية، فان مهمات الحركة النقابية العراقية تتلخص في :

- 1- وحدة الحركة النقابية.
- 2- مساهمة الحركة النقابية في الإدارات والمجالس الإدارية للإشراف الفعلي على وضع وتنفيذ خطط التنمية.
- 3- بلورة برنامج لتحسين الطبقة العاملة المعاشية على أساس وحدة الطبقة العاملة.
- 4- توسيع الديمقراطية النقابية.
- 5- الاهتمام الخاص بالشبيبة العمالية وبالعمالات من ناحية التشغيل والتدريب المهني وتحسين ظروف العمل..الخ

- 6- تطوير مضمون القوانين المتعلقة بالطبقة العاملة والعمل على تطبيقها.
- 7- العمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وشجب التطور الرأسمالي. ويضيف ان الحلقة المركزية لتحقيق هذه المهام هو وحدة الحركة النقابية والتي هي بجوهرها حركة طبقة وطنية وباعتبار ان وحدة الطبقة العاملة هي الشرط الأساسي في انتصارها في تحقيق أهدافها.
- لقد بذل حزبنا جهودا جيدة في هذا السبيل وقامت جريدتنا بدورها الهام في هذه الدعوة. ويشير العامل النقابي ارا خاجادور إلى ذلك، ان نشاطات منظماتنا توجهت إلى ناحيتين رئيسيتين نحو جماهير العمال الواسعة والدفاع عن مصالحها.
- الاستمرار بحملة الدعاية والتحرك حول ضرورة وأهمية التعاون والعمل المشترك بالنقابات ولجانها، وقد تصاعدت هذه الحملة وفي مختلف التحشيدات العمالية وجرى الاتصال بالآلاف العمال.
- زاد الاهتمام باللجان النقابية وازدادت الزيارات إلى المقرات وطرح المطالبات والمقترحات المختلفة وجرى الاهتمام بالعناصر الطيبة منها.
- نجحت بعض منظماتنا بتشكيل وفود مشتركة تضم البعثيين تحمل مذكرات تتضمن مطالب عمالية.
- يحتاج العمال إلى تطوير إمكانياتهم في المعاهد والمراكز التدريبية ومكافحة الأمية وان يكون وقت الدراسة والتدريب ضمن الدوام.
- فتح الدورات وإرسال العمال إلى دورات خارجية لمعرفة والاطلاع على فن الصناعات المختلفة⁽²¹⁵⁾.
- كما عمل الحزب في إرساء أسس العمل النقابي من خلال توجه أعضائه إلى العمل في النقابات بصورة عامة وان يكونوا في مقدمة النشيطين فيها. وقد أنشأ الحزب (لجنة التنظيم المهني) (لتنم) والتي وضعت خطة للعمل تضمنت نقاطا هامة حول موقفنا من مختلف جوانب النشاط النقابي والحركة النقابية. ويضيف النقابي ارا، لقد تحسن النشاط

(215) النقابي ارا خاجادور مصدر سابق ص 66

النقابي لمنظماتنا ورفاقنا وسار بخطوات مرسومة لدفع العمل النقابي إلى الأمام وباتجاه وحدة العمال في القواعد وفي صفوف الطبقة العاملة⁽²¹⁶⁾. ولهذا كان الأساس هو وحدة الطبقة العاملة والعمل النقابي ومن خلال تواجدهم طرح القضايا والمسائل التي تحتاجها الطبقة العاملة في الجانب المهني والصحي. كما وجه الحزب منظماته والعاملين في القطاعات الإنتاجية، ان العمل النقابي واجب لكل رفيق عامل ومن الضروري إشراك جميع أصدقائنا ومؤيدينا في مختلف الفعاليات وباتجاه دعم النقابات والتأثير الإيجابي على نشاطها وعلى عناصرها⁽²¹⁷⁾. وحول مسألة الموقف من الانتخابات العمالية أكد الكونفرس العمالي على الاستفادة من فترة التهيئة للانتخابات والنشاط الانتخابي بمختلف الوسائل وتحريك النضال المطليبي. وعدم الانعزال ومن اهم النقاط التي ركزت من الكونفرس العمالي هي وضع الخطط الخاصة في مجال النشاط النقابي بمختلف جوانبه وخاصة الدفاع عن حقوق العمال وتنظيم الأساليب الجماهيرية الملائمة.

- تنظيم النشاط المطليبي.
- الاهتمام بكتابة تقارير عن النشاطات النقابية للمنظمات وللرفاق.
- ضرورة الاستفادة من جريدتنا اليومية في قضايا النشر.
- وضع دراسة جديدة لاهم المطالبات العمالية كبرنامج عمالي لحزبنا في الميادين المختلفة⁽²¹⁸⁾.

يقول النقابي المعروف صادق جعفر الفلاحي، ان اهم واجبات الشيوعيين حشد أكبر عدد من العمال إلى هذه التجمعات وتنشيطها لخلق حركة نقابية فعالة تنهض بجماهير العمال وتدفع النقابات إلى العمل الجاد لمصلحة العمال وعزل الهيئات والعناصر الهزيلة التي لا تشعر بمسؤولياتها تجاه جماهير العمال واتجاه مهماتها النقابية الحقيقية ويضيف الفلاحي قدمت الخطة إلى قيادة الحزب فأقرتها وعممتها على المناطق والمحافظات

(216) المصدر السابق ص 65 .

(217) المصدر السابق ص 67 .

(218) المصدر السابق ص 69 .

للعمل بموجبها ومراجعة لجنة التوجيه النقابي مباشرة أو عن طريق اللجنة المركزية بالنسبة إلى خارج بغداد، أما بغداد وتوابعها فكانت تراجع اللجنة النقابية مباشرة بين فترة وأخرى كان يغير قوام لجنة التوجيه النقابي وتغير صلاحياتها ولكن في كل مرة كنت في قوام اللجنة المشكلة (219).

لقد قام العمال الشيوعيين والديمقراطيين بعد قدوم السلطة الجديدة في تنظيم الوفود العمالية ومواجهة المسؤولين من أجل إرجاع العمال المفصولين وإعادة حقوقهم. ولكن السلطة لها مآربها فقد حاولت نقل العمال النشيطين وإبعادهم كما حدث في انتخابات عام 1975.

لقد حدد الحزب الشيوعي العراقي توجهاته النقابية قبل توقيع الميثاق بسنوات، وكيف تكون هذه التوجهات مع التطورات التي تشهدها البلاد. ففي عام 1970 ومع إصراره على الوحدة العمالية، رأى أن شرط تحقيقها يكمن في تعددية النقابية، إذ أن الممارسة اليومية وحقوق التصويت الديمقراطي تكمن من تميز النقابات الجماهيرية التي تعبر عن إرادة العمال بصورة أفضل وتمثل مراكز تجمعهم (220).

وجه الحزب بضرورة إيجاد ركائز حزبية، ففي تشرين الثاني 1972 صدر توجيه بإنشاء ركائز في المشاريع لتنشيط العمل النقابي ترتبط حيثما كان ذلك ممكناً، بالنقابيين الشيوعيين وبأصدقاء الحزب المنتخبين في لجان القاعدة النقابية. لكن الركائز السرية وشبه السرية تطورت تدريجياً لتصبح في بعض المناطق نقابات سرية معارضة للنقابات الرسمية وبسبب هذا الوضع كانت هذه النقابات منغلقة على نفسها ولم تكن قادرة على توجيه العمل النقابي في القاعدة في ظل وجود الهياكل القائمة (221). ولهذا السبب، وأخذاً بنظر الاعتبار للإمكانيات المتاحة بإعلان الجبهة في تموز 1973. فقد تم حلها عام 1974 بتوصية من مؤتمر العمالي عقد في 25 شباط 1974 في بغداد. وبات من واجب الشيوعيين تنشيط حركة نقابية جماهيرية في القاعدة تضغط على النقابات

(219) الفلاحى وقائع سنوات الجمر ص 236

(220) النهج عدد 10 مصدر سابق مستل عن كتاب ارا خاجادور المسألة الأساسية في الحركة النقابية

بغداد منشورات الثقافة الجديدة ص 22 و25

(221) المصدر السابق ص 35

الرسمية لتنفيذ وضمن تأمين انتخابات ديمقراطية. كان الشعار الرئيسي هو (التعاون/المشاركة) ولكن بدون مساومة قط.⁽²²²⁾

في عام 1975 صدر كراس بعنوان معالجات عمالية تدور فكرته الأساس حول، ان وحدة العمال، التي تشكل وحدتهم النقابية جزءا أساسيا منها. لا تنتج تلقائيا عن مجرد القول ان مصالح الطبقة العاملة متماثلة.

ويجب ان تكون القيادة النقابية منتخبة بصورة ديمقراطية وخاضعة لرقابة القاعدة. ويشير الكراس إلى عدم جواز التحجج بالمكاسب المتحققة كوسيلة لحجب المطالبة بالديمقراطية فكل مكسب تحققه الطبقة العاملة هو مكسب وطني بصورة معينة. ويضيف كما ان النضال المشترك شرط جوهري للوحدة العمالية ولتعزيزها ولتطوير الحركة النقابية وفرض سيطرة العمال على الإنتاج ومساهماتهم في رسم الخطط وتنفيذها ويؤكد الكراس على المهمات والهموم والمطالب اليومية⁽²²³⁾.

ويؤكد الكراس على، يخطى عدد كبير من العمال حين يركزون نشاطهم بين زملائهم على الجانب السياسي والمهمات الوطنية العامة، مهملين الحياة اليومية للعمال ومشاكلهم وهمومهم ومطالبهم وشروط عملهم .. الخ. ويشير أيضا إلى ان ثلثي المشاريع التي تخضع للتفتيش لا تطبق قانون العمل.

يشير النقابي صادق جعفر الفلاحي، لقد خولت قيادة الحزب لجنة التوجيه النقابي المركزية بزيارة المناطق والمحافظات لتفقد النشاط النقابي وحضور الاجتماعات وإبداء الملاحظات... الخ. بعد كل زيارة لأعضاء اللجنة تجتمع وتندرس القضية ثم تقدم ملاحظاتها إلى قيادة الحزب والملاحظات تؤكد دائما على ديمقراطية العمل النقابي وإبعاده عن الطابع الحزبي حتى يكون سياجا للحزب بدل ان يكون ثغرة داخله لان حلقات العمل النقابي تقودها لجان غير لجان التنظيم الحزبي مما سبب ازدواجية في التنظيم والعمل الحزبيين. حاولت قيادة الحزب حل هذا الإشكال ولكن لم يتحقق فقررت إلغاء التوجيه النقابي وتحويل الحلقات النقابية إلى مؤيدين للحزب⁽²²⁴⁾.

(222) النهج عدد10 مصدر سابق مستل من تجارب شخصية للنقابي صادر عام 1975 خاجادور مصدر سابق ص 61 و70 .

(223) المصدر السابق ص 36

(224) صادق الفلاحي مصدر سابق ص 242

لقد اخذ مكتب شؤون العمال المركزي مهمة تطوير نشاط الحزب في الوسط النقابي. ففي المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي 4-6- أيار 1976 قدم المكتب مداخله مستقلة وقد ركز على العمل النقابي واصبح منذ أواخر أيار تيار نقابي له صلات مستقلة مع المراكز النقابية الأجنبية المنتمية إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد النقابات العالمي.

لقد تم إنشاء لجنة شؤون العمال المركزي عام 1951 ومارست نشاطها وهي لجنة للتوجيه النقابي في الشؤون العمالية. واستمرت في عملها إلى ثورة 1958 وحتى قيام الجبهة الوطنية. (ويعتبر مكتب شؤون العمال المركزي، ان مساهمة الجميع في قيادة النقابات، على أسس ديمقراطية "الشرط الجوهري لتحقيق دور الطبقة العاملة في عملية التغيير" (وهو تقرير نشر ضمن قسم مكرس لتسع لجان ومكاتب مركزية تابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي- وهي مكاتب للعمل الجماهيري، المكتب المهني المركزي، مثل مكتب التوجيه الفلاحي المركزي).

ولقد وضع التقرير بعض المهمات على الشيوعيين والتصورات لعمل النقابات.. تطوير نضال الشيوعيين لبث الوعي النقابي في صفوف جماهير العمال وتعزيز عمل هذه الجماهير في داخل النقابات، مما ينعكس في تحسين تركيب النقابات وإنجاز مهماتها وتصميمها على الدفاع عن حقوق العمال والعمل من ناحية أخرى لتحقيق الوحدة النقابية ومشاركة الشيوعيين في المجالس النقابية وتوسيع الديمقراطية في العمل النقابي وتعزيز طاقات الحركة النقابية على إنجاز واجباتها بربط النضال الاقتصادي اليومي لجماهير الطبقة العاملة بالنضال السياسي العام وتعزيز دورها في إدارة الإنتاج⁽²²⁵⁾.

كما هناك فصل في برنامج الحزب الشيوعي العراقي للمؤتمر الوطني الثالث مكرس للطبقة العاملة، (في سبيل ضمان حقوق العمال والشغيلة ورفع مستوى حياة الجماهير (الفصل السادس) والتي يشير إليها بانها أداة النضال الطبقي للعمال).

الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وزيارة السادات للقدس

كما ذكرنا سابقا ان اتحاد العام لنقابات في العراق ينفذ سياسة النظام بعد ان ضغط على الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في عقد مؤتمر استثنائي لدراسة تداعيات هذه الزيارة على القوى العاملة والاتحادات العمالية النقابية العربية.

وفيء ضوء هذه الأوضاع عقد اجتماع المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في تونس يومي 12 و13 تشرين أول (أكتوبر) 1977 والتي اختير فيها السيد علي المولى من العراق مهام الأمين العام للاتحاد الدولي وكالة، ونقل مقر الاتحاد إلى بغداد مؤقتا لحين عقد المؤتمر الاستثنائي. وبقي في هذا المنصب حتى 13 شباط 1978، حيث عقد المؤتمر الاستثنائي في الكويت بين 10-13 شباط، وتم انتخاب السيد حميد أبو بكر جلود من ليبيا وجدد انتخابه في المؤتمر السابع الذي عقد في دمشق أيلول 1979.

ناقش المؤتمر الاستثنائي الأوضاع العربية بعد هذه الزيارة ومدى تأثيرها على الموقف والتضامن العربي والتي تعتبر من أصعب الفترات والذي أدى أيضا إلى انقسام في موقف بعض الاتحادات العربية. حيث اتخذ المؤتمر قرار بوقف عضوية اتحاد عمال مصر في عضوية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. وتم انتخاب السيد ناصر الفرج من الكويت رئيس الاتحاد الدولي وكذلك اتخذ قرار بنقل المقر إلى العاصمة دمشق على ان لا تتغير المادة الدستورية إلى حين تغيير الظروف.

وعقد المؤتمر السابع في دمشق تحت شعار سياسي (لتنعزز وحدة الحركة النقابية العربية لمواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية) بين 24 و 27 أيلول 1979 وبرعاية الرئيس السوري حافظ الأسد.

المبحث الثالث

دور النظام الدكتاتوري في إصدار القوانين في ضوء التغيرات الطبقية

قبل البدء بكيفية اخذ القرارات والقوانين وما تبعها من تعليمات لابد ان نشير إلى طبيعة التركيبة الطبقية للسلطة وحزب البعث والمتغيرات التي جرت عليه والتي ارتبطت في مصالحها الذاتية في تغير تلك القوانين.

لا يمكن تحديد طبيعة حركة سياسية أو حزب ما استنادا إلى ما يقوله هو عن نفسه، فكثير من الأحزاب أو الحركات السياسية أطلقت على نفسها اسم الاشتراكية أو ادعت بانها تسير في السبيل المؤدي إلى الاشتراكية، في حين انها كانت أحزابا برجوازية، بل وحتى ما قبل رأسمالية، متخلفة. حتى ان هتلر أسمى حزبه النازي بالحزب الاشتراكي الوطني القومي. وفي العراق دعا صالح جبر في الخمسينات⁽²²⁶⁾ (حزبا ألفه من الملاكين وأمثالهم بحزب الأمة الاشتراكي⁽²²⁷⁾). ولتحديد طبيعة اي حزب لا بد من تفحص الايديولوجيا التي يحملها هذا الحزب والتطلعات والبرامج والشعارات التي يرفعها ويسعى إلى تحقيقها والتركيب الطبقية التي يتكون منها.

ان البرجوازية الكبيرة على اختلاف فئاتها البيروقراطية والطفيلية، برجوازية المدينة ام الريف هي التي تبسط سيطرتها على المجتمع ناهبة بشراة الذئب الثروات التي ينتجها صانعوا الحياة وعمال المدن وشغيلة الريف وسائر الكادحين، وهي تفتح أبواب اقتصادنا الوطني للرأسمال الاحتكاري شريكها في النهب⁽²²⁸⁾. ان البرجوازية الكبيرة تنهب اليوم تحت ستار الاشتراكية العفלקية لا تحت واجهة الاقتصاد الحر وهي تنهب الثروات عبر قطاع الدولة الرأسمالي، الذي أطلقت عليه زورا اسم "القطاع الاشتراكي"، بل انها لم تعد تعبأ في الآونة الأخيرة ببيع القطاع الاشتراكي المزعوم إلى كبار أصحاب الملايين من البرجوازية الجديدة الذين نموا وتكاثروا في ظل هذه الاشتراكية المزعومة.

(226) تأسس في 20 حزيران 1951 برئاسة صالح جبر وهو من كبار الملاكين والرأسماليين منهم عبد المهدي المنتفكي وعبد الكاظم الشخمانى وغيرهم.

(227) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج3 ص 128

(228) الثقافة الجديدة العدد 163 أيار 1985 ص4

يدرك العمال بخبرتهم الطبقية ان قطاع الدولة لا يصبح اشتراكيا في ظل سلطة برجوازية ولا يغدو اشتراكيا إصدار قانون بتغيير اسمه. كما يدرك العمال بغريزتهم الطبقية وبتجارب نضالهم الكفاحي، الطابع الطبقي الحقيقي للدكتاتورية في العراق من سلوكها اليومي العملي لا من الأوهام التي تحاول بها ان تغسل أدمغة الفئات غير الواعية وغير المجربة بعد، من العمال⁽²²⁹⁾.

- لم يعد حزب البعث يتحرك فقط من مجرد منطلقاته الفكرية تجاه القضايا الداخلية والخارجية وهي عموما منطلقات غير ديمقراطية يمينية الجوهر، وانما قاد تحول أوساطه القيادية وكوادره الأساسية إلى مواقع البرجوازية البيروقراطية، من حيث السياسة والمصالح والممارسة.

- لقد استمد نظام الحكم في العراق ترسانة لا يستهان بها من العدة والعدد والآليات ومن الأساليب الخبيثة الملتوية والماكدة لمجموعة تجارب متنوعة للبرجوازية العالمية، بالإضافة إلى الأساليب الايديولوجية والسياسية لفلسفته التجريبية ضد المد المتصاعد للغضب البروليتاري لاحتوائه وتطويقه بالجهود التي يبذلها لتحويل النقابات كإحدى الأقفان التي تصب في طاحونة السلطة الدكتاتورية الرجعية⁽²³⁰⁾.

- لقد جرى إضعاف قطاع الدولة تدريجيا وقد تجلّى ذلك في الثمانينيات، حيث تم إصدار عدد من القوانين التي استهدفت تقليص دور هذا القطاع العام، وحل العديد من مؤسساته وشركاته، وتحويل الكثير من وظائفه ومجالات نشاطه إلى القطاع الخاص ولاسيما في ميادين المقاولات والنقل والبناء والتجارة الداخلية وبعض فروع الصناعات التحويلية وتم تصفية المزارع التعاونية والتعاونيات المشتركة وملكيته من المكائن الزراعية وإتاحة الفرص للاستثمار الرأسمالي في الريف⁽²³¹⁾.

- كانت وراء خطة التنمية الانفجارية التي كانت بدورها مغامرة اقتصادية جسدت منها طباقا برجوازيا صغيرا يقوم على التجربة وكذلك القانون الخاص بمشاريع التنمية

(229) المصدر السابق ص5.

(230) عزيز سعيد لمحة عن قوانين العمل والإضرابات العمالية 1968 - 1978 الثقافة الجديدة عدد408 أيلول 2019 ص 80 .

(231) تقييم تجربة حزبنا ص 44.

الكبرى الذي أدى إلى إحالة الغالبية الساحقة من المشاريع إلى عهدة الدول والشركات الرأسمالية ...

وقد أدى تنامي دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي إلى تضخيم شديد في أجهزة الدولة وإلى توسيع كبير في قاعدة البرجوازية البيروقراطية وإلى هيمنتها على النشاط الاقتصادي وتحكمها بالإيرادات المالية الكبيرة، كما قاد إلى تضخم في شريحتها العليا... وهكذا نمت وترعرعت فئة واسعة من البرجوازية البيروقراطية في أحضان قطاع الدولة وبالارتباط الوثيق مع الرأسمال الأجنبي، وشهد العراق أول مرة عددا كبيرا من أصحاب الملايين الذين كانوا إلى جانب الفئات البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف القاعدة الاجتماعية للحزب الحاكم وسلطته الطبقية التي تحولت إلى سلطة البرجوازية والطفيلية المرتبطة بالدولة والشركات الرأسمالية الاحتكارية⁽²³²⁾. ومن هنا لا يمكن ان يتعامل حزب البعث بسلطته وبهذه القاعدة العريضة من الفئات مع أفكار الحزب الشيوعي العراقي في بناء القطاع العام وتهيئة الطبقة العاملة وتطوير إمكانياتها وتطوير القطاع الصناعي والزراعي ودعم فقراء الفلاحين والكادحين وبالتالي بناء الاشتراكية .

أمام هذه المتغيرات في السلطة وحزب البعث لابد ان تتغير القوانين والقرارات بما يتلاءم مع التوجه للنظام في السيطرة والاستحواذ والهيمنة على مفاصل الدولة وبما فيها الطبقة العاملة العراقية وهي القوة الفاعلة في الساحة من حيث العدد والإمكانيات والتنظيم النقابي والوعي والإدراك لمصالحها.

في نفس الوقت تميز النظام بنهج ثابت من الممارسات القمعية الدموية والاعتقالات والإعدامات والقتل والتخويف والإهانة وإذلال الإنسان والخط من قيمته وأصبح المواطن مهان الكرامة لا يستطيع ان يغير شيء بل لا يستطيع ان يتحدث مع عائلته خوفا من أجهزة النظام ومخابراته المتيقظة دائما ضد شعبها ومن ابرز ميزات النظام الدكتاتوري- نظام سلطة الحزب الواحد ، نظام دموي ذو أساليب فاشية. النظام يريد إدماج النقابات وإلحاقها بجهاز الدولة. وأهم مزاياه هي :

- نظام الحزب الواحد
- معادي للديمقراطية

- معادي لطموحات الشعب الكردي وشوفايني في أفكاره وأساليبه.
- ضمت القاعدة الاجتماعية للسلطة من الطفيليين والبرجوازيين البيروقراطيين .
- نظام ديماغوجي في ممارساته .
- اتباع سياسة معادية للدول العربية لاسيما (سوريا واليمن الديمقراطية)
- استعمال سياسة تبعية الشعب في كل مرافق الدولة الرسمية وشبه الرسمية
- تطبيق فرض سياسة الهيمنة الكاملة فكريا وسياسيا وتنظيميا على المؤسسات العسكرية، وإزالة تأثير القوى الوطنية والتقدمية عليها⁽²³³⁾.. الخ.
- هذه القوانين التي صدرت كانت تخدم النظام وزبائنه وخدمة لأصحاب الأموال من الأغنياء والذين أصبحت مصلحة بالنظام وقوانينه هذه البرجوازية البيروقراطية لها مهمة الحفاظ على هذا النظام ونهجه المعادي لمصالح الطبقة العاملة والكادحين من أبناء شعبنا.

(233) فيصل الفؤادي الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح دراسة اولية ص 122

المطلب الأول

قانون العمل رقم 151 وقوانين أخرى

صدر قانون العمل 151 في آذار 1970 بعد ان تم إقراره من قبل لجان متخصصة وكذلك الحكومة العراقية آخذين الاعتبار بالقوى السياسية الأخرى ومنها الحزب الشيوعي العراقي وملاحظاته في هذا الإطار. وقد عبرت القوى السياسية والديمقراطية بتقدم بنوده في تلك المرحلة ولكنه يحتاج إلى التطبيق العملي. وكان إصدار هذا القانون من أجل انطلاء سياستهم الجديدة المبنية على الاستحواذ والسيطرة والانفراد في قيادة الطبقة العاملة ونقاباتهما وبالتالي على الاتحاد العام للنقابات. وبرغم ان قانون العمل جاء بعد نضال الطبقة العاملة وقواها السياسية في إيجاد قانون يخدم الطبقة العاملة أمام الاستغلال من قبل أرباب العمل. وقد أثبت التطبيق العملي لقانوني العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي، ان النظام الدكتاتوري لم تهمه مصلحة الطبقة العاملة، بقدر عزلها عن تاريخها النضالي المجيد.

يحتوي قانون العمل على 18 فصلا تتضمن المبادئ الأساسية ومصطلحات عامة عقد العمل وإنهاؤه، الأجور وتحديدها وأوقات العمل والراحة والإجازات والأعياد وتنظيم عمل النساء ومنازعات العمل والإضراب المشروع وأحكام خاصة بالعاملين في قطاعات العمل العامة والتنظيم النقابي وأحكام انتقالية ومتفرقة⁽²³⁴⁾.

فبالنسبة لقانون العمل رقم 151 لعام 1970 والذي من المفترض ان تغطي أحكامه ونصوصه العلاقات الجديدة (الواسعة النطاق)، ان هذا القانون في الحقيقة قد جمدت أحكامه بالنسبة لقطاع واسع من أبناء الطبقة العاملة من الناحية العملية ممن ارتبط وجودهم بتنفيذ الخطط الاقتصادية الجديدة⁽²³⁵⁾، وذلك لمصلحة الفئات الرأسمالية الطفيلية الجديدة ومن المقاولين المحليين والشركات الاحتكارية. وقد تجسد ذلك التجميد بإصدار قانون جديد (قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى) الذي اعفى الشركات الرأسمالية وكبار المقاولين من تطبيق القانون.

(234) سيف القيسي الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر من عام 1968 إلى 1979 ص 295

(235) إبراهيم حسين مصدر سابق ص 73

في 16 تموز 1970 تم تشريع دستور مؤقت، تعرف مادته الأولى، العراق جمهورية ديمقراطية ذات سيادة. وقانون العمل رقم 151 نفس السنة تبعه إصدار قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 39 في 1 نيسان 1971. كان النقاش حول القانون. وقد ساهم الشيوعيون في مناقشته. وقد أصدر الحزب في 5 تموز 1970 موقف الشيوعيين منه. ففي الوقت الذي رحبوا فيه بأخذ المشروع لبعض الملاحظات المطروحة على المسودة بعين الاعتبار ويحمل في طياته موقفاً طبقياً، يبدون اسفهم لان الجزء الأخير من المشروع تجاوز تلك الملاحظات. لكن القسم الأخير هو الجزء المركزي لأنه يتناول التنظيم النقابي⁽²³⁶⁾.

تتعلق الملاحظات الجوهرية بقضية تحديد طابع المرحلة، وبوجه عام لقضية الديمقراطية ومفهومها. فالمادة الثانية من القانون (الباب الأول، المبادئ العامة) تعلن بالتوافق مع الدستور الذي تم تشريعه في اليوم نفسه. ان التضامن الاجتماعي هو القاعدة الأساس لعلاقات العمل ويتحقق في القطاع العام بسبب القضاء على الاستغلال وعدم خضوع الإنتاج للمصالح الشخصية الأنانية. وبسبب الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والإدارة المشتركة للمشاريع من جانب الدولة والعمال. يقول جاك كولان، وفي هذا السياق سرعان ما تحول النقاش عن دور وموقع النقابات إلى سجال بين الحزب الحاكم والحزب الشيوعي العراقي، نظرا لما ينطوي عليه مضامين سياسية أكثر شمولاً⁽²³⁷⁾.

ويعتبر قانون 151 لسنة 1970 وقانون التقاعد 39 لسنة 1971 وما تضمناه من مواد لصالح العمال هي افضل من حيث المبدأ، مقارنة مع قوانين العمل رقم 72 لسنة 1936 وقانون رقم 1 لسنة 1958 وغيرها من القوانين والأنظمة التي صدرت في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات.. ولكن العبرة كما يقول المثل ليست بالإصدار بقدر ما تكون في التطبيق! احدى الدلالات التي تقدم بها ليثبت تقدميته وحسن نياته ازاء الطبقة العاملة⁽²³⁸⁾.

(236) جاك كولان النهج العدد 10 الصادرة في عام 1985 ص 17

(237) المصدر السابق ص 21

(238) الثقافة الجديدة عدد 408 أيلول 2019 ص 75

دافع الشيوعيون العراقيون عن وجود حركة نقابية مكافحة ومستقلة عن الأحزاب السياسية بما في ذلك حزبهم. ليست الحركة العمالية قط حركة هذه المجموعة السياسية من العمال أو تلك على حساب الجماعات الأخرى. ولا تتخذ أبدا طابعا سياسيا محددا، لأنها حركة كل العمال بغض النظر عن آرائهم السياسية، ولأنها تهدف إلى تحسين شروط حياتهم ضمن الاطار العام للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة. إنها الجهد المشترك من جانب العمال لبيع قوة عملهم في افضل شروط ممكنة. ويضيف لكن هذا لا يعني ان على حركتنا البقاء بمعزل عن القضايا العامة التي تواجه القطر.. فشروط عمل وحياة العمل، تتأثر بالشكل الذي يتخذه التطور السياسي في البلاد⁽²³⁹⁾.

كان مفهوم الشيوعيين من خلال قانون العمل وطرح ارائه ومناقشة فقرات هذا القانون 151. حيث صدر كراس (تتعلق الملاحظات الجوهرية بقضية تحديد طابع المرحلة، وبوجه عام بقضية مفهوم الديمقراطية. فالمادة الثانية من القانون (الباب الأول المبادئ العامة تعلن بالتوافق مع الدستور المؤقت الذي تم تشريعه ان (التضامن الاجتماعي هو القاعدة الأساس للعلاقات العمل ويتحقق عمليا.

أ- في القطاع العام، بسبب القضاء على الاستغلال ووجود مصلحة جماعية في المشروع، وبسبب الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والإدارة المشتركة للمشاريع من جانب الدولة والعمال.

ب- في القطاع التعاوني، بسبب القضاء على الاستغلال ووجود مصلحة جماعية في المشروع، وبسبب الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والإدارة الجماعية الديمقراطية للمشروع والتوزيع العادل للإنتاج على جميع العاملين حسب كمية ونوعية الجهد المبذول.

ت- في القطاع الخاص، نظرا لتحديد الاستغلال بقوة القانون، وتنظيم علاقات العمل على أساس عقد متوازن، متكافئ وعادل بين أرباب العمل والعمال يأخذ بنظر الاعتبار مساهمة العمال في إدارة المشاريع.

(239) جاك كولان النهج عدد 10 ص 21 وهو مستل من دراسات في الحركة النقابية للنقابي ارا خاجادور مطبعة بغداد لسنة 1960 ومن منشورات اتحاد العمال الصحيفة الناطقة بلسان الاتحاد العام لنقابات العمال.

وحول قانون العمل، النقد موجه إلى الباب السادس عشر من القانون الذي يتناول التنظيم النقابي اذ يبين الكراس ان هذا الباب هو الأكثر تعبيراً عن جوهر أي تشريع ويكشف عن مدى (إقرار النظام السياسي بمكتسبات العمال وبأهمية دورهم الاجتماعي.. كما ان القانون يعطي "الوحدات الإدارية" أولوية على وحدات العمل، بمعنى انه ينص على إقامة نقابات مهنية على مستوى كل محافظة، ومن ثم تتجمع النقابات في اتحاد لنقابات الوحدة الإدارية. وعلى المستوى الوطني تجمع النقابات العامة نقابات المحافظات المهنية حسب فروع الصناعة. وأخيراً يقوم الاتحاد العام لنقابات العمال بتوحيد اتحادات المحافظات والنقابات الوطنية العامة⁽²⁴⁰⁾.

وقد عارض الشيوعيون هذه الصيغة التنظيمية، وطرحوا بدل ذلك هيكلًا يستند إلى وحدة العمل . وينطوي هذا المقترح على الحق في اختيار نوع النقابة الملائمة لكل حالة. وتبنوا على المستوى الوطني، فكرة قيام اتحادات مهنية توحد النقابات القاعدية أي كان شكلها. وتتجمع هذه الاتحادات كلها ضمن الاتحاد العام لنقابات العمال. كما تبنى الشيوعيون مبدأ التصريح التلقائي لتشكيل النقابات عبر عملية تسجيل بسيطة تراعي توافق تشكيل النقابة مع أحكام القوانين.

واقترحوا أخيراً الإجراءات الكفيلة بجعل الجمعيات العمومية للنقابات التي يعتبرها القانون السلطة العليا، تلعب هذا الدور بشكل فعال. أي ان النقابات تأخذ دورها كنقابات مستقلة. وهذا المنطلق يأتي من ميثاق الحقوق النقابية التي طرحها الاتحاد الدولي للنقابات في المؤتمر الثالث عام 1953 وصادقت عليه الجمعية العمومية في وارشو 1954. كما أشار الحزب الشيوعي العراقي واعتراضه على بعض مواد الفصل التاسع (أوقات العمل والإجازات) منها المادة 107 ويرى ، ان تخفيض ساعات العمل إلى 7 ساعات يوميا ويكون العمل الليلي 6 ساعات ومدة العمل المختلط ب 6 ساعات ونصف واعتراض على المادة 120 من المشروع واقترح ان تستمر الإجازة المرضية للعامل حتى يشفى باجر

(240) مجلة النهج العدد 10 لسنة 1985 ص 29.

كامل⁽²⁴¹⁾. وقد قدم الحزب الشيوعي كثير من الملاحظات والرأي النهائي (ثمنوا مضامين القانون مقارنة بقوانين العمل في عموم الشرق الأوسط عل الرغم من ملاحظاتهم ذات المضمون الطبقي⁽²⁴²⁾).

سمات قانون العمل

أولا- يعتبر من القوانين المتقدمة نسبيا منذ تأسيس الدولة العراقية.
ثانيا - قوة القانون بعقوبة كل من يخالف أحكام هذا النظام وبنوده.
ثالثا- اعتبر مشاركة الطبقة العاملة وممثليها أساسا في تحمل المسؤولية في التنظيم وإدارة المشاريع.
رابعا- أوجب القانون إنشاء مؤسسة عامة اسند المسؤولية الأساسية فيها للطبقة العاملة وجعلها صاحبة الصلاحيات في تشغيل عموم فئات العمال وفي مختلف قطاعات العمل.
خامسا- ألغى القانون عقود العمل المؤقتة ومنع إنهاء عقد العمل في جميع مرافق العمل.
سادسا- أبرز ما في القانون انه شمل جميع فئات العمل دون اي استثناء وقضى بوجوب ضمان جميع العمال تجاه المرض وإصابات العمل ومكافأة نهاية الخدمة وتقاعد العجز والشيخوخة.

إضافة إلى وجود محاكم للعمل تتكون من قضاة مستقلين ويكون الحضور ممثلين عن أصحاب العمل وممثل عن العمال وحضور الادعاء العام وغير ذلك. كما أعطى للوزارة وللاتحاد حق الاستيلاء على إدارة المشروع ومتابعة العمل والتعويض، فيما اذا استمر تمرد أصحاب العمل عن قرار محكمة العمل العليا اكثر من يومين بعد مباشرة العمال والاعتصام أو الإضراب⁽²⁴³⁾.

وحول الإضرابات يشير الكراس إلى ان الحريات النقابية والسياسية للطبقة العاملة لا يمكن فصلهما، فحرمان الطبقة العاملة من احدهما يقود إلى حرمانها من الأخرى. ويوجه الكراس النقد إلى القانون الذي يحرم عمليا حق الإضراب والاعتصام والتظاهر، اذ يقيده ويحصره في حالة المشروع، الخاص الذي يمتنع عن تنفيذ القرارات الصادرة عن

(241) سيف عدنان القيسي الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر 1968 - 1979 ص 55.

(242) المصدر السابق ص 58.

(243) قانون العمل 151 لسنة 1970 ص 108 و109

محكمة العمل وبشرط الحصول على موافقة مسبقة من وزير العمل. ويعتبر هذه الإجراءات رجعية بالمقارنة مع تشريعات البلدان التقدمية وبعض البلدان الرأسمالية. كما إنها تتناقض مع الالتزامات التي وافق عليها العراق بموجب موثيق منظمة العمل الدولية (244).

ومع التقيد من قبل السلطة على الإضرابات ووضعت جملة من القوانين للحد من نشاط العمال والقاء القبض على لجان الإضراب.. وملاحقتهم في المصنع أو المشروع أو البيت والعائلة وتأجيج مشاعر عائلة العامل تجاهه، بالإضافة إلى متابعة انعكاسات الانتظار على الوضع النفسي وعزل العمال الطليعيين عن سياجهم من العمال وانتظارهم لحظة انفجار البركان وصوت الرعد المدوي بساعة التنفيذ.... لان للإضراب شفافية خاصة وظرفا مناسباً لدى العمال (245).

ومع كل ذلك وخلال الفترة الممتدة بين عام 1968 الى 1978 جرت إضرابات عمالية واسعة اغلبها في الشركات الإنشائية ولم يحدث إضراب في المؤسسات التقليدية كالميناء والسكك والنفط والكهرباء والتي تشير لها مجلة الثقافة الجديدة ، ومنها (إضراب عمال شركة باتا عام 1968، وعمال سبع البور في بغداد في عام 1972 وكانت مطالب مهنية والتي على اثرها فصل عدد من العمال. وعمال معمل الورق في القرنة في البصرة وكان احتجاجاً على ظروف العمل وقدم 600 عامل استقالتهم مرة واحدة وتحققت مطالبهم. في عام 1974 إضراب معمل الزجاج في الرمادي من اجل مطالب مهنية، في عام 1974 عمال الحديد والصلب في البصرة احتجاج على تحقيقات الهوية دام الاحتجاج عدة ساعات في عام 1975 عمال شركة بكتل الأمريكية في مرحلة الخط الاستراتيجي للنفط البصرة وكان من اجل تحقيق مطالبهم في النقل وتحسين ظروف العمل، وفي عام 1976 عمال الإنشاء في محطة التوليد الكهرباء وكان احتجاج طبقي ومهني حيث تم نقل 14 عامل إلى أماكن أخرى وعلى اثر الإضراب أعيد العمال إلى عملهم. وهناك العديد من الإضرابات (246).

(244) النهج العدد 10 ص 29

(245) الثقافة الجديدة عدد 408 أيلول 2019 ص 86.

(246) المصدر السابق ص 90.

المطلب الثاني

اعلام الحزب الشيوعي

لعبت صحافة الحزب، طريق الشعب 16 أيلول 1973 والفكر الجديد 18 حزيران 1972 والثقافة الجديدة نيسان 1969 دورا كبيرا في دعم طروحات الحزب السياسية والثقافية إضافة إلى تبني مطالب الجماهير من العمال والفلاحين والمرأة والفئات الأخرى وكان نصيب العمال الأكثر عبر الصفحات المخصصة للعمال وحياة الشعب والمقابلات مع النقابيين التاريخيين والدراسات عن تاريخ الحركة النقابية ونضالها وكذلك واقع والعمال في المؤسسات الإنتاجية. إضافة إلى المشاكل التي تعيق عملهم وظروف الطبقة العاملة والكادحين بصورة عامة. نقل الواقع في تلك المؤسسات والمعامل الإنتاجية وغير ذلك. وقد عكست صحافة الحزب ذلك الواقع ونقلت أوضاعهم الاجتماعية والمعاشية وفضحت الانتهاكات التي تمارسها الإدارات بحقهم وتطالب بتطبيق نصوص القوانين والأنظمة العاملة العراقية. (بقيت طريق الشعب تصدر علنية حتى 5 نيسان 1979 وكان معدل ما يطبع منها يتراوح بين 20 و 25 ألف نسخة. اما جريد الثورة و الحزب الحاكم فكانت تطبع ما يقارب 60 ألف نسخة (لا بد من الإشارة انها كانت توزع على القوات المسلحة، فيما كانت تمنع طريق الشعب في القوات المسلحة، واصبح تداولها أو توزيعها يعرض صاحبها إلى السجن والإعدام كما حدث إلى 31 من العسكريين في ايار 1978 (247).

كانت طريق الشعب منبرا تنويريا وتوعويا ومحركا ومنظما حتى بات استمرارها في الصدور امر لا تطيقه الحكومة فأمرت بإغلاقها كما أسلفنا، بعد ان فشلت في وصولها إلى الجماهير ومنهم العمال الذين ابتكروا مختلف الطرق والأساليب بقصد إدخالها إلى معاملهم. وكان للعمال الشيوعيين والديمقراطيين الدور الكبير في ذلك. والذين تعرضوا

إلى الاعتقال والمطاردة من إدارات المعامل ولجانهم النقابية. خاصة وان طريق الشعب فضحت أخطار التوجه الرأسمالي للنظام وتكره لمصالح الشعب وقد شملت الحملة الإرهابية والقمعية الآلاف من العمال وفئات الشعب الأخرى.

فقد قامت صحافة الحزب بمتابعة دقيقة لأوضاع الطبقة العاملة العراقية ومطالبها السياسية والنقابية وظروف حياتها وجرى تسليط الضوء على التطورات الجديدة في بنيتها مع التركيز على ضرورة الحفاظ على وحدة الطبقة العاملة ووحدة الحركة النقابية العمالية بالارتباط مع توفير الديمقراطية السياسية والنقابية للعمال من اجل تعزيز دور الطبقة العاملة وقدرتها على حماية مصالحها الطبقيّة في ظروف صراع طبقي حاد استخدمت فيه السلطة كل الوسائل المتوفرة لديها لتخريب الحركة النقابية وتضليل العمال وتفتيت وحدتهم وبالملموس جرت معالجة مئات القضايا التي تتعلق بالأجور والسكن وظروف الحياة العمالية وأوضاع الفئات العمالية، نساء وشبيبة العمال وكذلك مسائل تشغيل الأحداث وتطبيق قانون العمل والجهات التي تخرقه في المصانع والمؤسسات العائدة للدولة أو في القطاع الخاص.

وكانت طريق الشعب لها صفحة أسبوعية باسم (حياة العمال) ويشرف عليها مكتب شؤون العمال المركزي. ففي افتتاحية الصفحة بتاريخ 1976/10/28 وتحت عنوان (المباريات الاشتراكية أسلوب فعال ومجرب لزيادة الإنتاجية) أشارت إلى دور المباريات في أحداث تحويل نوعي في عملية الإنتاج وللحوافز⁽²⁴⁸⁾، وسنأتي إلى ذكره في الصفحات القادمة. وتابعت تطور الطبقة العاملة نوعاً وحجماً حيث أصبحت الزيادة الكبيرة في العمالة الوافدة. أصبح حجم الطبقة العاملة ثلاثة ملايين عام 1977 من 2324000 اي عام 1968. (في عام 1976 كان عدد النساء 96 ألف امرأة منهن 5000 في القطاع الخاص اما عدد الأجانب فقد بلغ 16000 ألف عامل عام 1975 ثم بعد سنتين أصبحوا المصريين 160000 ألف ثم 700 ألف عام 1980⁽²⁴⁹⁾).

(248) جاك كولان النهج عدد10 الدولة والحركة النقابية في العراق 1968 إلى 1978 ص 41

(249) عصام الخفاجي الدولة والتطور الرأسمالي ص 62

حاول الحزب الشيوعي العراقي الدفاع عن العمال من خلال صحافته العلنية، طريق الشعب حيث كرست صفحات خاصة للعمال باسم صفحة العمال والفلاحين والتي تعكس نضالات العمال ومطالبهم الاقتصادية وأوضاعهم الاجتماعية والمعاشية. وأغلقت الصحيفة كما أشرنا في نيسان 1979 بعد فشلت محاولة توزيعها. لقد تم اعتقال وتعذيب مئات العمال الشيوعيين حيث تعرضوا للملاحقة البوليسية والمطارادات من إدارة المعامل والمصانع من قبل أعضاء اللجان النقابية الرسمية وممثلي حزب السلطة ودوائر الأمن.

المطلب الثالث

العمل والإنتاج في أيام الجبهة الوطنية 1973

لقد تمتعت الحركة الجماهيرية ببعض من الحرية النسبية، لكن الممارسة الفعلية للحزب الحاكم لم يطرأ عليها غير تعديل طفيف. وظلت الإجراءات المتفق عليها لتوحيد المنظمات الجماهيرية على أسس ديمقراطية بعيدة عن التطبيق. وعوض ذلك كان الأسلوب المتبع من جانب الحزب الحاكم هو فرض سلسلة من الإجراءات كأمر واقع. وعلى صعيد المؤسسات كان التعديل المهم الوحيد للدستور المؤقت يتعلق بسن قانون 11 آذار 1974 الذي أقر الحكم الذاتي لكرديستان. ولم تنقطع إجراءات الإرهاب التي تعزى إلى عناصر غير منضبطة. وكانت شبكة السيطرة على البلاد تتعزز أكثر فأكثر.

في عام 1975 انعقد المؤتمر الأول للمجالس المشتركة لتنظيم العمل وهي مجالس المشاريع التي تشغل أكثر من ثلاثين عاملاً، يمنحها القانون صلاحية تنظيم تنفيذ الخطط.

وفي عام 1976 أخذ موضوع إنتاجية العمل موقعاً مركزياً في النقاشات الدائرة. فقد اتفق الحزب الشيوعي مع الحزب الحاكم على نقطة واحدة هي انخفاض إنتاجية العمل بدرجة كبيرة فهي تمثل 12 و 5 من المتوسط العالمي.

في شباط 1976 تم تنظيم ندوة كبرى حول تلك الموضوعات حضرها صدام حسين وشارك فيها أعضاء من المجلس قيادة الثورة والمسؤولين في الحكومة ومدراء المشاريع وقادة الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الفلاحين.

وتم تناول القضايا السلبية فيها من خلال شعارها (ندوة- العوامل المؤثرة في انخفاض إنتاجية العمل)، حيث تؤكد الندوة إلى ضعف انضباط ووعي العمال وبإضافة إلى ذلك ثمة مشكلة القرارات المركزية للدولة في إدارات المشاريع، أي مشكلة تطويق العمال. كانت الاستبدادية تفوح منها رائحة التهديد بالعقوبات⁽²⁵⁰⁾.

(250) جاك كولان النهج مصدر سابق ص 40

وعلى عكس ذلك كانت مداخلات بعض الشيوعيين الذين ساهموا في الندوة تتناول المسألة من جانبها الإيجابي أي من زاوية العوامل التي تساعد على زيادة الإنتاج (لقد أشار ممثل الحزب الشيوعي في الحكومة إلى عدم إمكان معالجة مشكلة انخفاض إنتاجية العمل باكتفاء بإلقاء الأسباب (كما فعلت الوثيقة التحضيرية) على التأخر والذهنية وثقل العادات والتقاليد والزيادة السريعة في حجم الطبقة العاملة مؤخرًا التي جاءت من الريف، وتشريعات العمل ومشاكل البيئة وموقف التنظيمات النقابية وموقف العامل من العمل الموصوف بلا أو بالية وضعف تأهيل الكوادر وفرق العمل والعمال والنساء والتناقضات الإدارية والنقابات) ويضيف ممثل الحزب، لا يمكن معالجة المشكلة من زاوية غياب الرقابة والتفتيش التي هي من مهمات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحدها). ويقترح ممثل الحزب الشيوعي استلزام تجارب البلدان المتقدمة في مختلف الحقب ومختلف النظم الاجتماعية، ولكن دون الوقوع في فخ نسخ النماذج. ويأتي ذلك بالتخطيط المركزي هو ضرورة تطبيق معايير الريعية على كل وحدة الإنتاج⁽²⁵¹⁾.

اما الدرس الثاني، فهو ضرورة إدخال حوافر مادية ومعنوية للإنتاج. ومن هنا، هناك تناقض واختلاف بين طرح الحزب الشيوعي مع طرح السلطة (وقد قاطع صدام حسين أكثر من مرة ممثل الحزب أثناء حديثه). ويؤكد ممثل الحزب في حديثه ضرورة إعطاء الحوافز المادية وليس فقط المعنوية للعاملين المنتجين. ويمكن ان يساهم في استبدال الأجر حسب وقت العمل بالأجر حسب كمية الإنتاج. ولابد من التخلص من العقوبات التي تؤثر على العمال والانتقال إلى المكافآت للمبدعين والمجدين واللجوء إلى المباريات ضمن المشروع الواحد (نقلت المحاضر كاملة للنقاشات جريدة العراق اليوم بالفرنسية العدد 11 في 20/10/1976 وكذلك طريق الشعب وجريدة الثورة.. وقد كتبت جريدة طريق الشعب في افتتاحيتها (المباريات الاشتراكية أسلوب فعال ومجرب لزيادة الإنتاج) وفي هذا الجانب إعطاء الحوافز المادية والمعنوية وتأثيرها على هذه المبادرة. فهي كما تقول الجريدة تعزز التعاون والتعاقد بين العمال مما يقوي وحدتهم وتضامنهم الأخوي وينمي الممارسات الديمقراطية.. (28/10/1976). ونشير هنا ان بعض الطروحات للحزب الشيوعي العراقي اخذ بها في ندوة أيلول 1976.

استخلصت صحيفة الحزب طريق الشعب في آب 1978 في مقترحات، لخطة توسيع مساهمة العمال في تخطيط الإنتاج، واكد على ضرورة توفير الشروط الملائمة لتهيئة عملية التنظيم لها. وقضية الديمقراطية احدى الحلقات والتي تقود نحو نتائج تخدم سير الإنتاج ورفع الإنتاجية وتطوير شروط العمل وتحسين حياة العمال ويعتمد هذا المناخ والممارسات الديمقراطية في مجرى عملية الإنتاج، وتؤكد الجريدة على (ان توسيع دور الطبقة العاملة في الإنتاج هو ركيزة مهمة لتوسيع دورها على مستوى المجتمع ككل)⁽²⁵²⁾.

المبحث الرابع

نشاط الحزب الشيوعي العراقي

كان دور الحزب الشيوعي في التوعية ورفع مستوى العمال المهني والسياسي والفكري وكذلك تنظيميا من خلال الدورات وإعطاء المثل في التضحية والإيثار.

كما ركز الحزب على الظروف التي يجب النضال من أجل تحسينها لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعمال. وهنا نشير إلى أهم المجالات التي تؤثر في حياة العامل – الأجر وتحسينها، ظروف العمل، والخدمات العمالية من توفير سكن ونقل، والتأمينات الصحية والضمان الاجتماعي إضافة إلى النضال من أجل تهيئة الأجواء الديمقراطية والحقوق ضمن إطار قانون العمل الساري.

وقد عبر الحزب في الكثير من المرات إلى ضرورة أن تكون الأجور مواكبة مع الأسعار للمواد الغذائية والوضع الاقتصادي للطبقة العاملة والكادحين، والتي تتطلب متابعة السوق ومتغيرات الأسعار وتأثيرها على المعيشة بشكل عام وخاص للطبقة العاملة.

وقد أشارت المادة 44 و 45 من قانون العمل 151 إلى قضية الأجر والامتيازات وتعويضات غلاء المعيشة والأعباء العائلية والمنح التي تضاف على الأجر تقديرا لجهود العامل في الإنتاج والعمل اليومي. كما أشارت المادة 52 إلى كيفية تحديد الأجور والحوافز المالية والمكافأة في مختلف الصناعات والمهن ومرافق العمل الأخرى، على أن تشكل اللجان من ممثلي الوزارات وممثلي النقابات ودائرة العمل. وفي المادة 57 حيث تتولى لجنة تحديد الأجور على ضوء الحالة الاقتصادية في البلاد ومستوى المعيشة العام والتطورات المتعاضمة للإنتاج الوطني.. ولتأمين مستوى عيش إنساني لائق للعامل يضمن له احتياجاته الأساسية في التغذية واللباس والسكن⁽²⁵³⁾.

(253) قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 ص27

أساليب السلطة والصراع على المنظمات الجماهيرية

لقد تداخل عمل الحزب الحاكم بالدولة وفي جميع أجهزة الدولة. وفي هذا السياق تداخلت جميع الأجهزة مع الدوائر الحكومية المنتجة والغير منتجة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، العمال والفلاحين والطلبة والشبيبة وجميع النقابات الأخرى من المحامين والأطباء والمعلمين.. الخ. وغدا التجاوز على القوانين مشرعة منذ بداية السيطرة على الحكم اي منذ السبعينات ومنها السيطرة على اتحاد النقابات لعمال العراق. ابتداء من تجاوزات المشاريع التي ينفذها المقاولون الأجانب (باسم الكفاءة) وتوسعا بما يشمل مجمل القطاع الخاص بصورة عامة.

فالحزب الحاكم اذعن لإجراء حوار واتخذ إجراءات تشريعية وتوصل إلى شكل للتحالف، لكنه استمر وأمعن في سعيه للسيطرة على المجتمع عبر كوادره من القمة والقاعدة. أما الحزب الشيوعي فقد قبل الحوار وتوصل على شكل للتحالف على أساس برنامج يضمن حدا ادنى من الضمانات وطبق ممارسة ديمقراطية مضادة من القاعدة إلى القمة، واستند في ممارسته هذه إلى برنامج الجبهة بدءا من عام 1973، ويضيف، فتأسيس الممارسة النقابية من جانب الحزب الحاكم يصطدم برد الحزب الشيوعي العراقي الذي يطبق سياسيا مفهومه الآخر للنقابة، الهادف إلى قيام حركة نقابية ديمقراطية، تعددية ومستقلة سياسيا⁽²⁵⁴⁾.

وابتداء من عام 1974 زاد الضغط على العمال الشيوعيين (كما اشارنا) وغير العمال مجبرين هؤلاء على الانتماء إلى حزب السلطة من خلال مطالبتهم بالارتداد عن أفكارهم ومعتقداتهم مقابل إغراءات بقائهم في أعمالهم أو الحفاظ على حرياتهم أو على سلامة حياتهم. من جانب آخر ان الاجتماعات التي تقوم بها السلطة أو الحلقات الدراسية عن الإنتاجية تأخذ اتجاهها متصاعدا للتحويل إلى حلقات تربية بفكر الحزب الحاكم.

ومع اتضاح حقيقة نوايا الحزب الحاكم فأن قيادة الحزب الشيوعي العراقي بقيت تعلق الآمال على إمكانية بقاء الجبهة واستمراريتها فأقدمت على خطوة الغرض منها تطمين الحكم وإرضائه رغم إنها جاءت على حساب مصلحة الحزب الشيوعي فقامت بحل

منظماتها عام 1975 وهي رابطة المرأة العراقية واتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية واتحاد الشبيبة الديمقراطي.

وفي الخارج سحب ممثليه من المنظمات والاتحادات العالمية كمجلس السلم العالمي ومنظمة التضامن الافرواسيوي ليحل بدلا عنهم ممثلين عن حزب البعث⁽²⁵⁵⁾. ولهذا اعلن الحزب عدة إجراءات تزامنت مع بدء عوامل الردة، وافقت اللجنة المركزية على تجميد نشاط المنظمات الديمقراطية، التي كانت تضم عشرات الألوف من الشيوعيين والديمقراطيين، وتمتلك تاريخا نضاليا ونفودا جماهيريا واسعا. كما جرى التفريط بالمنابر الدولية لهذه المنظمات بسحب ممثليها من المنظمات العالمية، وتسهيل احتلالها من قبل منظمات البعث الرسمية⁽²⁵⁶⁾.

قام حزب السلطة حزب البعث بتسييس العمل النقابي من خلال السيطرة الفكرية والميدانية والسياسية وجعل النقابات منظمة حزبية تابعة، ليس لها اي علاقة بقوانين العمل المحلية والدولية ولا بقانون العمل 151 الساري. وقد اصطدم بأفكار أخرى للنقابة من الحزب الشيوعي العراقي الذي يؤكد على قضية الديمقراطية والانتخابات وتطبيق قانون العمل وهي لا تتماشى مع ابسط أفكار حزب البعث خاصة بعد تحوله إلى حزب بيروقراطي يملك الدولة ومؤسساتها وتحول أعضائه إلى أصحاب رؤوس الأموال. هذا هو مشروع البعث الشمولي في السيطرة على مقدرات البلاد.

لقد قام النظام باعتقال أعداد غير قليلة من العمال وهذه الحملة بدأت منذ توقيع الجبهة الوطنية تموز 1973 وكان القصد منه هو تحطيم وعزل الحزب الشيوعي عن الجماهير وبالذات الطبقة العاملة العراقية وإبعاده عن الساحة السياسية. وقد استشهد العديد من هؤلاء حميد عاتي وقاسم عبد علي ومحمود مطر وهندال جادر من البصرة وعبدالرزاق احمد من بغداد وكثير من العمال والعاملات والذين صمدوا بوجه الجلادين، لان الصمود له ضريبة الموت هكذا يفكر حزب البعث الفاشي .

(255) صلاح الخسان مصدر سابق ص162

(256) تقييم تجربة حزبنا النضالية 1968 إلى 1979 التي اقرها المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي العراقي تشرين الثاني 1985

في العاشر من آذار 1978 أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بياناً مطولاً ينطوي على صرخة تحذير من عدم تجانس التوجهات الاقتصادية الاجتماعية في البلاد ثم يضيف البيان بضرورة تقييم مؤسسات الجبهة الوطنية باتجاه ديمقراطي لتحسين أوضاع البلاد وإعادة توجيهها نحو الوجهة المتوافقة مع مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية⁽²⁵⁷⁾. وكان رد السلطة باعتقال جنود شيوعيين وإعدام 31 منهم في أيار 1978 يدل على رغبة السلطة في فسخ الجبهة بإفراغها من محتواها والمضي في الحكم منفرداً.

لقد أشار تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي 1978 والذي حذر من خطر التحولات الجارية في بنية المجتمع العراقي، والأخطار التي تهدد مصالح الطبقة العاملة العراقية، وآفاق تطور العراق اللاحقة، من جراء الرأسمالية في الريف والمدينة، ودق ناقوس الخطر للطبقة العاملة العراقية والشعب العراقي، مستنهضاً هممها، وملقياً على عبائها مسؤولية الدفاع عن مكاسبها والمنجزات الكبيرة والتي حققتها بنضالها المتواصل. مما أثار حفيظة الطفيلية البرجوازية، وحلفائها من البرجوازية البيروقراطية وممثلي الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية .

تجميد العمل النقابي

بسبب سيطرة حزب البعث على الاتحاد العام للنقابات، لم يستطع الحزب الشيوعي بناء تنظيم خاص به ويعبر عنه كاتحاد موازي للاتحاد النقابات الرسمي بل اجتهد في ان العمال ينشطون داخل هذا الاتحاد، وبمعنى اصبحوا العمال الشيوعيين من ضمن العمال الذين ينتموا للاتحاد السلطة قبلوا ام لا، لان النقابة تأخذ الاشتراك أوتوماتيكيا من راتب العامل وبهذا استطاع الاتحاد السلطوي العمل بهذا الاتجاه وخضع كل العمال لقراراته وسلطته وحتى في الانتخابات(أتذكر حادثة في معمل الغزل والنسيج الصوفي في 1 حزيران (شهداء الجيش سابقا) الواقع في معسكر الرشيد) أثناء الانتخابات عام 1977 قامت احدى العاملات (زهرة) بوضع البطاقة الحمراء وهي المعارضة للنظام وقالت (ليش احنه ماعدنه صوت)، لان البطاقة الخضراء خاصة للنقابيين البعثيين. وكانت الأوراق

(257) طريق الشعب الصادرة بتاريخ 14/3/1978 وهو مستل من مجلة النهج عدد 10 الصادرة 1985 ص 44

الانتخابية بلونين، وسيحاسب بالنقل والاعتقال أو الفصل كل من لا يستعمل البطاقة ذات اللون لقائمة السلطة.

ان الظروف التي مرت على أعضاء الحزب النقابيين من العمال، العمل على التعاون والقيام بفعاليات مشتركة لمصلحة الطبقة العاملة وقد أشار لها النقابي المعروف اراخادور، استمرار توجهنا نحو التعاون والقيام بفعاليات مشتركة:

- أولا وثانيا : تصعيد نشاطنا الدعائي والتحريك المنظم لتعبئة العمال باتجاه وحدة الحركة النقابية والتأكيد على مشاركة جميع التقدميين في قيادة توجيه العمل النقابي...
- وثالثا: العمل النقابي واجب لكل رفيق عامل ومن الضروري إشراك جميع أصدقائنا ومؤيدينا في مختلف الفعاليات وباتجاه دعم النقابات..
- ورابعا: العمل على دفع اللجان النقابية لتبني مطالب العمال والدفاع عنهم..
- وخامسا الاستفادة من الوجوه النقابية القديمة وذات التجربة والخبرة النقابية والمتمتعة بثقة العمال واحترامهم.
- واخيرا عدم التطير من الصعوبات ومحاولة تذليلها بمختلف الأساليب والمبادرات⁽²⁵⁸⁾.

ويضيف ارا، وكان يحصل أحيانا في بعض المناطق ان تتحول الركائز تدريجيا إلى ما يشبه نقابة سرية معزولة، ويصعب توجيه العمال من خلالها إلى النشاط من خلال القاعدة العمالية للنقابات الشرعية القائمة واستغلال غطاءها الشرعي المهلل. فتقرر حل هذه الركائز كما تطرقنا لها . وكان الحزب قد انجز خلالها مهمة ضم العناصر الواعية إلى صفوفه كما يشير في كتابه⁽²⁵⁹⁾.

(258) ارا خاجادور مصدر سابق ص 68

(259) ارا خاجادور مصدر سابق ص 52

وبهذا الموضوع يعلق النقابي المعروف صادق جعفر الفلاحي، عندما شعر الحزب بضعف موقعه بين عمال المشاريع الصناعية وهي القاعدة الحقيقية للطبقة العاملة، عمدت منظمة بغداد إلى سحب بعض العمال النشطين من العمل وتفريغهم للعمل الحزبي، وبهذا الخصوص ابدى المكتب العمالي رأيه أكثر من مرة بأن وجود مثل هؤلاء في مواقع عمل المشاريع الصناعية افضل للحزب من تفرغهم للعمل الحزبي...، وفعلا تأكدت هذه الحقيقة حيث لم يعوض عن اي عامل سحب من مجال عمله وشيء اخر زاد من وخامة القضية، فان أجهزة السلطة تعلم انسحاب هؤلاء العمال يعني جعلهم كوادر حزبية فكانت تعتقلهم أو تبت الشكوك حولهم فتحرمهم من الحزب وتحرم الحزب منهم⁽²⁶⁰⁾. وبالتالي لم يبق للحزب الشيوعي في المعامل الإنتاجية تنظيم نقابي موازي للنقابات الرسمية، بل عمال نقابيين وهم أصدقاء له أو أعضاء فيه.

القادة النقابيين من حزب السلطة

اغلب القادة في اتحاد نقابات العمال هم من حزب البعث، ومنهم كوادر حزبية لا تعمل في القطاعات الإنتاجية من المعامل والمؤسسات، وليس لهم دور في هذا الانتماء بل تنفيذ سياسة الحزب الحاكم. فعندما بدأت الهجمة في عام 1978 شارك كوادر الحزب الحاكم في اتحاد النقابات. وعندما ابعدوا العمال النقابيين الشيوعيين أصبح هذا الاتحاد يرفع شعارات ليس لها علاقة بالعمال والطبقة العاملة. فبعد القطيعة رفعوا شعار اول مؤتمر لهم (تعزيز القيم الأصيلة للثورة وترجمة تقاليد الحزب القائد إلى ممارسة للنضال اليومي للطبقة العاملة وتعزيز وحدة العمال العرب، هي الضمانة الثورية لتحرير فلسطين وتحقيق أهداف الأمة) وعي العمال 23 آب 1980⁽²⁶¹⁾.

(260) صادق جعفر الفلاحي وقائع سنوات الجمر ص 264

(261) تتضح ان تعيين محمد عايش رئيس الاتحاد وزيرا في الحكومة التي تم تشكيلها في 23 كانون الثاني 1977 ولا يحل محله في رئاسة الاتحاد عضو من القيادة القائمة منتخب من زملائه، بل عضو في المكتب العمالي المركزي للحزب الحاكم تم القاؤه إلى هذه المهمة من الخارج بفعل قرار حزبي (اسمه قاسم شريف)

ففي 17 تموز عام 1979 سيطر صدام حسين على الحكومة وتم إقصاء احمد حسن البكر. ثم اعدم 22 من وزراء وقادة حزب البعث بتهمة التآمر مع سوريا، ورافق ذلك إعدام ما يقارب خمسمائة آخرين⁽²⁶²⁾.

وقبلها تم طرد بعض أعضاء سكرتارية الاتحاد العام لنقابات العمال في السبعينيات، والسبب هو لانهم تأثر بمطالب العمال المشروعة كما يذكرها النقابي إبراهيم حسين والأكثر وضوحا هو قتل وإعدام النقابيين محمد عايش ووزير الصناعة ورئيس الاتحاد العام لنقابات العمال السابق وبدن فاضل السكرتير العام للاتحاد نقابات العمال وشملت الاعتقالات مسؤول مكتب العمال المركزي للحزب الحاكم محي عبد الحسين مع عدد آخر من النقابيين رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال آنذاك مؤيد عبد الله وقد اعتقلوا ووضعوا في السجون ومنهم راسم العوادي احد أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

كما ذكرنا ان المتغيرات البنيوية داخل السلطة ومنها حزب البعث غيرت في ممارسته في السيطرة والاستحواذ على الحكم.

لقد كان الصراع الطبقي بين قوى قريبة للحزب الشيوعي العراقي التي تضم العمال والفلاحين الفقراء والكادحين ومن المثقفين أمام سلطة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ذات المصالح والذي أصبح النظام الدكتاتوري الرجعي وهو يمثل الشكل المناسب والملائم لتحقيق مصالح الفئات الطفيلية والبيروقراطية منها.

ومن تلك المنطلقات وسياسة النظام أخذت بالتوجه إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول الغرب ومنها الولايات المتحدة، فاتحا الطريق أمام انفتاح رأسمالي واسع النطاق، وتحت خيمة نفوذ راس المال الغربي المتمثل بالشركات المتعددة الجنسية.

(262) كمال مجيد النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية والكويتية من كتاب سمير خليل باللغة الإنكليزية جمهورية الخوف ص 70

وقد رفع شعار (لا زيادة في الأجور دون زيادة في الإنتاج)، وهم يحملون الطبقة العاملة المسؤولية عن الإنتاج والتي أشرنا لها. وقد عملوا في استغلالها من خلال الشعارات الزائفة التي تربطها بالوطنية والإخلاص وغير ذلك. في حين تم الإيغال واستغلال الطبقة العاملة العراقية. لقد حاول النظام استغلال الطبقة العاملة بمختلف الطرق ولأساليب من خلال الشعارات الزائفة التي يطلقها (العامل الجيد هو المنتج الجيد) وغير ذلك.

مع تطور الإنتاج في جميع المرافق الإنتاجية والمعامل في القطاع العام والخاص إلا أن الأجور بقيت على حالها وفي بعض الأحيان تكون الزيادة طفيفة. ويكون الاستغلال من خلال القيمة المضافة التي يحققها العامل والتي تكون من حصة أرباب العمل.

اما العمال الزراعيين فقد انخفضت نسبتهم بين عامي 1973 إلى عام 1977 وبقيت أجورهم كما هي حيث كان متوسط الأجور اليومي للعامل في عام 1978 - 1980 هو 980 دينار و350 فلساً⁽²⁶³⁾.

هجرة العمال

مارس النظام سياسة شوفينية منذ بداية سنوات حكمه. فعمد في عام 1970 التهجير عشرات الألوف من السكان (الأكراد الفيلية) بحجة أصولهم الإيرانية واستمرت هذه الحملة واشتدت عام 1978 وعام 1979 واصبح العديد (المئات) من أبناء الطبقة العاملة خارج وطنهم يعيشون مع غيرهم معاناة حقيقية أوجدتها ظروف المهجر والاضطرار للعمل بأقصى الشروط وأجور ادنى لغرض تأمين لقمة العيش⁽²⁶⁴⁾.

(263) إبراهيم حسين لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية ص 72

(264) ومن النقبائين المعروفين عبد الكريم احمد وعبد الله عثمان وكاطع جبار سلطان وخولة مريوش وعبد الرحمن الخالدي ومحبس معرض (ابو رائد) وهناك الكثير من النقبائين الذين لعبوا دور كبيرا في خدمة الطبقة العاملة .

ان نهج النظام الإرهابي المتميز واستخدامه أجهزة قمعية متنوعة ومتطورة وممارسات فاشية في ضرب ابسط أشكال المعارضة وفي انتهاك حقوق الإنسان إلى جانب نهج الحزب الحاكم في تبغيث المجتمع ومعاداة القوى الوطنية وتساعد حملات الإرهاب والبطش ضد الشعب الكردي من تعريب وتهجير وحرق للقرى. كل ذلك استوجب التوصل إلى الاستنتاج باحتمال الافتراق بين حزبنا وحزب البعث الحاكم ان لم نقل حتمية الافتراق، واحتمال عدم إمكان بلوغ أهداف حزبنا الأساسية دون اللجوء إلى العنف المضاد كأسلوب رئيس لمواجهة عنف النظام⁽²⁶⁵⁾.

نتيجة الحملة التي قام بها النظام للقوى الديمقراطية ومنها الحزب الشيوعي العراقي والمستقلين الديمقراطيين، وقع ضحية الممارسات الفاشية الألوف من العمال بين الاعتقال والسجن والتعذيب والهجرة إلى الخارج ممن ساعدته الظروف الاجتماعية والاقتصادية على المغادرة مضطرا. حيث هاجر إلى دول الجوار سوريا ولبنان وبلغاريا والدول الاشتراكية الأخرى. كانت هذه الهجرة كبيرة خاصة بين العمال من هم المختصين وذوي الخبرة والمهندسين مما أثر على عمل بعض المؤسسات والمعامل الإنتاجية. وقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية في ايلول 1980 لتزيد من هذه الهجرة وشملت عوائل بأكملها. خاصة عندما اصبح العمال الشباب وقود لتلك الحرب، والتي كانت اثارها كبيرة على الوضع بشكل عام⁽²⁶⁶⁾.

العمالة الوافدة

نتيجة خروج أعداد كبيرة من العمال، والتحاق عشرات الآلاف من العمال في الحرب العراقية الإيرانية. برزت ظاهرة استخدام العمالة الوافدة بشكل كبير منذ منتصف السبعينيات من العمال العرب والأجانب والأكثرية من العمال المصريين. (لقد عززت

(265) مشروع تقييم حركة الأنصار للحزب الشيوعي العراقي ص4.

(266) إبراهيم حسين مصدر سابق ص77.

الحرب ظاهرة استخدام العمالة الوافدة بشكل كبير بعد بروزها في أواسط السبعينات وزاد عدد العاملين العرب والأجانب عن مجموع الطبقة العاملة العراقية. وقد أدى هذا الوجود الضخم إلى جملة تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية أهمها تكوين جيش عمل احتياطي يضغط باتجاه تخفيض الأجور وتشنيد أزمة السكن وارتفاع الإيجارات والغلاء وإدخال ممارسات غريبة وغير مقبولة في المجتمع العراقي من قبل البعض منهم.

إن ذلك يتطلب منا التفريق بين من يستقدمهم النظام والاحتكارات الأجنبية لأغراض سياسية وتجسسية أو من أجل الاستغناء عن قوة العمل العراقية، وبين الذين ضاقت بهم فرص العمل في بلدانهم فيسعون إلى إيجاد عمل لهم في العراق وتحتاجهم خطط التنمية فعلاً. وكذلك النضال من أجل معالجة أوضاع العمالة الوافدة بما يضمن تعزيز علاقتهم النضالية بالعمال العراقيين والاستفادة منهم في حدود حاجة التنمية الوطنية والدفاع عن مصالحهم المشروعة وتظل مهمة مستمرة أمامنا مكافحة النزعات العنصرية التي يستفيد منها النظام ويعمل على تغذيتها باستمرار، وإشراكهم في النضال الطبقي مع إخوانهم العمال العراقيين⁽²⁶⁷⁾.

وقد أكدت الحركة النقابية الديمقراطية في كونفرسها الأول على عدم استغلال العمالة الوافدة في التقليل في الأجور وتمديد ساعات العمل وأكدت على الدفاع عن مصالحهم المشروعة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية⁽²⁶⁸⁾. وقد بلغ عدد المصريين كما تذكر إحصائية الحكومة المصرية 4 ملايين و800 ألف والتي تطلب في وقتها بالتعويضات و بعضهم بالرواتب التقاعدية وغير ذلك.

(267) فيصل الفؤادي مصدر سابق ص 108

(268) المصدر السابق ص 120

الفصل الخامس

النقابات 1980 - 1990

من الحرب العراقية الإيرانية حتى احتلال الكويت

وضع النظام كثير من المفردات والشعارات لوضع الطبقة العاملة تحت السيطرة المطلقة من خلال مجموعة من القرارات والتوصيات بل القوانين، والتي أضرت بالطبقة العاملة وحركتها النقابية، إضافة إلى الإرهاب والاعتقال والتخويف وجعل من الطبقة العاملة أداة تنفيذ بدون حقوق تذكر. ولم يثن رد الفعل العمالي وال جماهيري، الذي قوبلت به تلك المحاولة من الاستمرار في السيطرة والتحكم بالتنظيمات النقابية العراقية وتسخيرها في خدمتهم. فالتجأوا إلى المناورة والإرهاب المبطن ضد العمال.

في المؤتمر السابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المنعقد في دمشق بين 24 إلى 27 أيلول 1979، قدم تقرير الاعتماد بأن عدد الطبقة العاملة العراقية ثلاثة أرباع مليون عضو وهو العدد الذي يعتمد على المصادر العراقية.

المبحث الأول

انتقال الحزب الشيوعي إلى المعارضة

مرت الأشهر الأولى من عام 1979، دون أن تستقر سياسة الحزب الشيوعي العراقي تجاه مسألة التحالف مع حزب البعث الحاكم عند خطوط قاطعة. ففيما كان يتواصل انسحاب الكوادر الشيوعية والعناصر القيادية من العمل في الواجهات العلنية، وتغلق المقرات في بغداد والمحافظات، الواحد بعد الآخر، ويتزايد عدد الذين يغادرون البلاد هم وعوائلهم.

كان هناك في المقابل من يصر على أن يبذل الحزب الشيوعي أقصى المساعي لتهدئة الأوضاع ما بين الحزبين⁽²⁶⁹⁾.

وفي نفس الوقت مرت الأشهر من هذا العام 1979 والحزب يعاني من الارتباك في عديد من أوجه نشاطه. فعدا عن كونه لم يحسم موقفه من مسألة التحالف مع البعث، فإن أوضاعه التنظيمية كانت تعاني من الاضطراب الواضح، بسبب ما طرأ من تغيرات كبيرة في حركة الكادر. كان الحزب في نشاطه وتوجهه بين شد وارتخاء. وبين هذا وذاك كان يضطرب الخطاب السياسي، وسادت الشكوكية والقلق بين صفوفه، وكان في حاجة جديدة إلى الاستقرار وجذب الأنفاس لينصرف لا إلى معالجة متاعبه القديمة وحده، بل والمتاعب الجديدة التي تولدت عن انتقال أعداد كبيرة من الكوادر والأعضاء إلى الخارج.

وقد تزايدت دعوات المنظمات الحزبية وأعضاء الحزب إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لانتقال الحزب إلى سياسة مغايرة تحفظ له كرامته، ولقد اشتدت مطالبة المنظمات ورفاق الحزب باتخاذ الإجراءات الضرورية لتهيئة الحزب للانتقال إلى أشكال أخرى من التنظيم، ولكن هذه المطالبة كانت تقابل بالإهمال من قبل قيادة الحزب، وحتى عندما بدأ الحزب باتخاذ التدابير في النصف الثاني من عام 1978 لم تكن بالمستوى المطلوب، وكان يرافقها التأكيد على التريث وعدم التطير الذي كان من حيث محتواه لا يعني الا ضعف اليقظة الأمر الذي أدى إلى تعميق الضربات الموجهة إلى المنظمات الحزبية⁽²⁷⁰⁾.

(269) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج3 ص 173

(270) تقييم تجربة حزبنا 1968 إلى 1979 ص 59 إلى 60

ويشير عزيز سباهي إلى هذه الموضوعات بالقول، لم تستجيب قيادة الحزب إلى هذه الدعوات ومنهم باقر إبراهيم، بعد مغادرة زكي خيري إلى ألمانيا الديمقراطية. ويضيف (بعد ان بدا واضحا انه لا يمكن الاطمئنان للحال التي وصلت اليها العلاقات فيما بين الحزبين. فبرغم ان مقرات الحزب ظلت مفتوحة، الا ان احدا لم يعد يتردد عليها. وكان العاملون فيها يتسربون منها بدون دعوة. كذلك أفرغت من الوثائق ولم يبق في الداخل من الوجوه القيادية سوى مكرم الطالباني الذي لازال يحتفظ بمركزه الوزاري، وعبد الرزاق الصافي عضو المكتب السياسي ورئيس تحرير طريق الشعب، وكان المقر الوحيد للحزب، وبعد ذلك أغلقت جميع المقرات الأخرى في بغداد وغيرها⁽²⁷¹⁾.

في مطلع عام 1979 دعا سكرتير الحزب اللجنة المركزية للاجتماع في براغ في ضيافة الحزب الشيوعي الجيكوسلوفاكي، للتباحث بشأن نهج الحزب... وقد انتهى الاجتماع إلى صيغة إنهاء الدكتاتورية التي أثارت بعدئذ كثيرا من الاستياء لدى بعض أعضاء الحزب وكادره واعتبرت صيغة توفيقية، ومع ذلك فقد اصر عزيز محمد والأكثرية على هذه الصيغة، ورجا الآخرين تأجيل نشر البيان حول الاجتماع بضعة أيام لإعطاء فرصة للقياديين في الداخل لاتخاذ احتياطاتهم الضرورية⁽²⁷²⁾.

ويشير تقييم سياسة الحزب (وفي اجتماع تموز 1979 قررت اللجنة المركزية تقديم شعار إنهاء الدكتاتورية تعبيرا عن الدعوة لإسقاط حكم البعث) حيث أنهت رسميا هذا التحالف مع البعث العربي الاشتراكي ودعت النضال ضد دكتاتوريته وبهذا كما يصفها سباهي أنهت مرحلة مهمة من حياة العراق المعاصر، قامت على أساس التحالف بين الحزبين وبالنسبة إلى الحزب الشيوعي العراقي تكون هذه نهاية تجربة خطيرة استمر يعاني منها ومن أثارها العميقة⁽²⁷³⁾.

في نفس السياق يشير العامل ارا، ومن هنا يتوجب إسقاط نظام رأسمالية الدولة البيروقراطية الطامعة. وتلك هي مهمة الطبقة العاملة العراقية بالتحالف مع الفلاحين وجميع الفئات الاجتماعية ذات المصلحة بالخلاص من الموت والدمار والإرهاب. ويتوجب

(271) سباهي مصدر سابق ص 170 - 171

(272) المصدر السابق ص 176

(273) المصدر السابق ص 180

إثارة وخلق حركة احتجاج نسائية واسعة، وبشكل خاص من نساء ضحايا الحرب والجبهة. ويؤكد على ضرورة التضامن من العمال العرب والأجانب مع العمال العراقيين في محنتهم⁽²⁷⁴⁾. وقد وجه الحزب إلى تشكيل التنظيمات الديمقراطية ومنها الحركة النقابية حيث أشار إلى أن التنظيمات الديمقراطية الهامة التي ينبغي العناية بتكوين ركايز لها عبر جهدنا المتواصل هذه هي الركايز العمالية الديمقراطية، فحركة العمال النقابية الديمقراطية تشكلت كضرورة موضوعية املتها ظروف الحركة النقابية في بلادنا وهدفها دفع العمال باتجاه النضال من اجل حقوقهم ومصالحهم وأهدافهم الآنية المشروعة.

ويضيف ان تضع هيئات الحزب وأعضاؤه في أولويات نشاطهم العمل على إيجاد ركايز نقابية سرية من خلال تشخيص الوجوه العمالية التي ليس لها علاقة بالسلطة ..الخ⁽²⁷⁵⁾. وضمن التوجهات العامة تشكيل فروع للمنظمات العمالية في المعامل والمؤسسات الكبيرة.

واجه الحزب عدة اشكاليات :

كيف يحافظ على التنظيم الحزبي من هجوم النظام الدكتاتوري

اتخذ الحزب مجموعة من القرارات من اجل صيانة الحزب والتنظيم. ومن القرارات التي اتخذها المكتب السياسي على ان يتجه إلى الخارج كل من قيادي وكوادر الحزب الذين يتعذر اختفاؤهم في داخل البلاد وكان تقدير المكتب ان عدد هؤلاء لن يتجاوز 20٪ من مجموع الكوادر . ووجه المكتب السياسي في ان يشرع في تنظيم خطين سريين للعمل الحزبي يتفاوتان من حيث عمق السرية في التنظيم والتحرك. تقود الأول والأكثر سرية منهما عايذة ياسين (ام علي) المناضلة البصرية غير معروفة في بغداد والتي انتخبها المؤتمر الثالث كمرشحة للجنة المركزية وتساعد ام بهار بخشان عبدالله زكنه وهي تتصف بالشجاعة والحماسة والعزيمة.

اما الخط الاخر فيقوده عزت عثمان عضو لجنة التنظيم المركزية وان يكونا الخطين في كل المحافظات ويكون الإشراف عليها عمر علي الشيخ (أبو فاروق) عضو المكتب

(274) ارا خاجادور مصدر سابق ص 59

(275) صلاح الخرسان من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق دار الفرات 1993 ص210

السياسي. إضافة إلى التوجيه في المحافظة على سرية العمل والتخلص من الوثائق الرسمية والتأكيد على سفر الكادر المعروف خارج العراق، وإبقاء عدد محدود من أعضاء الحزب المسؤولين عن بعض المفاصل منها العاملين في جريدة طريق الشعب. ويشير عضو المكتب السياسي كريم احمد إلى :

1 - توجيه الرفاق في الإقليم بإقامة فصائل الأنصار في المناطق التي تتواجد فيها قواعد (البيشمه مرگه) للأحزاب الكوردستانية التي هي الأخرى أخذت تتسلح وتقيم قواعدها على الحدود الإيرانية العراقية.

2 - تحويل الرفاق غير المكشوفين إلى تنظيمات حزبية سرية يقودها (أبو فاروق) عمر علي الشيخ.

3 - الإيعاز إلى جميع الرفاق المكشوفين بالخروج إلى خارج العراق بهدوء وبسرية تامة.

4 - استمرار الجريدة بالصدور بصورة اعتيادية مع تقليص كادر التحرير إلى أقصى حد.

5 - تصفية المقر العام ومقر بغداد من الوثائق.

6 - خروج أعضاء اللجنة المركزية، وإبقاء عدد منهم، من غير المكشوفين لمواصلة قيادة العمل والتنظيمات السرية.

7 - تنظيم السرية بين الخارج والداخل " (276)

إضافة إلى التعليمات التي أصدرها المكتب السياسي في حزيران 1978 بتطبيق إجراءات الصيانة ومنها :

- إتلاف كافة الوثائق والمستمسكات التي يمكن ان تستفيد منها السلطة مثل

محاضر الاجتماعات والندوات الحزبية ومحاضر الدورات التنظيمية والرسائل المتبادلة بين منظمات الحزب والمركز القيادي.

- إلغاء الدورات الحزبية.

- إلغاء توزيع الجريدة طريق الشعب في معظم المحافظات واتلاف القوائم التي

تتضمن اسماء المشتركين.

- منع أعضاء الحزب من مراجعة المقررات الحزبية في المحافظات واتباع أساليب خاصة للاتصال.
- اتباع أساليب ووسائل من شأنها الحفاظ قدر الإمكان على سرية النشاط الحزبي الحزبي مثل تغيير الأسماء الحركية وتبديل اماكن الأجهزة الأمنية.
- في هذه الفترة أغلقت الجريدة طريق الشعب في 5 نيسان 1979
- لقد قام النظام بحملة كبيرة ضد قواعد الحزب والكوادر في جميع المحافظات. كما قدم الوزيران عامر عبد الله ومكرم الطلبناني استقالتهم من الوزارتين.

العمل مع أعضاء واصدقاء الحزب الذين التحقوا في

الجال وخاصة منظمات الحزب في كردستان

من المعروف ان ظروف الحزب في عام 1975 وما قبلها ليس ما يرام خاصة بعد فشل الثورة الكردية، وتسليم الكثير من المقاتلين (البيشمه مركة) الى النظام. فقد حمل السلاح إلى جانب قوات الحكومة في قمع الحركة الكردية المسلحة قبل سنوات قليلة. لقد مر وقت على الحزب كانت له علاقات واسعة جدا مع جماهير الفلاحين الأكراد، الذين يفترض انهم يؤلفون عماد أية حركة أنصارية. إلا انه أضع كثيرا من نفوذه بين هذه الجماهير وبين مثيلتها في المدينة على السواء جراء بعض السياسات والممارسات الخاطئة تجاه القضايا الكردية في بعض اللحظات الفاصلة، وآخرها مسيرته البعث في حملته العسكرية للقضاء على الحركة الكردية⁽²⁷⁷⁾. ولهذا قام الحزب في إرجاع علاقته مع القوى الكردية التي بعضها ساعد الحزب في بعض الجوانب اللوجستية والتسليحية إضافة إلى ان وجود الحزب كما يقول جلال الطلبناني هو تعريق النضال والكفاح ضد النظام لان الحزب الشيوعي العراقي له تنظيمات في جميع أرجاء العراق.

إيجاد قواعد في الجبال تكون محطات يلتجأ إليها من يصب اختفاؤه من العرب والأكراد .. كيف يحافظ على الرفاق الذين سافروا إلى الخارج (بلغاريا واليمن وسوريا ولبنان وغيرها) يشير عزيز سباهي إلى (ومن المهم هنا نشير إلى ان الحزب دخل التجربة

(277) سباهي مصدر سابق ص178

هذه المرة، دون ان يحدد مسبقا دور هذا الكفاح في مجمل نشاطه، ويسبقه بتحليل لموقعه في منظومة نشاطه العام، ويثقف أعضائه جيدا بالأمر⁽²⁷⁸⁾.

ويضيف استفاد الحزب كثيرا من الخبرة العسكرية لدى بعض أعضائه من العسكريين المتقاعدين. وبعضهم كان قد خاض غمار الكفاح المسلح في الستينيات، في اطار الثورة الكردية. وكان هؤلاء من أوائل الذين زجهم للعمل في العمل الأنصاري، واكسبوا الحركة الشيوعية المسلحة سمعة كبيرة بما حققوه من نجاحات.

اي سياسة تقابل هجوم النظام الدكتاتوري على الحزب..

كيف يتم التعامل مع القوى الكردية وارجاع العلاقة معها.

ماهي الوسائل التي يتبعها ازاء هذه الاوضاع في الجانب الاعلامي.

كان الحزب في عام 1979 يواجه وضعاً فريداً، واذا شئنا الدقة والصراحة كان كالجيش المنكسر. منازلته في هذا الميدان أو ذاك معارك دفاعية في جوهرها يقصد منها في الأساس ان توفر غطاءً مناسباً للتراجع. غير ان هذه الحقيقة لم تكن مفهومة في اغلب الأوقات ولدى كل الكوادر والأعضاء كان عليه:

اولا- ان يتوصل إلى تحديد المواقف حتى في مركز القيادة. اذ كان هناك من لايزال يامل في إيجاد وسيلة للتفاهم مع الحزب الحاكم، لاسيما وان هذا الحزب لم يكف عن مناوراته في هذا الشأن.

وثانيا - ان يخوض معركة إعلامية لتوضيح أسباب ما حدث في العراق والانتقال إلى العداء. كانت تلك معركة كبيرة. فالنظام استطاع ان يؤثر على الكثير من الاعلاميين العرب والاجانب (مد أيديه في حلوق الكثيرين) و حتى بعض الأشقاء من الشيوعيين ويضيف سباهي كان على الحزب ليس كسب قناعة أصدقائه وأشقائه ونيل تأييدهم لسياساته .. بل كان يتوجب ان يصد ضغطهم المعاكس في عديد من الحالات. ويحتاج من منظمات الحزب العمل بهذا الاتجاه وأدواته الأخرى والتي تولت منظمة الحزب في لبنان في العاصمة بيروت وتولى ذلك الرفيق فخري كريم زنكنة الناطق الرسمي باسم المكتب

السياسي هذه المهمة الصعبة والتي أقام علاقات كبيرة مع المنظمات الفلسطينية والتي عبر عنها اي المهمة كريم احمد بقدرته على إنجاز كثير من المهمات ومنها الجانب الإعلامي والتي اتخذ فخري كريم له عدة أسماء منها (علي عبد الخالق وسعد احمد وأبو نبيل..) والتي حاولت السلطة في بغداد اغتياله في بيروت بإطلاق النار عليه والتي أصيب في وجهه ونقل على اثرها إلى الاتحاد السوفيتي لعلاج.

ويقول عضو المكتب السياسي كريم احمد، حول إعطاء مسؤولية لبنان للرفيق فخري كريم وتمثيل الحزب فيه. كانت المهمات التي تواجه الرفيق فخري كريم صعبة جدا، فمن جهة يجب توطيد علاقاته مع المنظمات الفلسطينية ويؤمن تدريب رفاقنا ومعيشتهم ويوطد علاقاته مع الأحزاب والمنظمات اللبنانية المختلفة علاوة على إصدار الجريدة طريق الشعب ومجلة النهج، إلى جانب تأمين المالية التي تصرف في هذه المجالات لخدمة نشاط وتحركات الحزب المختلفة، حيث أقام علاقات وطيدة مع الأخ الراحل القائد الفلسطيني البارز ياسر عرفات الذي لم يبخل بتقديم المساعدة إلى حزبنا وكذلك توطيد العلاقة مع اليمن الديمقراطية (الجنوبية) وقيادتها آنذاك، وقد بعثنا أعدادا غفيرة من الرفاق للعمل والتدريب وفتح دورة لتخريج الضباط لقيادة فصائل الأنصار⁽²⁷⁹⁾.

ان الحزب اهتم بهذا الجانب وخوض صراع الدعاية ولشد عزيمة مناضلي الحزب في وجه الهجوم الدكتاتوري على الحزب. وقد صدرت طريق الشعب العدد الأول في أواخر آب 1979 حاملا تقرير اللجنة المركزية في سبيل جبهة وطنية ديمقراطية لانهاء الحكم الدكتاتوري وإقامة نظام ديمقراطي في العراق. وحاول الحزب نقل مواقف النظام العدائية وساسته ضد الشعب العراقي والكردى ومناوراته وطالب الحزب بتوفير الأجواء الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وان تصرفات النظام وهمجته في الأساليب الفاشية التي يستخدمها ضد مناوئيه.

وقد ابدى الحزب اهتماما كبيرا خاصا بالدعاية والإعلام، وكانت تهدف منها الشد من عزيمة مناضلي الحزب في مجابه الهجوم الدكتاتوري على الحزب، وكسب تعاطف وتأييد القوى المناصرة للحرية في الخارج مع نضال الشيوعيين⁽²⁸⁰⁾.

(279) كريم احمد مصدر سابق ص 218

(280) سباهي مصدر سابق ص 188

وعلى صعيد آخر، غادر الكثير من أعضائه وأصدقائه وقياداته إلى الخارج أو إلى مناطق كردستان حيث يشير الحزب في تقييمه لسياسة الحزب لتجربة حزبنا النضالية للسنوات بين 1968 إلى 1979 الذي أقره المؤتمر الرابع المنعقد بين 10 إلى 15 تشرين الأول 1985 (لقد الحق البعث الحاكم بحزبنا خسائر فادحة على صعيد التنظيم وصفى عددا كبيرا من منظماته وكوادره، ولكنه عجز كليا عن الحاق هزيمة سياسية به، وأثبتت الحياة صحة وجهة نظر الحزب في كل القضايا التي كانت موضع خلاف مع البعث⁽²⁸¹⁾).

كما باشر النظام الحاكم في العراق بتنفيذ خطة استهدفت تصفية الحزب ومحاولة إخراجهم من الساحة السياسية ، وقد بلغ ضحايا هذه الحملة ممن أعدموا أو سجنوا أو تعرضوا للإكراه من أعضاء حزبنا وأصدقائه نحو (70) ألف مواطن⁽²⁸²⁾.

فقد غادر الآلاف منهم إلى الخارج وتوزعوا في البلدان المجاورة ومنها سوريا ولبنان إضافة إلى الدول الاشتراكية وتشنت التنظيمات، ومنهم من بقي في الداخل مختفياً أو ترك السياسة، ولهذا ليس من السهل السيطرة على مثل هذه الأوضاع أو إيصال قرارات الحزب الجديدة ، ولكن الأكثرية من القاعدة كانت تريد رد الاعتبار للحزب والعمل ضد النظام القائم من اجل استرجاع هيبة الحزب بين أبناء شعبنا العراقي وتذكيرهم بمواقفه الوطنية والقومية والأمية المشهودة، ولهذا عملوا أعضاء الحزب وأصدقائه كل ما بوسعهم من أجل ذلك من خلال مناشدة الحزب في الرجوع إلى مواقع معينة يختارها الحزب للعمل والنضال ضد هذا النظام المتعجرف .

عليه كان لابد للحزب أن يحسب الأمور بشكل دقيق لهذا الأسلوب، ومن هذه الأمور أو القضايا التي يجب أن يحسب لها وليس على شكل ردود فعل وبظرف زمني قصير هي:

أولا - مدى قبول هذا الأسلوب النضالي من قبل أعضاء الحزب ومناصريه .

ثانيا - الوضع الجغرافي أي طوبغرافية المنطقة وقدرة الحزب ورفاقه على التكيف عليها، وتأثيرها على أسلوب الحياة..

(281) تقييم تجربة حزبنا النضالية 1968 إلى 1979 ص 99

(282) الثقافة الجديدة عدد 166 ص 44

ثالثا - القواعد الثابتة والمتحركة والمفارز المختلفة ..

رابعا - العلاقة مع الجماهير وخاصة أن أبناء المنطقة الذين يتحدثون بلغة أخرى حيث ان نسبة 70٪ من الأنصار كانوا لا يستطيعوا التحدث بها ، ومدى قبول الطرف الآخر بهؤلاء الأنصار .

خامسا - قبول الأحزاب الأخرى المتواجدة في المنطقة (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني) وتضارب مصالحهم مع الحزب الشيوعي العراقي، حيث كل حزب منهم يمثل مصالح فئة أو طبقة معينة .

سادسا - أمكانية تجهيز الحركة الأنصارية بالوسائل الضرورية للحياة ومنها الملابس و السلاح والتموين وأمور أخرى .

سابعا - كيفية إبعاد الحركة الأنصارية عن أساليب النظام التخريبية في الاندساس والعمل على تخريب العلاقة بين فصائل الأنصار والقوى الأخرى أو بسبب التواجد في المنطقة الكردية بتخريبها للعلاقات مع جماهير المنطقة.

هذه الأمور وغيرها كان الحزب يحتاجها ويأخذها بنظر الاعتبار قبل عمل أي شيء، فهل استطعنا أن نهئى جزء منها أو كلها لكي نستطيع مواصلة هذا النضال أمام نظام دكتاتوري لديه كل الإمكانيات التسليحية والمادية والبشرية .

وقد لبي نداء ذلك النضال البطولي المئات بل الآلاف من المناضلين ومن مختلف الاختصاصات والإمكانيات ومن مختلف دول الشتات والتحقوا بهذه الحركة الناشئة.

ولأول مرة تتكون حركة الأنصار من أمكانيات علمية وفنية ومهنية كبيرة جدا بين أعضائها ، إضافة إلى الأدباء والكتاب وبعض العسكريين من الجيش العراقي النظامي أو من حركة الأنصار للفترات الماضية والذين كان لهم تأثيرا إيجابيا في نقل الخبرة الميدانية للأنصار الجدد والمعرفة وبأسلوب حياة الكفاح المسلح وظروف الواقع الكردستاني بكل تلاوينه .

أن الثورات كما أثبتت التجارب التاريخية وفي جميع البلدان مهما اختلفت ظروفها، ينبغي الاعتماد فيها بالدرجة الأساسية على القدرة والإمكانات الذاتية للشعب وقواه

الجماهيرية الوطنية المكافحة وخاصة الجماهير الكادحة ذات المصلحة الحقيقية للاستمرار الثورة ونجاحها.

أن الاعتماد على الجماهير الشعبية والكادحة هو ينبوع الذي يفضي إلى تطور حياة الحزب نحو الأمام كونه القوة الضامنة التي ترى فيها الجماهير أملاها والملي لحاجاتها ومتطلباتها.

التجربة المريرة

لقد دعى وناشد الحزب الشيوعي العراقي حزب البعث الحاكم بالكف عن اعتقال واضطهاد أعضاء حزبه من خلال اجتماعات الجبهة وسكرتارياتها. وكذلك من خلال اجتماع اللجنة المركزية واجتماعها في اذار 1978. لقد أشار تقيم سياسة حزبنا إلى (ان النقص في استيعاب الطبيعة المزدوجة والمتذبذبة للبرجوازية الصغيرة هو الخلفية الفكرية في عدم الوضوح في تقدير افق العلاقة مع البعث العفلي في العراق.

ويضيف التقرير إلى ان الحزب قدم وتحت ضغط البعث تنازلات جديدة، تزامنت مع بدء عوامل الردة في مجمل سياسة الحكم، من اجل الحفاظ على الجبهة وانتظارا لظروف أحسن لتطوير عملها. فأعلن الحزب (الشيوعي-الكاتب) للبعث عن عدم وجود اي تنظيم حزبي داخل القوات المسلحة، وأوعز لرفاقه المجندين بعدم القيام بأي نشاط فيها أثناء أدائهم الخدمة العسكرية. في حين كان للحزب آلاف الشيوعيين المجندين إلزاميا في الجيش، من دون تنظيم خاص بهم وتحت ضغط البعث أيضا، وافقت اللجنة المركزية على تجميد نشاط المنظمات الديمقراطية، التي كانت تضم عشرات الألوف من الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين وتمتلك تاريخا نضاليا ونفوذًا جماهيريا واسعا. كما جرى التفريط بالمنابر الدولية لهذه المنظمات بسحب ممثليها من المنظمات العالمية ، وتسهيل احتلالها من قبل منظمات البعث الرسمية، وبدلا من تنظيم حملة إعلامية للدفاع عن الحزب والاستفادة من جميع المنابر استجاب الحزب للضغط على صحافته، فخفض النقد، وتساهل في نشر خطب وبيانات المسؤولين الكبار، حتى عندما كانت تتعارض مع وجهات نظره دون مناقشتها أو الرد عليها من اجل تحصين منظماته ورفاقه

(283)

وقد أشار الحزب إلى هذه التجربة المريرة بهذا الارتداد بأن تجربة الجبهة بانها معركة طبقية تعلم منها الحزب الكثير وان شعارات الحزب قد تحولت خلالها إلى قوة مادية، اذ لم تكن المنجزات التي تحققت قبل وأثناء الجبهة بمعزل عن نضال حزبنا الشيوعي. وبالفعل تحققت كثير من الإنجازات الثقافية والصناعية والزراعية إضافة إلى الحياة الاجتماعية بتواجد الحزب بين أبناء شعبنا، ولازالت كثير من هذه المجالات تذكر بنوع من الحياة الجميلة التي مرت على العراقيين. وفي استنتاج تحالفات الحزب التي أشار إلى انه كان يتضامن مع الإنجازات التي تحققت كان الأولى ان يقوم بالنضال والتضامن حيث يذكر تقيم الحزب لهذه المرحلة، ان التحالف مع الطبقات والفئات الغير البروليتاريا والفئات المتوسطة لا يمكن ان يلغي الوجه الآخر للتحالف، اي الكفاح، النضال الطبقي، ضد كل الأفكار والمفاهيم الاجتماعية والتوجهات السياسية التي تعرقل تطوير هذا التحالف، ولذا فان على الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي ضمن تحالفه مع هذه الفئات أن يخوض نضالا فكريا وسياسيا متواصلا، وان لا يخضع هذا الكفاح لموضوعة التضامن فقط، بل يجب الربط دياكتيكيا بين النضال والتضامن، وهنا تكمن نقطة قصور في نشاط الحزب الفكري والسياسي، الذي لم يستجب على الوجه المطلوب لحقائق الوضع في الفترة التي أعقبت إعلان الجبهة عام 1973⁽²⁸⁴⁾.

محاولات الحزب الشيوعي

حاول الحزب الشيوعي ان يرسخ أقدامه في السنوات الأولى منذ الثمانينات في مختلف الميادين التي كان ينشط فيها، وان يمتص الصدمة التي تعرض لها. ففي الخارج انتظم العمل في المنظمات، وتنأى نشاطها في ميادين التثقيف والبحث والدعاية والرد على التهويشات والافتراءات التي كان تطلقها أجهزة الأمن والمخابراتية الحكومية ضد الحزب وسياساته. كذلك تمثلت في تزايد الدعم المالي الذي يقدمه الأعضاء والأصدقاء، لاسيما في تلك البلدان التي مارس فيها الشيوعيون وأصدقائهم العمل، على ان اهم وابرز مظاهر هذه الحماسة تمثلت في استجابة الأعداد الكبيرة منهم إلى نداءات قيادة الحزب في العودة إلى الوطن والانخراط في حركة الأنصار في كردستان.

ويضيف سباهي إلى أن السلطة في بغداد تعترف في ذلك وتقول (توسع رقعة النشاط المسلح، حيث أصبح لهم تواجد في أغلب مناطق المنطقة الشمالية من خلال استغلال ظروف الحرب مع النظام الفارسي العنصري⁽²⁸⁵⁾).

على صعيد آخر حاولت تنظيمات الحزب إعادة الصلة مع المنظمات المقطوعة أو التي لازال البعض يعمل وخاصة منهم من التنظيمات العمالية. في نفس الوقت كانت قيادة الحزب تزود تنظيمات الداخل بالنشرات. إضافة إلى الإعلام حيث كان الحزب يرسل طريق الشعب والثقافة الجديدة بأعداد قليلة ليعاد استنساخها وتداولها هناك بحذر شديد (راجع كتابنا دور وتأثير الأجهزة الأمنية والمخابراتية على حركة الأنصار الشيوعيين في العراق- هناك تفاصيل كثيرة عن عمل الحزب السري). حيث كان أغلب نشاط الشيوعيين ينصرف إلى الدعاية وترويج سياسة الحزب بين الجماهير. ولكن استطاع النظام كشف بعض التنظيمات وتم إعدام أعضاء الحزب. وقد كشفت الصحافة بعد سقوط النظام عن القوائم الطويلة لأسماء الذين جرى إعدامهم من أبناء وبنات الشعب في محلات الثورة والحرية والشعلة والمحلات الشعبية الأخرى ومن جميع المحافظات، الذين بلغت عوائلهم بإعدام بنيتها، كما كشفت المقابر الجماعية في مدن عديدة رفات المئات من الشيوعيين والشيوعيات الذين جرى دفنهم بالجملة دون أن يبلغ أهاليهم بقتلهم⁽²⁸⁶⁾.

ولابد أن نشير أن العمل الحزبي والتنظيمي انتظم بشكل جيد من خلال البريد الوارد والصادر حيث كانت النشرات والكراريس تزود الداخل من خلال منظمة الحزب في الكويت. ولكن الضربة الكبيرة هي اعتقال عضو اللجنة المركزية عايدة ياسين حيث يذكر عزيز سباهي ، ولكن الضربة الأكثر إيلا ما جاءت من اعتقال قائدة التنظيم الحزبي في الداخل المرشحة للجنة المركزية عايدة ياسين في 15 تموز 1980 في ذات اليوم الذي كانت تتهياً فيه إلى السفر إلى كردستان. كانت تلك ضربة مؤلمة بحق. إذ كانت أم علي عايدة ياسين، تقود الشيوعيين في اشق الظروف التي واجهها الحزب. ويضيف وجاء اعتقال عايدة ياسين ليؤكد الحاجة إلى تدعيم وتدقيق الصلات بتنظيم الداخل⁽²⁸⁷⁾.

(285) سباهي مستل من كراس لمديرية الأمن العامة عبد العزيز عبد الصمد ص 209

(286) سباهي ص 211 وهو مستل من طريق الشعب لعام 2004

(287) عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج3 ص 193

الجبهة مع الاحزاب الكردية

على صعيد تطور الأوضاع في كردستان السياسية فقد اقام تحالف في 12/11/1980 الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية التي صارت تعرف بالاسم المختصر (جوقد) والتي ضمت الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني(اؤك) والحركة الاشتراكية العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) المقيم في دمشق والحزب الاشتراكي الكردستاني(رسول مامند وجماعته). ويشير سباهي إلى تلك الموضوعات ان الحزب الشيوعي استمر في تدعيم علاقاته بالقوى الوطنية المعارضة الأخرى، ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) بقيادة مسعود البرزاني ويضيف ان الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يرفض المشاركة في جوقد وإنما كان الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني الذي يرفض انضمامه ، وسانده في ذلك حزب البعث (قيادة قطر العراق). ومن هذا المنطلق بادر الحزب الشيوعي العراق إلى ان يقيم علاقات خاصة مع (حدك) وان يعمل على تجميع كل القوى المعارضة الكردية الأخرى، وأسفرت المساعي المشتركة هنا عن قيام جبهة ثانية تجمع الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني وصارت تعرف هذه الجبهة بالجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) بتاريخ 28/11/1980. الا ان بعض اطراف جوقد اوك والبعث (القريب من النظام السوري) (كما يذكر سباهي)، لم تقابل بروز جود بالترحاب واعتبرتها محورا منافسا⁽²⁸⁸⁾، وبادرت إلى تجميد عضوية الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي في جوقد بصورة مخالفة لقواعد العمل في الجبهة⁽²⁸⁹⁾. ومنذ ذلك الحين انفتح أمام الحزب الشيوعي العراقي ميدان جديد للمشاكل والعداء ومنها قضية بشتاشان التي راح ضحيتها أكثر من 70 عضو من الحزب الشيوعي وهم من الكادرات العلمية والإدارية والفنية في الأول من أيار 1983. (وقد أشرنا لها في كتابنا من تاريخ الكفاح المسلح لأنصار الحزب الشيوعي العراقي 1978 - 1989).

(288) المصدر السابق ص212

(289) سباهي ص 222

المبحث الثاني

تأثير الحرب العراقية- الإيرانية على الطبقة العاملة

في بداية أيلول 1980 بدأ العراق وإيران يتبادلان الرمي المدفعي على المواقع الحدودية بين الطرفين. وفي 21 أيلول أعلنت إيران عن غلق أجوائها أمام الطيران الأجنبي. وفي صباح اليوم التالي أغارت 154 طائرة عراقية على مواقع مختلفة في إيران وتلتها، في اليوم التالي 100 طائرة عراقية أخرى بضرب إيران، واثّر ذلك شنت القطعات العراقية هجوما واسعا في الجنوب باتجاه عبادان حيث مصطفى النفط الرئيسية في إيران، وفي الوسط، باتجاه قصر شيرين المدينة الإيرانية الحدودية المقابلة لخانقين.

يذكر الكاتب عزيز سباهي، لم تكن مشاكل الحدود بين البلدين بالأمر الطارئ. ولم يكن هناك ما يدفع إلى الاستفزاز، بعد ان وقع الطرفان اتفاقية الجزائر، قبل خمسة سنوات فقط. فقد ورث العراق مشاكل الحدود مع إيران في شط العرب وفي عديد من المناطق البرية الوسط والشمال من الامبراطورية العثمانية.

وهكذا بدأت الحرب التي امتدت ثماني سنوات حصدت فيها الأخضر واليابس. هذه الحرب هي مخالفة لميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق عصبة الأمم قبلها ⁽²⁹⁰⁾. وهناك دوافع معينة هي التي دفعت صدام حسين لشن هذه الحرب حيث سياسته الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية في استعمال القوة والقتل والاعتقال للأحزاب الوطنية. إضافة إلى التوجه الطبقي والمتغيرات على البعث والعقيلة البرجوازية البيروقراطية لخدمة مصالح رأس المال الطفيلي الذي تعشعش في ثنايا المجتمع ⁽²⁹¹⁾.

هناك أسباب أخرى عميقة اقتصادية وسياسية و استراتيجية ويضيف ان سقوط الشاه احدث فراغا سياسيا .. والخوف من الثورة الإيرانية قد تتوسع إلى مشايخ الخليجية الضعيفة ايضا...الخ.

(290) سباهي ص 196

(291) كمال مجيد النفط والاكراد ص 71

سقط مئات الألوف من القتلى والجرحى والمعوقين بين الطرفين، وهي نتيجة طبيعية لحرب طويلة استعملت فيها مختلف الأسلحة من الطائرات الحربية والقصف الصاروخي وكذلك أدى إلى انشغال المعامل والمصانع في هذه الحرب من تصنيع السلاح والعتاد والملابس والمعدات المختلفة. وحاول النظام الدكتاتوري من شراء عوائل وأهالي الضحايا من خلال إعطاء مبالغ مالية أو سيارات بدل الضحية، وخلق جوا لا إنسانيا من خلال قتل الأب لابنه أو يبلغ عنه لأنه لم يذهب إلى الحرب أو يريد أن يكون ابنه ضحية بدلا أن يكون أسيرا لكي يستلم سيارة بدلا من ذلك أو قطعة أرض أو غير ذلك. لقد شارك في هذه الحرب حوالي 300 ألف عامل جلهم من الشبيبة. لقد ألحقت أضرارا في الإنتاج وبحياة الطبيعية للطبقة العاملة اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا وحتى أخلاقيا⁽²⁹²⁾.

وقد دمرت الحرب المنشآت الصناعية ومشاريع كبيرة ومنها (مجمع البتروكيماويات في البصرة التي كلفته الاجمالية 325 مليون دينار ومشروع الأسمدة الكيماوية في الزبير التي تبلغ كلفته 200 مليون دينار ومحطات توليد الطاقة الكهربائية الرئيسية محطة كهرباء الناصرية 88 مليون دينار ومحطة كهرباء النجيفية في البصرة ومحطة كهرباء دبس في كركوك وكهرباء الدورة في بغداد، إضافة إلى الطرق والجسور والخراب في كل شيء والتي كلفتهم كبيرة جدا. وفي ظل تلك الظروف أصدر صدام قرار 32 لعام 1986 الخاص ببيع وإيجار أملاك الدولة، وبأسعار تكاد تكون رمزية وأكثر من اشتراها هم من البرجوازية البيروقراطية من الحزب الحاكم. والتي من جراء حروبه اللاحقة دمرت الصناعة والمؤسسات الإنتاجية بشكل كبير.

ولم تسلم الطبقة العاملة من الحرب الكارثية مع إيران وكانت أكبر مأساة عاشتها أثناء فترة الحرب المدمرة التي استمرت ثمان سنوات حيث زج بـ (50 ٪) منها في سعي تلك الحرب الكارثية، كم أدت إضافة للخسائر البشرية في صفوفها والخسائر الاقتصادية إلى إلغاء ما تبقى من مكاسب قليلة جداً واصبح التجاوز المستمر على حقوقها كطبقة عاملة وحقوقها في العمل النقابي مسألة طبيعية بدون اي رادع ولا سيما استغلال الحرب لصالح النظام الدكتاتوري للتوغل في سياسته الإرهابية في الداخل، ولم تسلم من هذا الواقع المأساوي خلال احتلال الكويت وهزيمة الجيش العراقي وقيام الحصار الاقتصادي

التي عانت منه كما هو حال جميع الفئات الكادحة الأمرين بينما بقى رجال السلطة وعلى رأسهم صدام حسين بعيداً عن نتائج هذا الحصار الاقتصادي⁽²⁹³⁾.

ونشير هنا إلى موقف الحزب الشيوعي العراقي من هذه الحرب المشؤومة. حيث يشير تقرير اللجنة المركزية الصادر في حزيران 1980، ان حكم البعث في بغداد يفتعل المعارك ضد ايران وأشارت إلى سعي حكام العراق إلى كسب تأييد الإمبريالية الأمريكية لإشغال دور الشرطي في الخليج كبديل عن نظام الشاه المخلوع. وأدانت في بيانها موقفهم من الثورة منذ اندلاعها. ولهذا فحين شن حكام بغداد هجومهم المرتقب لم يتوان الحزب الشيوعي العراقي عن إدانة حربهم وأوضح اللجنة المركزية للحزب في بيانها في 24 أيلول، ان النهج الذي سار عليه حزب البعث بمكوناته السياسية والأيدولوجية الطبقية وتطبيقاته في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي ميادينه السياسية العربية والدولية كان بمثابة الوعاء الذي اختمرت فيه خطة إشغال الحرب ضد إيران ويتابع أيضاً.. جاءت الحرب تكثيفاً مركزاً لهذا الجهد وامتداداً طبيعياً له. وفي اجتماع اللجنة المركزية في تشرين الثاني 1981 جاء فيه (ان هذه الحرب قد تستغرق زمناً طويلاً بسبب إصرار المعتدي على المضي في الحرب ومحاولة فرض شروطه بالقوة)...وان هذه الحرب من حيث توقيتها وأهدافها، قد أشعلت بالنيابة عن الإمبريالية الأمريكية والأنظمة الرجعية في المنطقة ولخدمة المخططات الإمبريالية.

وفي البيان السياسي الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية في أوائل تموز 1984 وكانت الحرب في عامها الخامس (اذ صار الحديث يجري عن مئات الألوف من القتلى والجرحى والمشوهين، صار يجري تجنيد طلبه المدارس والكهول والموظفين لإرسالهم إلى جبهات القتال وتشهد جبهات الحرب وشوارع المدن حملات الإعدام بالجملة بذريعة الجبن أو الهروب من الخدمة. وصارت التصفيات تشمل حتى بعض أوساط الحزب الحاكم وقادة الجيش وضباطه. وصار الحديث يجري لا عن هجرة الألوف وإنما هروب نحو 100 ألف من الجنود والتجائهم إلى الأهوار والأرياف والجبال وقيام بعضهم بالتمرد على الحكم.... ويدعو الحزب في موقفه من الحرب إلى (تحریم ضم أراضي اي البلدين إلى البلد الآخر. احترام الحدود الدولية عند اندلاع الحرب. احترام السيادة الوطنية لكلا الشعبين على

(293) مصطفى محمد غريب المواقع الالكترونية

أراضيها. الإقرار بحق كل شعب في اختيار النظام السياسي الاجتماعي الذي يريده وينسجم مع إرادته الحرة⁽²⁹⁴⁾.

ويشير تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الصادر في عام 1989 بإيجاز بعض أبرز عناوين الخسائر التي لحقت بالبلاد جراء "الكونة" التي أقدم عليها صدام حسين :

- فقدان 300 ألف من أبناء شعبنا ممن سقطوا ضحايا الحرب وتعويق وتشويه ما يقرب من النصف مليون.
- تدمير منشآت ومرافق اقتصادية هامة.
- دمار مدن وأبنية سكنية كاملة وتشريد أهلها لاجئين في بلادهم.
- تكبيل البلاد بديون ضخمة بحوالي 85 مليار دولار.
- تدهور قيمة الدينار العراقي إلى اقل من نصف دولار في حين ان سعر الرسمي للدينار الواحد هو 3,3 دولارا.
- تبديد كبير من ثروة شعبنا في هذه الحرب للإنفاق العسكري من أسلحة ومعدات ورواتب الخ⁽²⁹⁵⁾.

لقد أدانت القوى الوطنية العراقية ومنها الحزب الشيوعي العراقي هذه الحرب، كونها ستؤدي إلى حرق البلاد وضحايا الحرب من أبناء شعبنا ومنهم من العمال والكادحين. وقد أدانت وشجبت الحرب الحركة النقابية الديمقراطية وقوى عربية وعالمية ومدى تأثيرها ونتائجها التي انعكست بشكل مباشر على أوضاع الطبقة العاملة العراقية.

أدت الحرب إلى الدمار والخراب لكلا البلدين وتأثر شعبيهما اقتصاديا واجتماعيا ومعيشيا نتيجة للعدد الكبير من الضحايا. وقد سببت الحرب خسائر مادية كبيرة فقد أشارت التقديرات الأولية بعد شهرين من الحرب إلى 6 مليارات من الجنيهات الإسترلينية لإجراء التصليحات لمنشاتهم النفطية وقدرت الخسائر لكلا البلدين بين 16 إلى 18 مليار دولار⁽²⁹⁶⁾، بالإضافة إلى الخسائر المادية من خلال صادرات النفط بـ 90 مليون دولار يوميا نيوزيك الأمريكية 7 تشرين الثاني 1980 علما بان مدخولات العراق من صادرات

(294) عزيز سباهي مصدر سابق ص205

(295) التقرير السياسي للاجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أوائل آذار 1989

(296) انترنشينال هيرالد تريبيون في 18 تشرين الثاني 1980

النفط عام 1979 بلغت 25 مليار دولار⁽²⁹⁷⁾. وتشير صحيفة السفير البيروتية إلى أن إنتاج العراق من النفط خلال عام 1981 عام ذروة الحرب قد بلغ 21 و8 بالمائة فقط من قدرته الإنتاجية.

وانعكاس هذه الحرب في شلل أغلبية المرافق والمنشآت الإنتاجية وذلك لدعوة اليد العاملة إلى هذه الحرب في الدورات العسكرية الاحتياط أو غيرها واستنفرت السلطة كل المواطنين القادرين على الحرب ومنعت من مواليد 1935 حتى 1963 من السفر خارج العراق .

في نفس الوقت قام النظام الدكتاتوري بتهجير الكثير من العوائل الكادحة في نيسان 1980 وهم أغليبيتهم من العمال والكسبة الذين عاشوا كل سنوات عمرهم في العراق من الأكراد الفيلية، بجج واهية ان أصلهم من ايران وتم مصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة وتم تجريدهم من أوراقهم الثبوتية. هؤلاء هم شغيلة اليد الذين كانوا لهم دور في السوق العراقية والإنتاجية والخدمية في مؤسسات الدولة ومعاملها وغيرها.

يشير العامل النقابي ارا خاجادور إلى (لقد جرى تغير على تركيب الطبقة العاملة العراقية في السبعينيات بعد التأميم، واتسعت الطبقة العاملة بعد ان ضمت اليها أقساما من الريف... ولكن أوضاع الطبقة العاملة والمجتمع لم تستقر لفترة مناسبة لتأخذ سمات الطبقة العاملة وفئاتها شكلها النهائي الواضح. بينما جرى تشويه كل القيم السياسية والحزبية والنقابية وحتى المهنية، بالإضافة إلى القيم الأخلاقية العامة ومقاييس التعامل مع الإنسان⁽²⁹⁸⁾. وحول الحرب، دفع البرجوازية البيروقراطية والطفيلية الحاكمة، بطموحات رمزها الحاكم غير المحدود، إلى شن حرب عدوانية ضد إيران...

وبعد أربع سنوات على الحرب غدت الطبقة العاملة أكثر تشوها، وبات تحديد تركيبتها ووزنها وسعتها وسماتها وشكلها أصعب بكثير مما كان قبل الحرب. فجميع القادرين على حمل السلاح من هذه الطبقة ومن المجتمع كله تقريبا زجوا في آتون الحرب. وغدت الأقسام المتقدمة من الطبقة العاملة تدير آلة الحرب والتدمير بدلا من

(297) صحيفة السفير البيروتية الصادرة في 29 كانون الأول 1981

(298) ارا خاجادور ص 58

وسائل إنتاج الخيرات المادية. وأغرقت الأقسام المتبقية من الطبقة العاملة بموجة هائلة من عنصر جديد لم تشهده من قبل، الا وهو العمال العرب والأجانب، الذين يقفون وراء أدوات الإنتاج ليذهب أشقاؤهم العراقيون إلى الموت بحجة الدفاع عن الوطن وتحقيق طموحات الامة، وما إلى ذلك من هراء وتضليل⁽²⁹⁹⁾.

ومن الطبيعي أدت الحرب إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وأدت إلى ظروف جديدة:

- تفاقم الأزمة الاقتصادية وخاصة المعيشية للفقراء وأصحاب الدخل المحدود وارتفاع الأسعار.
- اختفاء المواد الغذائية وانقطاع الماء والكهرباء.
- أصبح الشعب العراقي في ظروف اجتماعية صعبة حيث يغلب عليهم الحزن ومشاعر الأسى ولبس السواد لآلاف من النساء.
- دمار المدن وأحياء سكنية كاملة وتشريد أهلها لاجئين في بلادهم.
- تكبيل البلاد بديون ضخمة تقدر بحوالي 85 مليار دولار وتدهور قيمة الدينار العراقي إلى أدنى مستوى فصلا عن إجبار مئات من الطبقة العاملة إلى الجبهة وإحلال الألوف من العمال العرب والأجانب بدلا عنهم.

ويشير كتاب عقود لعزیز سباهي، ولجأ الحكام إلى افتعال المشاكل الاجتماعية لإشغال الناس ، ونشروا الوشاية والوصولية، وشجعوا الارتزاق وشرعوا القوانين لمصادرة ممتلكات الآلاف من المهجرين ونشروا أجواء الذعر والإرهاب وشددوا من الرقابة البوليسية على المجتمع بالقوة واتخذت النزعات الشوفينية والعنصرية والطائفية أكثر الأشكال حدة. وساد التخلف والابتذال ميادين الثقافة واتخذت ايدولوجيا العداء للشيعوية صورة لا نظير لها في الضراوة وسادت الأفكار اليمينية والنظرات المثالية والسلفية، وجرى تشويه التاريخ وأجواء الفكر العلمي والثقافة التقدمية. وساد الأدب والفن جو من الإسفاف والتفاهة واستخدم المال لإفساد الأدباء والفنانين⁽³⁰⁰⁾.

(299) المصدر السابق ص58

(300) عزیز سباهي عقود تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 189

شعارات البعث بين صفوف الطبقة العاملة

لقد رفع النظام عدة شعارات لغرض استغلال العمال وتهيئتهم للحرب (العامل الجيد هو المنتج الجيد) او البعثي الجيد (وعملك شرفك ومن لا يعمل لا شرف له) وغيرها من الشعارات التي انهكت العمال في جميع البلاد⁽³⁰¹⁾. زاد من ساعات العمل ليلا حتى وصل في بعض الأحيان إلى 10 ساعات بحجة العمل الإضافي ودعم الحرب المشؤومة، وتم جلب بعض المتقاعدين القادرين على العمل (اختياريا) من اجل تعويض العمال الشباب الذي أصبحوا محرقا هذه الحرب. وقللت من تعويضات بدل العدوى والخطورة والمناوبة وغير ذلك التي لا تتفق مع قوانين العمل، واصبح تطبيق قانون العمل خارج السياقات وغير معنيين به لان البلد يعيش حالة حرب ويحتاج إلى الدعم والتضحية وغير ذلك من الشعارات التي لا فائدة فيها.

كما قام النظام بجلب عمال من البلدان الأخرى الذين اخذوا ينافسون أخوتهم العمال العراقيين الذين لم منهم غير كبار السن والنساء لان اكثر العمال الشباب سيقوا إلى الحرب والتي راح ضحيتها الآلاف منهم وبدوره اثر على عوائلهم ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي لتلك العوائل.

ونشير إلى تشويه الطبقة العاملة وإنهاء دورها من خلال استقدام العمال العرب والأجانب كما ذكرنا آنفا إلى ان هؤلاء العمال ، الأخوة الطبقيون للعمال العراقيين، يعيشون في الواقع على حساب بؤس وحرمان وشقاء واشلاء العمال العراقيين ويتسأل أ يوجد أكثر من هذا التشويه؟ ويرفع شعار (لتسقط الحرب...والعودة إلى المصانع والمعامل والمزارع والمدارس والمؤسسات! وفضح وشجب الشعارات الزائفة الداعية إلى الدفاع عن الوطن، والمساندة العربية الأخوية في الحرب وما إلى ذلك⁽³⁰²⁾. كما على العمال والقطاعات الإنتاجية المشاركة في الفعاليات التي يطرحها النظام من مسيرات تأييد أو تجمعات أو غير ذلك ومن يتغيب عنها من العمال يعتبر غائب من العمل وهو متغيب عن قصد وهنا يضع نفسه تحت طائلة المسؤولية والمسألة الكبيرة.

(301) فيصل الفؤادي محاضرة في كردستان بعنوان شعارات البعث في استغلال الطبقة العاملة 1985 .

(302) ارا خاجادور ص 59

العمال المصريين

قبل وأثناء الحرب العراقية الإيرانية قام النظام باستقطاب عدد كبير من العمالة المصرية بلغت فيما بعد ثلاثة ملايين عامل بين ماهر وغير ماهر. وتوزع هؤلاء العمال في جميع أنحاء العراق واغلب المعامل والمؤسسات والأعمال الحرة والأعمال الخدمية والمطاعم والتنظيف. وجاء مجمل ذلك نتيجة إرسال الآلاف من العمال إلى جبهة القتال والتي أشرنا لها في كتابنا. وتشير الصحافة المصرية إلى تجنيد بعض المصريين في هذه الحرب حيث نقلت بعض الجثامين إلى مصر.

ونتيجة لهذه الحرب وسقوط أعداد كبيرة من القتلى والأسرى والمفقودين تزوجت بعض الأرامل من هؤلاء المصريين الوافدين بعقود شرعية وأصبحت لهم عوائل وأطفال وغير ذلك.

وبعد انتهاء الحرب مع إيران وتسريح الجنود وهم بالآلاف وتسببت لهم ظروف معيشية صعبة وأكثرهم عانى من البطالة، مما جعل المصريين منافسين لهم أو غير مرغوب بهم. ونتيجة هيمنة العمالة المصرية على الأمور الاقتصادية وبعض المفاصل في الحياة المعيشية وتسببت زيادة الاحتقان والكراهية للعمالة المصريين. وقد حدثت كثير من المشاكل من قتل وعنف بين العراقيين والمصريين. وتشير المصادر إن بعض أصحاب الأعمال وباتفاق مع الحكومة، أرادوا أبعاد هؤلاء المصريين وذلك من أجل توفير فرص عمل للعمال العراقيين العائدين من الحرب.

كما كان استغلال العمال في زيادة ساعات العمل أو تقليل من الأجور وكانت تحويلاتهم تقدر بمليار دولار سنوياً وهذا مبلغ ضخم، مما دفع الحكومة من وضع قيود على تحويلات العمالة المصرية إلى 10 دنانير فقط أي 33 دولار وهو مبلغ قليل جداً.

النعوش الطائرة

نشرت إحدى الصحف في تشرين الثاني 1989 تقريراً عن أوضاع المصريين في العراق وظاهرة ازدياد أعداد الجثامين العائدة من بغداد وهو ما عرف بالنعوش الطائرة، وأشارت بعض التقارير إلى أن عددهم حوالي 5500 حيث توفي خلال عدة شهور.

وكان ابرز تلك الجثامين هو قتل أعداد من المحتفلين في تشرين الثاني 1989 من المصريين وذلك بفوز فريقهم على منتخب الجزائر والتأهل إلى كأس العالم 1990. وأثناء الاحتفال جاءت سيارة ودهست بعضهم وقد أدى ذلك إلى حدوث معارك بين العراقيين والمصريين نتيجة الاحتقان حيث استعملت الآلات الحادة والسكاكين والحجارة والضرب المبرح وتكسير المحلات في شارع الرشيد والمربعة وهي المنطقة التي يتواجدون فيها أكثرهم وتطور الموقف في المنطقة في السوق العربي حتى ساحة التحرير. وتقول المصادر توجهت قوات خاصة وأغلقت الطرق المؤدية إلى المنطقة في شارع النهر والرشيد والجسور، وأطلقت الشرطة النار في الهواء للسيطرة على الموقف وكذلك القنابل المسيلة للدموع. وأشارت المصادر إلى وصول 44 جثة إلى القاهرة. وفرض حضر التجول في هذه المنطقة وتم القبض على بعض المصريين. وعقب الحادث ساءت أوضاع الجالية المصرية بشكل خاص وتم التضييق عليهم وبطرق مختلفة مما أدى إلى رجوع أعداد كبيرة إلى بلادهم. اما قضية النعوش الطائرة فقد ذكرت الصحافة المصرية بان أعدادهم كبيرة جدا، في حين صرح الرئيس المصري بان أعداد المصريين الذين قتلوا أو ماتوا في العراق 8 الاف مصري.

مؤتمرات الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق

حدثنا مسؤول العمل النقابي العماني (محمد الحبيب) في فترة وجودنا في دمشق حينما كان في دعوة لمؤتمر الاتحاد في بغداد، وقال ان رئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (الجزائري حسن جمام) قدم سيف العرب إلى الرئيس صدام وقال العماني ان محمد دبذب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق هو الذي اصر على شراء سيف مغطى بالذهب من الأموال العراقية لتقديمه إلى صدام حسين باسم الاتحاد وقال (من لحم ثورة واطعمه) ، وقد قدمه رئيس الاتحاد الدولي للنقابات، ويضيف عندما دخلت القاعة وجلست على كرسي رقم 54 بانتظار احد المسؤولين ان يقابلنا. وبعد قليل وقبل مجيء صدام حسين تم نقلي إلى كرسي آخر، وفيما بعد علمت ان نقلي جاء مع ترتيب الأسماء والكراسي في الورقة المقدمة إلى صدام حسين ولكي يعرف كل واحد منا اي نقابة يمثل وأي دولة.

وفي جانب آخر ان أعضاء الوفد القبرصي كانوا في زيارة إلى العراق بدعوة من عمال النقل العراقي وقد حجز الوفد ثلاثة أيام وأخذت منهم الجوازات وتبدلت الطائرة لانهم لم يوقعوا على بيان مشترك ولاضطرارهم إلى تبديل طائرة أخرى. هكذا يتعامل النظام مع الذي لا يسايره، لان الاتحاد العام للنقابات يعتبره دائرة أمنية وتعمل وفق الإجراءات البوليسية. وترتبط تمجيد الدكتاتور صدام بالفارس والقائد والمناضل وغير ذلك. ان سياسة النظام المخابراتية، لا تجعل ممثلي النقابات في الدفاع عنها في المحافل الدولية والمؤامرات وغير ذلك.

ومن خلال هذا العرض يبين لنا ماهية هذه النقابات ودورها

- هم مجموعة من النقابيين ارتبطت مصالحهم بمصالح النظام.
- سيف الإرهاب مسلط على أعضائه.
- لا تنفذ أي ضوابط لقانون العمل والمواثيق بدون موافقات خاصة.
- ترتبط سياسة الاتحاد بقوى فوقية هي قيادات عليا.
- أصبحت جزء من النظام في قمع العمال والجماهير وأدواته.

وكان النقابيون من حزب السلطة في تعاملهم الفوقي مع العمال ولد كرهاً وعدم ارتياح لهم ، خاصة عند تنصيب نقابيين غير مؤهلين في العمل النقابي. وقد اعتمدوا هؤلاء على نفوذ حزبهم وقوته في السلطة، وتم فرض إرادات وقوانين وقرارات لا تتماشى مع قوانين العمل وابطس حقوق الإنسان من خلال الاستغلال والاعتقال التعسفي بحقهم.

وبالمقابل قام النظام باعتقال وتعذيب كل من لا يتماشى مع سياستهم وأفكارهم خاصة النقابيين الذين رفضوا التعاون ضد مصالح الطبقة العاملة، وتحملوا شتى أنواع الاضطهاد والعزل والسجن والإبعاد والنقل إلى أماكن بعيدة عن سكنهم .

المبحث الثالث

النقابات في ظل النظام الدكتاتوري

عانت النقابات ظروف غاية في الصعوبة بين التحكم من قبل الأجهزة الأمنية والحكومية وبين متطلبات عمل النقابة كونها المدافع عن العمال والطبقة العاملة بشكل عام. تعرض التنظيم النقابي منذ نشوئه إلى هجمات شرسة للحيلولة دون ممارسة عمله⁽³⁰³⁾.

وهنا نشير إلى ان النضال النقابي أحرز الكثير من المكاسب وفي مجالات مختلفة. وقد حاولت السلطة ان تحاصر العمال النقابيين البارزين والتقليل من شأنهم لغايات خاصة وذاتية. في حين ان قانون العمل يؤكد على ضرورة صيانة التنظيم النقابي وأهميته الشرعية والديمقراطية والتزام الدولة بتوفير الضمانات الضرورية لتمكين المنظمات النقابية أداء رسالتها.

لقد كانت مرحلة حكم حزب البعث من أشد المراحل قسوة وهمجية ليس ضد الطبقة العاملة وحركتها النقابية، فحسب وإنما ضد جميع الفئات العراقية التي تشك بولائها وضد تجمعاتها المهنية والثقافية، وقد بدأت هذه المرحلة أكثر عداء وقسرية ضد العمال ونقاباتهم، واتسمت بالهيمنة على الحركة النقابية وتجييرها لنفسها وإلغاء استقلاليتها الحرة محرفة توجهاتها الديمقراطية وإبدالها بتوجهات حزبية ضيقة ولعبادة فكرة الفرد القائد في الدولة، هادفة من وراء ذلك إفراغ محتواها الثوري بتزايد أدوات القمع والإرهاب.

اوضاع الطبقة العاملة والقوانين

غيرت السلطة الكثير من القوانين التي تخدم الطبقة العاملة ومنها قانون العمل 151 لسنة 1970 ولهذا كانت معاناة الطبقة العاملة كبيرة في المستوى المعاشي والاقتصادي والاجتماعي.

- نسبة الأجور للعمال مع المستوى المعاشي قليلة وخاصة العاملات

(303) ارا مصدر سابق ص 64

- ارتفاع في أسعار السلع والمواد الغذائية
- الظروف الصحية والوقائية من الإصابات دون المستوى.
- مطاعم المعامل والمؤسسات ليست بالمستوى الجيد.
- الإجازات المرضية التي تشكل إحدى المشاكل اليومية من خلال ضغط الإدارات عليها.
- التدريب المهني على الآلات والمكائن ليس بالمستوى المطلوب
- قلة متابعة تطبيق القانون في القطاع الخاص حيث يتم استغلالهم.
- دور ضعيف للنقابات في مواجهة المشاكل اليومية والتي تتطلب الموقف الحازم دون التنازل عن حقوقهم.
- بيع جزء من المعامل الإنتاجية للقطاع الخاص.

وكانت أكبر مشكلة واجهتها الطبقة العاملة العراقية إبان حكم الدكتاتورية في العراق هو إصدار القانون (150) لسنة 1987 حيث قام هذا القانون بإلغاء ثلثي الطبقة العاملة في قطاع الدولة وحرمان العمال من حق التنظيم النقابي واعتبارهم.. (موظفين حكوميين) وكان ذلك القانون منعطفاً خطيراً في توجهات الدكتاتورية لحرف نضال العمال وقمع تحركاتهم وهو خرق فاضح للحقوق والحريات النقابية والتبرير في ذلك أي الأسباب الموجبة لإصدار هذا القرار (ان صدور قرار مجلس قيادة الثورة رقم 150 لسنة 1987 التاريخي الذي أصبح بموجبه جميع عمال دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي موظفين وقضى باقتصار تطبيق قانون العمل في القطاع الخاص والتعاوني والمختلط ، قد احدث تغييراً جذرياً في الأسس التي يقوم عليها قانون العمل وسريان أحكامه بتحويل عمال الدولة والقطاع الاشتراكي إلى موظفين، وأصبح من الضروري صدور قانون عمل يصاغ بموجب المرحلة الجديدة ويحافظ على التوازن في الجانب الإنساني وفي الجانب العملي..)، كما أعقبه إلغاء قانون العمل رقم (151) لسنة 1970 والنقابة العامة والاتحادات المهنية، بموجب المادة 162 من قانون العمل رقم 71 أولاً- يلغى قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 وتبقى التعليمات والقرارات الوزارية الصادرة بموجبه نافذة لحين صدور ما يحل محلها، وجرى إبداله بصور القانون الجديد حول التنظيم النقابي رقم (52) لعام 1987

يخص القطاع الخاص والقطاع المختلط والتعاوني، ثم أصدر استكمالاً لسياسته التعسفية وتجاوزاً على حقوق العمال القانون رقم (71) لعام 1987 والذي نشر في الوقائع العراقية بالعدد 3163 بتاريخ 1987/8/17، واعتبر هذا القانون من أتعس القوانين التي سنت في أكثرية دول العالم وبخاصة النامية منها ولقب بحق حينذاك بقانون أرباب العمل وليس قانوناً للطبقة العاملة ومجمل أحكامه لا تنسجم مع معايير العمل الدولية.

وهكذا واصلت الدكتاتورية سياستها الإجرامية بالتخلص من التنظيم النقابي في قطاع الدولة، واستكمل هذا العمل صدام حسين بتصريحه حينذاك " تكونت النقابات العمالية في العراق كانعكاس لأمثالها في بلدان العالم، وقد أدت واجباتها ضمن مرحلة النضال في هذا الإطار، وربما يسأل سائل لماذا تأخرت تدابيركم هذه طيلة ثمانية عشر عاماً؟ " فيجيب هو على سؤاله " انه كان يفكر منذ بعيد بإصدار مثل هذا القرار " لكن حسب ادعائه أن الوقت كان غير مناسباً، ومن هنا نصل إلى جوهر سياسة حزب البعث العراقي بقيادة صدام حسين التي هي بالضد من مصالح الطبقة العاملة وال جماهير الكادحة، ولقد سخر صدام حسين هذه الإجراءات بعد ذلك بقوله عندما يذهب العامل إلى خطبة فتاة فسيكون مقبولاً عند أهلها ولا يخجل عندما يسأل عن وظيفته كموظف في الدولة، وهذه هي النظرة الدونية التي تظهر مدى احتقاره لكلمة العامل والتي انعكست على السياسة الموجهة ضد الطبقة العاملة العراقية.

أثناء هذه الفترة ظهرت حركة احتجاجية لخطوة الدكتاتورية الرجعية من قبل الحركة النقابية العمالية وبعض الحركات العمالية النقابية العربية، وقدمت العديد من المذكرات من قبل " حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية " إلى كافة الاتحادات العربية والعالمية ومنظمة العمل الدولية (لجنة الحقوق والحريات النقابية) التي طالبت الدكتاتورية بتوضيح موقفها من هذا الإلغاء وغيرها من القوانين التعسفية التي صدرت حينذاك، فقامت الدكتاتورية في حزيران بإرسال رسالة إلى هذه المنظمة حاولت التقليل من أهمية القرار 150 وأكدت في الرسالة " بأن القانون المذكور يقصر التنظيم النقابي للعمال في العراق على القطاع الخاص والمختلط والتعاوني لكون عمال القطاع الاشتراكي الذي تم تحويلهم إلى موظفين أصبحوا خارج أحكام هذا القانون. وقد بدا النظام ببيع ممتلكات الدولة بإصدار صدام قرار رقم 32 لعام 1986 الخاص ببيع وإيجار أملاك الدولة والتي في ضوئها تفكك القطاع العام وما يدعون به القطاع الاشتراكي، والتي زادت

البطالة وأصبحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية صعبة جدا على أبناء الشعب وخاصة العمال.

وجاءت أسباب صدور قانون التنظيم النقابي 52 لسنة 1987 هو -

أولا - حماية وتطوير الإنتاج وحقوق العمال

ثانيا- تنمية الوعي السياسي والثقافي والمهني

ثالثا- ترسيخ روح الاحترام لنظام العمل والسعي إلى التقيد به عن وعي وطوعية وإخلاص.

رابع- تجسيد أهداف الثورة تموز 1968 وتحقيق أهداف الأمة العربية...الخ والعمال المشمولين بالتنظيم النقابي عمال القطاع الخاص والمختلط والتعاوني.

اما قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 فقد صدر بتاريخ 27 تموز 1987 وان هذا القانون كما جاء في المادة الثامنة (تسري أحكام هذا القانون على جميع العمال في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني)

وقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار هذه القوانين والقرارات إلى - ان صدور قرار مجلس قيادة الثورة رقم 150 لسنة 1987 التاريخي الذي اصبح بموجبه جميع عمال دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي موظفين وقضى باقتصار تطبيق قانون العمل في القطاع الخاص والتعاوني والمختلط، قد احدث تغيرا جذريا في الأسس التي يقوم عليها قانون العمل وسريان أحكامه بتحويل عمال الدولة والقطاع الاشتراكي إلى موظفين، واصبح من الضروري صدور قانون عمل يصاغ بموجب المرحلة الجديدة ويحافظ على التوازن في الجانب الإنساني وفي الجانب العملي، ويستوعب التطورات العميقة الحالية والمستقبلية لحركة المجتمع، فتم إعداد هذا القانون الذي اخذ بمبدأ توظيف العمل في القطاع الخاص والتعاوني والمختلط لمساندة عملية الإنتاج وربط الأجر بزيادة...الخ من الأسباب التي أبعدت الطبقة العاملة عن حقوقها الأساسية . لقد غير قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 وحل محله قانون العمل رقم 71 لسنة 1987.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

جرت تغيرات اقتصادية واجتماعية على الطبقة العاملة من خلال ارتفاع السريع لتكاليف المعيشة من خلال زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية في حين بقيت الأجور كما هي وهذا لا يتناسب مع الظروف المعيشية لعوائل العمال والكادحين، ولهذا يقول النقابي ارا خاجادور (فالعمال لا يستطيعون تأمين الحد الأدنى لمتطلبات الحياة لهم ولعوائلهم، كالغذاء والسكن الصحي والعناية الطبية الأزمة، والعناية بتعليم أطفالهم الذين يضطرون لترك الدراسة في المدرسة نتيجة الضيق المعاشي، ولا تزال أعداد ضخمة من المواطنين والمواطنات القادرين على العمل يشكون البطالة⁽³⁰⁴⁾).

وحيثما قدم النظام على زيادة الرواتب لمن تكن في مستوى الغلاء الذي حدث على المواد المعيشية والأمور الحياة الأخرى. في حين يجري زيادة الرواتب للموظفين الكبار اي زيادة الغنى غنى إضافي، ومن هذا تكون الفوارق الطبقية والمعيشة بين المواطنين كبيرة.

وأشير إلى تقرير المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي في آب 2001 والذي يشير (سياسات النظام أتاحت لمجموعة متضائلة من منتسبي العائلة الحاكمة وحاشيتها وتجار الحصار والطفيليين الآخرين مواصلة تكديس الثروات الفاحشة، معمقة بذلك التفاوت والاستقطاب الاجتماعي في البلاد، مكرسة هيمنة البرجوازية الطفيلية على مقدرات البلاد ومصالح المجتمع ويضيف احتكار السلطة والاستبداد بها، وحرمان الشعب من حقوقه وحياته الأساسية وتردي أحواله المعيشية والحياتية ، وافتقاده الأمن والاستقرار، وتشويه حياته الروحية وقيمه الاجتماعية والأخلاقية، وفي عزلة البلاد إقليميا ودوليا، وتراجع مجمل مسيرتها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والحضارية ومن الواضح ان النظام، يسبي من طابعه وعموم نهجه وتوجهاته فاقم باضطراب هذه الأزمة، وتحول هو نفسه إلى عقبة كأداء في طريق استرداد البلاد عافيتها واستئناف تطورها وتقدمها الطبيعيين⁽³⁰⁵⁾).

(304) ارا ص 62

(305) التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السابع ص 186

المبحث الرابع

موقف الحزب الشيوعي العراقي ودعمه للنقابات الديمقراطية

لقد ادرك الحزب الشيوعي العراقي المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تركيبة حزب البعث، إضافة ما نتج عنها من متغيرات على أبناء شعبنا، حيث نشأة البرجوازية الكبيرة والطفيلية حيث يشير تقيم سياسة حزبنا إلى (ان النهج الاقتصادي الجديد الذي اختطته ونفذته قيادة حزب البعث والدولة منذ 1974 / 1975 على الصعيد الداخلي والعلاقات الاقتصادية والدولية والانفتاح الاقتصادي على العالم الرأسمالي بأسره، وجد تعبيره الصارخ في النهج السياسي وممارساته اليومية⁽³⁰⁶⁾ .

ويضيف (فمع بؤادر نشوء وتطور التحالف السياسي الطبقي الجديد المرتبط عضويا بتحول الأوساط القيادية والكوادر الأساسية لحزب البعث والدولة من مواقع البرجوازية الصغيرة إلى مواقع البرجوازية البيروقراطية من حيث السياسة والمصالح والممارسة. برزت بؤادر ومخاطر الارتداد عن النهج التقدمي وعن الائتلاف القائم حينذاك مع حزبنا، واتخذت مسارا عمليا منذ النصف الثاني من عام 1975⁽³⁰⁷⁾ .

دعم الحزب تشكيل مكتب سمي مكتب العمل النقابي (معن)، من رفاق عمال نقابيين ولهم خبرة في العمل النقابي والأمور المهنية.

وفي كردستان شكل مكتب شؤون العمال المركزي (مشعم) وهو مرتبط بالمكتب السياسي للحزب.

دعا العمال النقابيين من الشيوعيين الموجودين في بلدان الشتات وأكثرهم كانوا في سوريا في العاصمة دمشق إلى عقد اجتماعاتهم للتباحث في أوضاع الطبقة العاملة في ظل حرب الخليج والتي راح ضحيتها من العمال الشباب الذين سوقوا إلى هذه الحرب.

(306) الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية إعداد علي محسن مهدي ص 86

(307) المصدر السابق ص 86

تأسيس حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية⁽³⁰⁸⁾

في ظل هذه الظروف قامت هذه المجموعة من العمال بتشكيل تجمع نقابي يعمل من أجل تقارب العمال النقابيين إضافة إلى تأثيرات الحرب والصراعات الداخلية في انفراد السلطة وتفاقم الصراع الطبقي بين ذوي المصالح من البرجوازية البيروقراطية والطفيلية. جعلت من أبناء شعبنا من الوطنيين في إقامة نشاطات ضد السلطة في بغداد.

ولهذا شكل هؤلاء العمال التنظيم النقابي باسم حركة العمال النقابية الديمقراطية في منتصف حزيران 1981 كونها الممثل الحقيقي للحركة النقابية في العراق، بإعادة بناء الركائز النقابية بين العمال والذي حضر من مختلف المعامل والمؤسسات والمشاريع في البلاد. وقد كان دور للشيوعيين خاصة وهم أصحاب تجربة في بناء النقابات العمالية الثورية خلال الفترات الماضية، وكانت مهماتها للوقوف ضد نقابات السلطة ولتفضح وتعري انتهاكات التي تمارسها سلطة النظام الدكتاتوري بحق الطبقة العاملة العراقية والجرائم التي ترتكبها بحقها.

وقد أصدرت حركة العمال نشرة دورية في كانون الأول 1981 باسم الحركة النقابية رقم (1) وذكرت أسباب صدورها وبرنامجه. والتي هي امتداد حي لتاريخ الحركة النقابية الثوري. تلك الحركة التي تبوأ مكانة متقدمة في حركة شعبنا الثورية. وكان لها شرف المساهمة في بناء ونشاط الجبهة الوطنية ونضالات شعبنا في العهد الملكي المباد، وفي العهود التي تلتها.

وقد أشارت ان ولادة حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية، لتأخذ مكانها الطبيعي في الحياة النقابية استجابة للضرورات التي خلقها الوضع المشوه ولتقوم بدورها في الدفاع بأمانة وثبات عن مصالح الطبقة العاملة العراقية وحقوقها وحريتها النقابية⁽³⁰⁹⁾.

(308) راجع كتابنا مسارات الطبقة العاملة وحركتها النقابية بين القانون والسياسية دار الرواد المزدهرة

للطباعة والنشر 2020

(309) إبراهيم حسين مصدر سابق ص 90

وفي السنوات التالية عقد الكونغرس في دمشق في 24 كانون الأول (ديسمبر) 1989 وبحضور مندوبين من منطقة كردستان ومناطق العراق الأخرى⁽³¹⁰⁾.

وبعد أن قسم عمل الكونغرس اتفاق الجميع على الشعار (من أجل وحدة الطبقة العاملة العراقية في النضال من أجل الديمقراطية والحقوق والحريات النقابية).

كما أقر جدول العمل وبهذا تم طرح (ورقة عمل الكونغرس الأول لحركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية وقد جرت مناقشتها بشكل مسهب وأضيفت لها مقترحات المندوبين حتى أصبحت في صيغتها النهائية كما ناقشت مجمل المواد المطروحة، حول الوحدة والحريات وتأمين شروط الحياة للطبقة العاملة. ووضعت الحركة النقابية الديمقراطية مجموعة مهمات.

وجرى التصويت على برنامج الحركة والمهمات الراهنة والنظام الداخلي بعد مناقشات مطولة. وقدمت مداخلات عديدة منها "الحقوق والحريات النقابية والمرأة العراقية والتشريعات العمالية والشبيبة العاملة والعمالة الوافدة"

لقد كان الكونغرس الأول لحركة نقابية سرية خطوة كبيرة في تعزيز الثقة بالعمال العراقيين وفي إمكانياتهم وقدرتهم على خوض الصراع من أجل حقوقهم المشروعة، وهو إنجاز تاريخي ونقطة مضيئة على الرغم من النواقص ومحدودية الحضور التي تزامنت مع إرهاب دكتاتوري لا مثيل له في العراق⁽³¹¹⁾. وأشار الكونغرس إلى جملة من الموضوعات التي تمس الواقع آنذاك إضافة إلى مجموعة من القرارات التي تخص العمال المهجرين والمهاجرين الذين يعيشون في داخل العراق وكردستان العراق وسوريا والبلدان المجاورة كما جرت الإشارة إلى مهماتنا اللاحقة منها تحقيق الديمقراطية النقابية الحقيقية وإطلاق حرية التنظيم النقابي للعمال. وإلغاء القرار 150 لسنة 1987 وعادة التنظيم النقابي لعمال القطاع العام. إلغاء قانون العمل رقم 71 لسنة 1987. وناقش المندوبون أساليب القمع والإرهاب التي يتعرض لها العمال والقيام بحملة من

(310) حضر الكونغرس حوالي 25 مندوب من شيوعيين وديمقراطيين ومستقلين من العمال مصطفى محمد غريب، عبد الرحمن الخالدي، فيصل الفؤادي، باقر الفضلي، حكمت حسين، هادي صالح، شاكر الزبيدي، هادي علي لفته، سليم إسماعيل ممثل الحزب الشيوعي وآخرون الذين مثلوا قطاعاتهم الصناعية .

(311) راجع كتابنا مسارات الطبقة العاملة وحركتها النقابية بين القانون والسياسة

اجل إطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المجريين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

واكد الكونفرس على العمل مع القوى الوطنية والديمقراطية وحركة التحرر الوطني العربية والعالمية وتحقيق أهداف الشعب في الديمقراطية والتقدم.

وقد وضعت حركة العمال النقابية أبرز المهام وهي:

- تحقيق الديمقراطية النقابية الحقيقية بإطلاق حرية التنظيم النقابي للعمال
- الغاء القرار رقم 150 لسنة 1987 وإعادة التنظيم النقابي لعمال القطاع العام
- الغاء قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 وإصدار قانون عمل جديد
- إيقاف أساليب القمع والإرهاب التي يتعرض لها العمال العراقيين وإطلاق سراح المسجونين منهم والكشف عن مصير المفقودين والسماح بعودة المهجرين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم
- تسريح العمال المجندين وضمان فرص عمل لهم وإعادة تأهيلهم وتدريبهم.
- العمل مع القوى الوطنية والديمقراطية العراقية من اجل نظام وطني ديمقراطي يعود بالعراق إلى موقعه في حركة التحرر الوطني العربية والعالمية ويحقق أهداف الشعب في الديمقراطية والتقدم.
- التضامن مع كافة عمال العالم من اجل حياة أفضل وضمان الحقوق النقابية والديمقراطية من اجل عالم يسوده السلام والحرية.
- بعد إفراغ الساحة السياسية من القوى الوطنية والديمقراطية ومنها الحزب الشيوعي العراقي إضافة إلى إفراغ الساحة العراقية من كوادرات الطبقة العاملة الفنية والنقابية والتي لعبت دورا كبيرا خلال سنوات السبعينيات، فقد جمد النظام العمل في قوانين العمل ومنها قانون 151 الصادر في سنة 1970 والذي أشرنا له في الفصول السابقة، وتوقف التشريعات العمالية التي تعبر عن إرادة العمال ونقاباتهم. وعلى ضوء الظروف الصعبة التي منعت فيها هذه القوى والعمال فقد كان العمل داخل العراق صعبا جدا. ولم تعمل غير النقابات الصفراء التابعة لحزب البعث الحاكم. ولهذا بقيت ركائز بسيطة في العراق تعمل

بشكل سري راصدة أبرز معالم وضع الطبقة العاملة في المعامل والمؤسسات الإنتاجية. وقد أشارت الحركة النقابية الديمقراطية إنها تستمد قوتها من خلال دعم الجماهير ومنهم العمال في التعبير عنهم وعن أوضاعهم ومعاناتهم. ولقد عبرت الحركة النقابية من خلال هذه الأوضاع الغير طبيعية التي يمارسها النظام دعت إلى تغير النظام وطالبت بإسقاطه (ان أهداف الطبقة العاملة العراقية مرهون أساسا بإسقاط نظام الحكم الدكتاتوري القائم في العراق الآن والمتمثل بزمرة صدام حسين العنصرية وإقامة نظام ديمقراطي يتمتع فيه الشعب الكردي بالحكم الذاتي وتتمتع سائر الأقليات القومية بحقوق متساوية⁽³¹²⁾....

لقد أشار الحزب إلى الوضع في العراق أثناء الحرب وبعدها، حيث يشير تقرير اللجنة المركزية في آذار 1989 إلى (طراً تغير محسوس على وضع المجتمع العراقي وتركيبه الطبقي والاجتماعي، كحصيلة للتطور الموضوعي ونهج النظام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وكنتيجة للحرب والتشويشات والآثار التي نجمت عنها. وتتقاطع في المجتمع العراقي اليوم التناقضات الاجتماعية الاقتصادية، الملازمة للتطور الرأسمالي، التابع والمشوه، بالتناقضات السياسية الناجمة عن الطابع الدكتاتورية الفاشي للسلطة، مقرونة باحتدام القضية القومية للشعب الكردي والآثار المدمرة للحرب ويضيف في ظل هذا الوضع، إجراء مسح شامل للمجتمع والتدقيق في الأوضاع الملموسة للجماهير ومستوى كفاحيتها ونفسياتها وصياغة المطالبات المحددة في شعارات ملموسة ومحفزة، ووضع خطط عمل مناسبة في ضوء ذلك، من اجل تعبئة العمال والفلاحين والكسبة والمثقفين وسائر الكادحين، في النضال من اجل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية).

وحول إجراءات السلطة وموقفها من العمال والنقابات يشير التقرير إلى (ان السياسة الاقتصادية للنظام بما تنطوي عليه من اطلاق يد القطاع الخاص وفتح الأبواب للرأسمال العربي والأجنبي ، وسياسة الأسعار والأجور. وتقليص حقوق العمال وإلغاء النقابات في

قطاع الدولة تقضي موضوعيا إلى تشديد التناقضات الطبقية بزيادة وتائر الاستغلال. ويفتح هذا الوضع الباب لزيادة النضال في المحتشدات العمالية من اجل تنظيمها دفاعا عن مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والمهنية مع مراعاة التمايز في الوضع النقابي وأشكال العمل وأساليبه في ضوء الأشكال الملموسة لتجلي هذه التناقضات في كل من مؤسسات قطاع الدولة.

في فترة الحرب أغلقت الكثير من المعامل بعد إفراغها من العمال ونقل الآخرين لسد حاجة المعامل والمؤسسات الأخرى، حتى ان بعض الآلات والأجهزة والمكائن بيعت للقطاع الخاص بأبخس الأسعار ولهذا كان وضع الصناعة سيئ للغاية حيث قلصت المؤسسات بشكل كبير وقل الإنتاج وهذا امر طبيعي حيث كانت الصناعة العراق في ريادة مثل الزراعة وباقي الوزارات. لقد أجهدت الطبقة العاملة وتأثرت في ظروف معيشية صعبة للغاية والذي أدى إلى التأثيرات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

المبحث الخامس

سياسة الحزب الشيوعي في مرحلة الكفاح المسلح في كردستان العراق

اتسمت هذه المرحلة بتطورات كبيرة وأحداث مفصلية في ضوء الحرب العراقية - الإيرانية ولهذا طالب الحزب وفي ضوء اجتماع اللجنة المركزية في تشرين الثاني 1981 وهي -

- إسقاط الدكتاتورية.

- إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية

- تبني الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في الكفاح

- إعادة تنظيم قوات الأنصار والخطوط العسكرية وقيادتها.

- إعادة التنظيم في الداخل بشكل سري.

وقد وضعت مجموعة من القرارات والإجراءات في سبيل تنفيذ هذه السياسة ومنها عودة قيادة الحزب إلى كردستان والتحاق أعضاء الحزب في فصائل الأنصار وتوفير مستلزمات الكفاح المسلح بما يتناسب مع تلك الظروف من السلاح والتجهيزات العسكرية والأموال وظروف الحياة الأخرى وتنشيط عمل الحزب في الداخل باعتماد على الرفيقات في الحزب وكبار السن والتركيز على العمل السري والتنسيق بين قواطع الأنصار وقيادة العمل الحزبي في الداخل من توفير النشريات والأدبيات والبوسترات والتي أصدر الحزب مجموعة من الكتيبات بهذا المجال لتطوير العمل في الداخل وكيفية التخلص من الأجهزة الأمنية وغير ذلك⁽³¹³⁾. هذه النشاطات بمجملها قد أكدت الأجهزة الأمنية والمخابراتية في المحافظات الشمالية آنذاك وبالاتصال مع القيادة في بغداد. وعكستها إرسال العملاء والمندسين من أبناء المنطقة أو من الشيوعيين السابقين الذين تركوا الحزب نتيجة الاعتقال والتعذيب والمساومة وغير ذلك.

(313) راجع كتابنا دور الأجهزة الأمنية والمخابراتية العراقية وتأثيرها على حركة الأنصار الشيوعيين.

المؤتمر الوطني الرابع⁽³¹⁴⁾

بين الفترة 10 - 15 تشرين الثاني عام 1985 عقد الحزب مؤتمره الرابع في منطقة لولان التابعة لمحافظة أربيل، وشارك في أعماله 128 مندوباً كانت نسبة العرب فيه 68٪ والأكراد 28٪ وقد ناقش المؤتمر عدة وثائق مهمة كانت تحتاج المصادقة عليها. عقد المؤتمر بحماية الأنصار وتحت شعار (من أجل إنهاء الحرب فوراً، وأسقاط الدكتاتورية الفاشية، وتحقيق البديل الديمقراطي) .

كما درس المؤتمر العديد من الوثائق: تقييم سياسة الحزب (1968 - 1979)، وبرنامج الحزب الجديد، وتطوير الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي للحزب . وقد نجح المؤتمر برغم محاولات النظام ومخابراته في معرفة مكان وزمان انعقاده، كما جرى ضم مجموعة من الكوادر الحزبية إلى قيادة الحزب كأعضاء في اللجنة المركزية . وظهرت كثير من المشاكل أثناء المؤتمر حول تقييم سياسة الحزب بين معارض ومؤيد حول سياسة الجبهة وأخيراً كان الحل (وسطاً) بين الجهتين المتناحرتين، حيث الأولى ترى أن سياسة الحزب زمن الجبهة الوطنية التقدمية مع حزب البعث سياسة ذيلية ولم تعكس مفاهيم وتطلعات الحزب حول الحريات الديمقراطية بصورة جلية للجماهير، والجهة الأخرى تقول أن الجبهة الوطنية أستفاد الحزب منها بتعزيز وجوده بين أبناء شعبنا وتوسعت قاعدة الحزب بشكل ملفت للنظر إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية على صعيد حياة شعبنا اليومية بشكل عام .

وأنا أعتقد أن المؤتمر سجل نجاحاً كبيراً على قدرة الحزب التنظيمية والفكرية على حد سواء. وفي نفس الوقت أزال المؤتمر التردد بين البعض من الشيوعيين في كون أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الرئيسي للحزب أم لا. وأعطى المؤتمر هيبة للحزب كونه قادر على اتخاذ القرار المستقل بعيداً عن التدخلات المحلية والدولية.

(314) راجع كتابنا الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح 1934 - 1993 دار الرواد المزهرة 2010 ص 168 .

وفي نهاية المؤتمر جرى انتخاب اللجنة المركزية الجديدة وإضافة عشرة أعضاء جدد من الجيل الثاني على أن لا يكون عضواً في اللجنة المركزية سابقاً، وأن يكون من الذين عملوا في الداخل ويتم اختيارهم من قبل سكرتير الحزب، وكانت هذه الخطوة في مجال الديمقراطية وتعزيزها غير موفقة إطلاقاً. أما نشر أخبار المؤتمر والأعضاء الجدد للجنة المركزية بعد انتهائه مباشرةً كان من المفروض على قيادة الحزب أن تحاسب كل من أفشى هذه الأسرار إلى الصحافة الخليجية وبالذات الكويتية.

وعقد المجلس العسكري اجتماعاً برئاسة سكرتير الحزب وبحضور مسؤولي القواطع والإعلام المركزي والإقليم وأخذ جملة من القرارات .

وقد جاء في تقرير اللجنة المركزية (تأكيد التوجيهات الحزبية حول واجبات التدريب والاستعداد الدائم من قبل كافة أعضاء وأصدقاء الحزب لتلبية الواجب المشرف في الانخراط بوحدة الأنصار، والاهتمام باختيار أفضل النوعيات لأداء هذا الواجب، وكذلك لجمع مختلف الكفاءات التي تحتاجها وحدات الأنصار، ويحتاجها الحزب في مختلف الميادين)⁽³¹⁵⁾.

وكان للنصيرات البطلات الدور المتميز في رفع الروح المعنوية للرفاق الأنصار، وهي أول حركة أنصارية عراقية تشرك المرأة في هذا النضال الصعب والبطولي، وتحمل كل الظروف القاسية من تعب وجوع وحرمان وهذه هي المفخرة بحد ذاتها .

هذا التميز هو الذي ساعد الحركة الأنصارية أن تلتقي بالعوائل وتوثق العلاقة الاجتماعية في الكثير من القرى الكردستانية وخاصة المرأة وتعمل على توعيتها بظروفها وحقوقها .

لقد تطور العمل الأنصاري بفضل كثير من العوامل منها :

- انسحاب قوات الجيش العراقي من كثير من المناطق المتاخمة لمناطق العمل الأنصاري.

(315) تقرير اللجنة المركزية الصادر في تشرين الثاني 1981.

- ازدياد أعداد الأنصار (الرفاق) الملتحقين بالحزب سواء كانوا من الخارج أو من الداخل بعد معرفتهم بتواجده في تلك المناطق.
- وصول أعداد جيدة من الأسلحة من مضادات للطيران أو المدفعية والكثير من الذخائر ومستلزمات أخرى من (زمميات أو أحزمة وأنواع الحمالات وغيرها) .
- القيام بعمليات نوعية كان لها تأثير جيداً على أبناء المنطقة.
- هروب أعداد كبيرة من الجنود وخاصة من أبناء المنطقة (ولكنهم لم يلتحقوا بالشكل الذي كنا نريده في الحركة ككل) حيث بقي غالبيتهم في قريته أو عند أقربائه.
- العمل المشترك مع الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية (الاتحاد الوطني والحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني) .
- معرفة أنصارنا للمنطقة بشكل جيد من الجبال والوديان وتشعباتها والطرق السهلة والصعبة، إضافة إلى معرفتهم بالعمل الأنصاري من خلال خوضهم لكثير من المعارك وهي تجربة جيدة .
- إيجاد ركائز حزبية في بعض القرى والذي أصبح بعضها عيوناً للمفارز من خلال إرشادهم على الكمائن وتواجد الجيش أو عمن يتعاون مع النظام. ولعب الأنصار الأطباء دوراً جيداً في التأثير على الجماهير من خلال مساعدتهم لهم وتوفير بعض العلاجات لمرضاهم.
- تطور في الجانب الإعلامي حيث ظهرت للوجود إذاعة صوت الشعب العراقي والصحافة (طريق الشعب، نهج الأنصار، ريكاي كردستان و جريدة النصير، إضافة إلى نشرات الأخرى) .
- تخرج مجموعة من الضباط في بعض الدول الصديقة (جمهورية اليمن الديمقراطية).
- اشتراك مجموعة من النساء (النصيرات) في العمل الأنصاري وهي ميزة تنفرد بها الحركة الأنصارية الشيوعية.
- تحسن في الاداء العسكري نتيجة التطور المعرفي والتدريب للمقاتلين الأنصار وكذلك التطور والتوسع في المهام العسكرية.

- بناء عدد من المستشفيات الثابتة والمتحركة ارتبطت مع ظروف الحركة الأنصارية وبعد توافد عدد غير قليل من الكوادر الطبية من الأطباء والمساعدين.
- ويشير تقييم الحركة الأنصارية إلى (توسع نشاط الحركة الأنصارية التابعة لحزبنا إلى جانب نشاط الفصائل المسلحة (البيشمه مركة) اطراف (جود) الأخرى وامتد إلى داخل المدن الرئيسية. وتطور الخبرة العسكرية واستخدم التكتيكات العسكرية الناجحة والحصول على نوعيات جيدة من الأسلحة ...الخ) .
- وقد أشار الحزب الشيوعي في مؤتمره السادس إلى مخلفات هذه الحرب والعمل على تجاوز أثارها :
- حماية الطبقة العاملة والشغيلة عموما بإصدار التشريعات الخاصة بقوانين العمل والتنظيم النقابي والمهني وحماية حقوقها ورفع مستواها المعاشي والدفاع عن مصالحها الاقتصادية الاجتماعية.
- معالجة الآثار السلبية التي ولدتها الحروب
- ضمان حق العاملات في الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي وحققهن في حماية الأمومة والطفولة .
- استعادة الحريات النقابية للطبقة العاملة والشغيلة وحققها في التنظيم النقابي في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية بما فيها مشاريع قطاع الدولة.
- إشاعة منظومة شاملة للضمان الاجتماعي ضد البطالة والعوز والأضرار الناجمة عن العمل.
- ضمان تمثيل العمال في مجالس إدارة المشاريع والمؤسسات الاقتصادية والحكومية منها.
- تشريع قانون جديد للعمل يضمن هذه الحقوق والمصالح⁽³¹⁶⁾.

واكد الحزب على تدريب الجماهير على النضال المطليبي اليومي وان لا تدع اي فرصة ملائمة للتحيّض ولبلورة الشعارات النضالية الواضحة وتنظيم الجماهير وقيادتها في النضالات ذات الطابع الأشمل. ويرى الحزب ضرورة الاهتمام بالفئات المختلفة وبمشاكلها كل واحد على حدة وان نركز على العمال والكادحين الذين يبدون استعدادا اكبر للنضال

واذا ما تطور وعيهم الطبقي، وفي اطار المدينة الواحدة ان تهتم بمشاركة المناطق السكنية ولاسيما التجمعات السكنية العمالية والكادحة وفي المعمل ان لانهمل مشاكل الورشة الواحدة⁽³¹⁷⁾.. الخ .

وقد ركز الحزب نشاطه في التنظيمات الديمقراطية وإنشاء فروع لها في كل إرجاء العراق برغم الظروف الصعبة ومنها العمالية فدعم حركة العمال النقابية الديمقراطية، وهدفها هو دفع العمال باتجاه النضال من أجل حقوقهم ومصالحهم وأهدافهم... وتشخيص الوجوه العمالية التي ليس لها علاقة مع السلطة وكذلك مع عوائلهم.

واكد الحزب على الربط بين التنظيم السري والنشاط الجماهيري العلني وضرورة التحرك بشكل لا يؤدي إلى جلب انتباه النظام وجلاوزته .

انتهاء الحرب العراقية الايرانية

تمت الموافقة من قبل الطرفين على إنهاء الحرب في 8 آب 1988 وقد عمل النظام إلى نقل كثير من القطعات العسكرية إلى كردستان حيث قوات المعارضة من البيشمه والأنصار للأحزاب العراقية والكردية وادى إلى انكسار عسكري للقوات وجرى انسحاب إلى الدول المجاورة والتي سميت في حينها الأنفال (وفي تلك الفترة بالذات اخذ النظام ينشط مناوراته السياسية التي بلغت أوجها في الحديث عن التوجه لإقرار التعددية السياسية والحزبية وإعلان العفو المتكرر والعزم على إجراء الانتخابات الحرة وإشاعة الديمقراطية وغيرها من القرارات والتصريحات والمبادرات وتوجه رسل ووسطاء مكلفون ومبادرون لإقناع الأطراف السياسية في المعارضة لاقتناص الفرصة والإسهام في إعادة بناء الوطن والحياة السياسية في ظل الحريات والتعددية التي يجري التمهيد لها تشريعيا حسب الإعلان الرسمي (من اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اذار 1989 وكان شعاره (في سبيل استنهاض قوى الشعب لتحقيق السلم والبديل الديمقراطي) .

لقد اختل التوازن لصالح العراق جراء الدعم الدولي وقد أصبحت للنظام الدكتاتوري إمكانيات عسكرية كبيرة إضافة إلى استعمال الأسلحة الكيميائية والذي بدوره أدى إلى وقف الحرب.

انتكاسة الحركة الأنصارية

تشير وثيقة تقييم حركة الأنصار التابعة للحزب الشيوعي، يبدو لأول وهلة ان الحركة الأنصارية أخفقت في النهوض بدورها في الإطاحة بالنظام الدكتاتوري بسبب من توقف الحرب العراقية - الإيرانية واستخدم الأسلحة الكيميائية. ولكن الحقيقة هي انه لم يكن بمقدور الحركة الأنصارية في كردستان العراق ولا الكفاح الممكنة الأخرى فالحركة الأنصارية رغم أهميتها ليس الا جبهة من جبهات النضال، تصب جهودها في مجرى الكفاح التاريخي العام للشعب بمختلف الأشكال والأساليب في سبيل الإطاحة عاجلاً أو آجلاً. ويضيف التقييم، وهياً إيقاف الحرب نفسه ظرفاً ملائماً داخلياً ودولياً للتركيز على كردستان، وقد استغل النظام ظروف تلك الحرب وتوقفها فاستخدم الأسلحة الكيميائية واقدم على عمليات الأنفال، مما اثر على الكفاح المسلح معنوياً⁽³¹⁸⁾ وعملياً. وفي كتابنا الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح اشرنا إلى أسباب الانتكاسة ومنها - العلاقة المتوترة بين القوى الوطنية العراقية على الساحة الكردستانية وانتقال الاتحاد الوطني إلى خندق النظام الدكتاتوري مؤقتاً إضافة إلى أسباب عديدة أخرى⁽³¹⁹⁾.

ولابد لنا ان نشير إلى دور النظام ومخابراته من الوصول إلى الحركة الكردية وقواها الموجودة بما فيها الحزب الشيوعي العراقي حيث أرسل النظام عملائه إلى المنطقة وتم شراء البعض ضعيفي النفس لبث التفرقة بينها. كما تشير الوثائق التي صودرت بعد انتفاضة آذار 1991 إلى هذا الجانب من العمل الدنيء الذي استخدمته السلطة وأجهزتها المخابراتية وقد نجحت في بعض مفاصل عملها من خلال القاء القبض على مجموعة من تنظيم الحزب الشيوعي بعد ان استخدموا عميلاً يدعى ممو الذي استطاع سحب احدى المفارز إلى داخل أربيل وإعطائهم شراب مخدر الكوكاكولا أو عصير معين والذي أدى إلى القاء القبض عليهم وهم في حالة يرثى لها.

(318) وثيقة تقييم حركة الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي في الفترة ما بين 1979 - 1988 ص 128 من الوثائق التقييمية.

(319) فيصل الفؤادي الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح ص 162.

ولابد ان نذكر خلاصة التقييم حول الحركة الأنصارية (شكلت حركتنا الأنصارية في الثمانينيات صفحة مشرقة في مسيرة حزبنا ونضاله وأعادت هيئته في أوساط الحركة الوطنية العراقية والقوى التقدمية والعالمية ومكنته من البقاء على ارض الوطن ومواصلة نشاطه السياسي والتنظيمي والإعلامي والعسكري، ولعبت دورا في الحيلولة دون تشتت قوى الحزب في المنفى، ورفعت معنويات أعضائه الذين قدموا التضحيات بنكران ذات عال دفاعا عن قضية الشعب وعن الحزب وسمعته وعززت ارتباط الحزب بالشعب والوطن بالرغم من صعوبة الظروف الموضوعية والذاتية ورغم الأخطاء والخسائر التي كان من الممكن تجنب الكثير منها⁽³²⁰⁾ .

دخول الكويت

في الثاني من اب 1990 شن نظام الدكتاتوري هجوما على الجارة الكويت واحتلها بساعات قليلة، والتجأ حكام الكويت الذين استطاعوا ان يفلتوا إلى العربية السعودية. وقد توالى الاحداث بسرعة ولم تفيد الوساطات العربية والدولية حيث رفض صدام حسين الانسحاب.

وفي يوم الغزو، شن الحزب الشيوعي العراقي حملة استنكار شديدة للهجوم الغادر الذي شنه نظام صدام. وطالب المكتب السياسي للحزب، بسحب القوات العراقية المعتدية في الحال⁽³²¹⁾، ودعا إلى حل الخلافات بالطرق السلمية. ووصف هذا التصريح باقذع النعوت. وقال، هجوم وحشي وعدوان غاشم، وانه جريمة بشعة بعد جريمة الحرب التي شنّها النظام ذاته على ايران.

في أيلول 1990 عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعا كرسته للبحث في الأزمة التي أوجدها احتلال حكم صدام للكويت، وضمها قسرا إلى العراق، والأثار السلبية والخطيرة التي أوجدتها في الصف العربي.

وأبدت اللجنة المركزية أسفها إلى تحذيراتها بشأن السلوك المراوغ لصدام حسين لم تلق ما تستحقه من انتباه...ويتحدث البيان عن حصيلة المغامرة، ويقول إنها انتهاك حرمة دولة جارة وشقيقة ، وعودة كابوس الحرب من جديد ليجثم على صدر الشعب العراقي...وختتم البيان نداءه بالقول ان حزبنا اذ يدين الجريمة التي يتعرض لها شعبنا

(320) تقييم حركة الأنصار مستل من الوثائق التقييمية ص 132.

(321) عزيز سباهي مصدر سابق ج3 ص 264 .

ووطننا الآن، ويدرك بواعث مختلف أطرافها، سواء صدام حسين الذي عبر بنهجه وموقفه عن منتهى الاستهتار بالمصالح الوطنية والقومية العليا، أو الولايات المتحدة وحلفائها، بشكل خاص إسرائيل، الذين يسعون لتحقيق أهداف أخرى تحت واجهة تحرير الكويت. كما ان البيان دعا القوى الوطنية إلى التماسك وتحمل مسؤوليتها بالقول، ان حزبنا اذ يدرك ذلك كله، يتوجه إلى جميع أبناء شعبنا وجيشنا وكل المواطنين الأخيار في مختلف العمل والمسؤولية في بلادنا، بما في ذلك أولئك الذين يحتلون مواقع مؤثرة، للنهوض بمسؤوليتهم، وإنقاذ شعبنا من هذه المحنة والويلات التي يمكن ان تستمر، اذ ما ظل الدكتاتور في مركز القرار والمسؤولية، وإجباره على الانسحاب من الكويت⁽³²²⁾. وقد حاول النظام الدكتاتوري بعد أن ضم الكويت إلى العراق ان يغير اسم الجمهورية العراقية إلى جمهورية العراق بعد اشهر من ذلك في 30 تشرين الثاني عام 1990 وقد نشرت ذلك جريدة الوقائع العراقية في 1992/1/6 بعددها (3387).

المشاركة في مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات

يكتب النقابي مصطفى محمد غريب⁽³²³⁾ (أبو آزاد) عن آخر أيام عام 1990 ومشاركته في المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العالمي للنقابات في موسكو كونه مسؤول حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية .

قبل انعقاد المؤتمر النقابي العالمي الثاني عشر للاتحاد العالمي للنقابات فكرنا بإيجاد سبل لحضور هذا المؤتمر المهم على الرغم من أننا لم نكن أعضاء فيه، لكي نطرح أوضاع الحركة النقابية العراقية وما يسودها من تبعثر وهيمنة النظام السابق عليها، ثم إجراء لقاءات مع قادة النقابات في العالم وفصح أساليب النظام ومعاينة الطبقة العاملة العراقية والحركة النقابية الحرة، ولهذا تحركنا في سوريا وعقدنا لقاءات مع اتحاد النقابات في سوريا وكذلك الاتحادات المهنية المتواجدة واتحاد عمال البحرين واللجنة الوطنية لعمال عُمان واتحاد العمال في السعودية وممثل اتحاد عمال اليمن في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وكذلك اللقاء برئيسه السابق جمام حسن الجزائري الذي حضر المؤتمر أيضاً، وبوجود قيادة اتحاد العمال في الكويت بعد احتلال الكويت فقد نظمنا عدة

(322) المصدر السابق ص 266-267

(323) رئيس حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية

لقاءات معهم، ولا سيما أن حركة العمال النقابية في الجمهورية العراقية أصدرت بياناً استنكرت فيه احتلال دولة الكويت وطالبت بسحب الجيش العراقي، وفي الوقت نفسه أصدرت مع اتحاد عمال الكويت بياناً تضامنياً مع العمال وجميع النقابات المهنية الكويتية والشعب الكويتي، وبعد تخطيط مسبق وتعاون البعض من الاتحادات العربية فقد سافر ممثل الحركة مصطفى محمد غريب (أبو أزد) بعد الاتفاق إلى موسكو سوية مع اتحاد سوريا والكويت والبحرين وعمان والسعودية واليمن والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والعديد من الاتحادات المهنية، وقد وصلنا إليها قبل يوم من انعقاد ذلك المؤتمر التاريخي وقد أسكنونا في فندق روسيا الذي انعقد فيه المؤتمر العالمي بتاريخ 13- 20 نوفمبر 1990 وبما أننا كنا غير مدعويين رسمياً فقد سهل دخولنا إلى المؤتمر بهوية صحفية وعلى ما أتذكر قدمها لنا الرفيق " كمال شاكر عن مجلة النهج " وعندما التقيت مع المرحوم إبراهيم زكريا رئيس الاتحاد النقابي العالمي في المؤتمر وهو يعرفني لأنني اجتمعت به عدة مرات في براغ ودمشق عقدت المفاجأة لسانه فقال لي - انتم غير مدعويين فكيف تسنى لكم الحضور، فقلت له نحن - مناضلون ولنا طرقنا فشدّ على يدي مرحباً وقال إذن استغلوا وجودكم والتقوا بأكبر عدد ممكن مع الاتحادات العالمية وللحقيقة كان الرجل متضامناً معنا" كما أن جبار العراقي والمحسوب على حركة العمال النقابية المعارضة والذي كان يعمل في مكتب سكرتارية الاتحاد كان مستغرباً لمشاركتي وأبدى امتعاضه لكنني تجاوزته وقلت له - انك لم تساعدنا ولهذا اعتمدنا على أنفسنا إننا يجب أن نفصح النظام الدكتاتوري واتحاده المزيف على الرغم من انه عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد، وهكذا تسنى لنا ان ننشط بشكل ملموس وفعال على الرغم من وجود وفد النظام العراقي بقيادة فاضل غريب، وعقدنا العديد من اللقاء والاجتماعات مع اتحادات عالمية أوروبية وعربية ومن أمريكا اللاتينية واسيا وقد شرحنا في وقتها الأوضاع المأساوية للطبقة العاملة العراقية والحركة النقابية ووزعنا جريدة صوت العمال التي ترجم البعض منها إلى الإنكليزية وفيها مقالات وتصورات عن الوضع النقابي في العراقي والقوانين الصادرة من قبل النظام العراقي وفي مقدمتها قرار (150) سنة 1987 وقانون العمل الجديد للعام نفسه وإلغاء التنظيم النقابي في قطاع الدولة ، فحصلنا على دعم واسع من قبل الكثير من الاتحادات والمنظمات النقابية ووعود بمواصل السعي لفصح النظام وسياسته المعادية للعمال وللحركة النقابية الديمقراطية، وقد دعتنا العديد من

الوفود لعقد لقاءات في بلدانها وأتذكر منها الوفد الفرنسي واليوناني والقبرصي وغيرهم. إن انعقاد المؤتمر النقابي العالمي الثاني عشر للاتحاد العالمي للنقابات في 13 - 20 / نوفمبر من عام 1990 في موسكو يعتبر مظاهرة عمالية نقابية عالمية حيث حضرته وفود (125) اتحاد ومنظمة نقابية عربية ودولية تمثل (86) دولة وقد تمخض بعد نقاشات استمرت أكثر من اسبوع عن العديد من القرارات والتوصيات حول أوضاع الخليج، واعتبر المؤتمر احتلال الكويت انتهاكاً صارخاً غير شرعي في عرف الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية، وطالب المؤتمر النقابي العالمي القوات العراقية بالانسحاب فوراً دون أية شروط من الكويت، وقد تم عزل اتحاد النظام العراقي السابق مما أدى إلى غضب رئيسه فاضل غريب وطلبه الحديث والرد لكنه جوبه بالرفض مع العلم انه كان عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العالمي للنقابات.

أعوام التسعينيات

عنوان كتابنا عن الحزب والنقابات منذ 1960 إلى 1990 لأننا نعتقد ان أعوام بعد التسعينيات عاش الشعب العراق والطبقة العاملة ظروف قاسية بسبب الحصار الاقتصادي وما خلفه من أضرار على جميع مرافق الحياة. لقد خلف النظام الدكتاتوري في حروبه الثلاث، مع ايران ودخول الكويت ومع أمريكا وحلفائها، إلى دمار وخراب وخسائر بشرية لا تعوض وتشوه حياته الروحية وقيمه الاجتماعية والأخلاقية وعسكرة كل مفاصل حياته. ومثلت طبيعة النظام المنهار، وممارساته محور أساس المحنة العميقة التي عانى منها شعبنا وشكلت عاملاً رئيسياً في جميع الأزمات والكوارث التي تعرض لها، بجميع قوميته وفئاته الاجتماعية ومكوناته الدينية والمذهبية وقواه وأحزابه السياسية⁽³²⁴⁾.

كانت عواقب نهج النظام الدكتاتوري وخطئه وإجراءاته في المجال الاقتصادي وعواقب سياسته آثار سلبية عميقة في واقع المجتمع العراقي وتشويهات في حياته وبنيته، وافضى إلى تحلل النسيج الاجتماعي والأسري وتداع في منظومة القيم الاجتماعية، وانتعاش للوشائج السلبية وبات من الصعب العثور على الفئات الوسطى، التي كان لها واقع ودور في الحياة العامة في البلاد.

(324) من تقرير المؤتمر الثامن ل حشع 10-13 ايار 2007

ونتطرق بشكل مكثف عن ابرز ما جرى في هذه الفترة، وبعض فقراتها من كتابي (الطبقة العاملة وحركتها النقابية بين القانون والسياسية والذي أشرنا له)

عام 1990 - الحصار الاقتصادي وتأثيراته على الطبقة العاملة

أمام تداعيات الحرب ونتائجها الكارثية كما ذكرنا آنفا، من البنية التحتية والوضع الاقتصادي والاجتماعي السيء، شعر النظام الذي دافع عن الخليج والمنطقة العربية ضد الجارة ايران، يحتاج ان يعيد العراق إلى ظروف افضل، خاصة وان أسعار النفط كانت في وضع تراجع بل اقل الأسعار والتي من الصعوبة إعادة بناء البنى التحتية تحت هذه الأسعار وظروف الحرب حيث الشعب منهك والبلاد في خراب تام.

بعنجهية صدام حسين وأعوانه حاول وبطرق مختلفة إعادة وضع البلاد الاقتصادي إلى ما قبل الحرب من خلال الدعم الذي يطلبه من دول الخليج. فقد حان وقت مطالبته أثرياء العرب بتسديد فواتير الحرب مع ايران التي ظل يدعوها بحراسة البوابة الشرقية، وقد عقد عدة اتفاقيات مع بعض الدول العربية والتي لا ضرورة لها تحت لواء الميثاق الوطني، سارع إلى عقد اتفاقية عدم الاعتداء مع العربية السعودية والبحرين. وتنازل للسعودية عن حقوق العراق في المنطقة المحايدة بين البلدين ثم وافق على ضمها للسعودية واردف خطواته هذه بالعمل على إيجاد تكتل عربي جديد مقابل مجلس التعاون الخليجي ودفع الاردن لنشاط في هذا الشأن وتمخض المسعى عن تأسيس مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق ومصر والأردن واليمن⁽³²⁵⁾.

في رسالة وجهها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز إلى الجامعة العربية، فيها اتهام دولة الكويت بأنها سرقت نفطا قيمته 2و4 بليون دولار من حقل الرميلة في بداية الحرب مع ايران، كما سعت إلى خفض مداخل العراق النفطية عبر زيادة إنتاجها، وعرج عزيز على دولة الإمارات متذمرا منها هي الأخرى ترفع الحصة المقررة لها من الإنتاج النفطي، وتشارك الكويت رفضها اعتبار ديونهما على بلده هالكه⁽³²⁶⁾. لكن الأهم ان صدام هدد باستخدام القوة لحمل منتجي النفط على التزام حصصهم⁽³²⁷⁾.

(325) عزيز سباهي مصدر سابق ص261

(326) حازم صاغية مصدر سابق ص 161

(327) المصدر السابق ص 162

في اجتماع القادة العرب في بغداد في آيار 1990 طلب صدام حسين منهم مبلغ كبير بالقول، انا احتاج إلى 30 مليار دولار اذا لم يعطوني هذا المبلغ بل أخذه منهم⁽³²⁸⁾. ورفع العراق شعار قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق، إضافة إلى انه اتهم الدوائر الإمبريالية والصهيونية تعمل للقضاء على حكمه⁽³²⁹⁾.

غزا العراق الكويت في الثاني من آب 1990 واحتلها. وبتدخل من قبل أمريكا ودعم الدول الأوربية والإقليمية أدى إلى حرب طاحنة أدت إلى هزيمة الجيش العراقي واستسلامه مع اتفاقية مذله وقد فرض على العراق الحصار الاقتصادي وعلى الشعب العراقي والتي عانت منه الفئات الكادحة والفقيرة وبقي رجال السلطة من قيادة البعث ورأس النظام الدكتاتوري وعائلته بعيدة عن الواقع المأساوي لشعبنا.

البداية

حيث رفض صدام حسين الانسحاب أو التراجع من الكويت وقبول العدوان العراقي بالشجب والاستنكار من البلدان العربية والعالمية. ثم توالى قرارات مجلس الأمن الدولي في شجب العدوان رقم 660 ويطالب بالانسحاب الفوري. وفي 6 آب أصدر مجلس الأمن قراره رقم 661 الذي يفرض العقوبات الاقتصادية الكاملة على العراق⁽³³⁰⁾. كما وافقت السعودية على حلول قوات أجنبية على أرضها. من جانب آخر أعلن العراق بعودة الفرع للأصل في 8 من آب.

وجاء يوم 9 آب فصدر بالأجماع قرار عن مجلس الأمن يعتبر ضم الكويت لاغياً ويقضي بتشكيل لجنة خاصة للإشراف على مدى التقيد بالعقوبات على العراق. كما صوتت الجامعة العربية في القاهرة على إرسال قوات إلى الخليج بـ 12 من أصل 21 أعضاء الجامعة.

وفي 29 تشرين الثاني 1990 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 678 الذي يجيز للدول الأعضاء استعمال القوة لإرغام العراق على الانسحاب الكامل من دولة الكويت. كما منح العراق فترة 45 يوماً لتنفيذ هذا القرار، لكن صدام ظل يناور ويكابر حتى شرعت قوات الولايات المتحدة والدول التي تحالفت معها بقصف المواقع العسكرية والجيش في الكويت والمناطق الحدودية لها وكذلك البنية التحتية للبلاد في 17 كانون الثاني 1991.

(328) طريق الشعب عدد 2 آب 1990.

(329) عزيز سباهي مصدر سابق ص 262.

(330) عزيز سباهي مصدر سابق ص 263.

وهكذا بدأت الحرب لأكثر من 30 دولة لتدمير اغلب المرافق الأساسية في البلاد، وأنهكت القوات العراقية المحتشدة على الجبهة، وراح الألوف من الضباط والجنود يستسلمون. حتى 28 شباط توقفت الحرب البرية وأعلن صدام استسلامه واذعن للشروط التي أملاها عليه الأمريكي شوارزتكوف في خيمة صفوان. وهكذا كان نهج الحكم الدكتاتوري في مغامرته وأطماعها التوسعية⁽³³¹⁾.

لقد وضع النظام الدكتاتوري الشعب العراقي في خوف دائم وأصبح فريسة للقصف الأمريكي. لقد عبرت الجماهير عن استيائها من النظام وجلاوزته، وأصبحوا يحملوا الضغائن لهم وعليهم، وبادر الكثير منهم بعدم الالتحاق بالوحدات العسكرية حيث أدى هروب عشرات الألوف من الضباط والجنود. كما لعبت الرغبة العامة في ان تسود المجتمع بالحرية والديمقراطية.. كما فرض على البلاد حكما دكتاتوريا رهيبا، لم يسلم احد من شروره وشملت تصفياته أعدادا هائلة من الناس، حتى شمل بعض القادة من حزب البعث من عسكريين ومدنيين .

استسلموا بالآلاف من الجنود والضباط بؤساء سيئ التدريب والقيادة ولم يتذوقوا الطعام لأيام⁽³³²⁾.

في 2 آذار مرر مجلس الأمن القرار 686 الذي يطلب من العراق القبول 12 قرار سابقا والموافقة على دفع تعويضات عما نزل بالكويت، وفي اليوم التالي أذعن ضباط صدام في خيمة صفوان موقعين على استسلامهم الذليل. لقد دمرت الحرب كل شيء في العراق اي البنية التحتية. وخسر العراق 230 مليار دولار وخسائر الكويت 168 مليار دولار في عدادها إطفاء وإصلاح الآبار التي أشعلها العراقيون وحفر آبار جديدة للتعويض عن التالف منها⁽³³³⁾.

كان أحد الأهداف هو نفط العراق وتحويل البلد إلى حالة ما قبل الصناعة كما أعلن وزير الخارجية الأمريكية بيكر في اجتماعه بنائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في 9 كانون الثاني 1991: "سنعيدكم إلى العصر قبل الصناعي". من تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان (13 إلى 20 أيار 1999).

(331) المصدر السابق ص 265

(332) صاغية مصدر سابق ص 172

(333) صاغية المصدر السابق ص 173

تأثيرات الحصار

خلف نهج النظام وخططه وإجراءاته في المجال الاقتصادي، آثارا سلبية عميقة في واقع المجتمع وتشويهات في حياته وبنيتة ومثله، وافضى إلى تحلل في النسيج الاجتماعي والأسري، وتصعد في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية وانتعاش الوشائج التقليدية⁽³³⁴⁾.

الطبقة العاملة

فرض على العراق حصارا اقتصاديا وعسكريا، مما دعا إلى ضرورة إعادة العمل من أجل مقاومة الحصار المفروض في تلك الفترة انتعشت معامل القطاع الخاص، والورش الصغيرة الإنتاجية كمعامل البلاستيك وورش الخراطة إضافة إلى انتعاش مهن أخرى كالنجارة والحدادة وغيرها، وكذلك العمل في قطاع البناء، حملة الإعمار التي فرضها النظام لبناء منشآت تخصه، وان كانت تلك المشاريع لا تخدم أبناء الشعب، إلا إنها استقطبت أيدي عاملة، من خلال بناء القصور الرئاسية في كل محافظات العراق وجسر الطابقيين وبعض المنشآت، مما دعا ذلك إلى إعادة الطبقة العاملة إلى أماكن العمل مع الماكينة.

وكان في تلك الفترة انتهاك كبير لحقوق العمال، والمتمثلة في العمل لساعات طويلة من الصباح الباكر إلى أوقات متأخرة من المساء وبأجور متدنية لا تكفي لسد احتياجاتهم، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو في قطاع البناء، اما القطاع العام فقد هجره اغلب العمال، لتحويله إلى معامل تابعة للتصنيع العسكري.

ونظرا لبطش النظام وظلمه لم تتشكل في تلك الفترة قيادة عمالية قادرة على المطالبة بحقوق العمال، لان النقابات كانت تابعة للنظام وهي مؤسسة بوليسية ومخابراتية، مما أفقد العمال حقوقهم وقدرتهم على المطالبة بها⁽³³⁵⁾.

كما ان تردي الأوضاع للطبقة العاملة التي تفاقم استغلالها على يد أرباب العمل، خاصة منهم المنشآت والمؤسسات الحكومية وفي مقدمتها التابعة للتصنيع العسكري، في ظل تعطيل قوانين العمل وتغيب النظم والضوابط المعتمدة في ميدانه وانتفاء الرقابة والتفتيش، وفرض التنظيم النقابي الرسمي ذي الطبيعة الأمنية -القمعية،

(334) تقرير المؤتمر الوطني السابع ل (حشع) 23- 25 - آب 2001 ص30.

(335) عامر الشيخ عبود نشأة الطبقة العاملة العراقية مواقع الإلكترونية شباط 2019.

واستبعاد كل نشاط نقابي يمثل العمال ويدافع عن حقوقهم ونتيجة للتوقف الكلي أو الجزئي لآلاف المشاريع الإنتاجية والخدمية، اضطر عشرات آلاف العمال إلى البحث عن مصادر بديلة للعيش في شتى المشاريع الهامشية غير المنتجة. وقد انحسرت المشاريع المشمولة بالضمان الاجتماعي، وتدنّت مهارات العاملين، وخسر قطاع الدولة كفاءات بشرية وطاقات مدربة وخبرات مهنية نتيجة تدهور الأجور⁽³³⁶⁾.

وكأية سلطة استبدادية ترفض الرقابة الجماهيرية، نمت في ظل تداعي الوضع أشكال الفساد بمختلف تعبيراتها حيث خلقت فئات طفيلية تباع لها منشآت الدولة بأبخص الأثمان وتتحكم بأسعار العقارات والسكن وبوسائل الإنتاج والثروة. ذلك على حساب القوى الإنتاجية الفكرية والمادية حيث تنتشر البطالة بين القوى القادرة على العمل بنسبة 60 إلى 70 بالمائة.

نتائج الحصار

لقد أعيد العراق إلى الوراء قرناً كاملاً، لا كهرباء ولا ماء شرب بل يعتمد على الماء الملوّث. الغذاء والوقود شحيحان وثمة مشاكل نقل وبطالة واسعة الانتشار وليس هناك دخل ولذا ليس هناك غذاء. ولا يمكن الحصول على الرعاية الطبية والدواء أو لا يمكن الاعتماد عليهما. التضخم شديد والعلاقات البشرية مقطوعة حقاً. وبدا معظم العراقيين مصابين بصعقة صامتة⁽³³⁷⁾. لقد تضمن تقرير قدم للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ما يلي: "إن لا شيء كنا قد رأيناه أو قرأناه هيأنا لهذا النوع الخاص من التدمير الذي حل بالبلاد.

طبق العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة. المقاطعة هي البديل عن الحرب". فالذين توفوا نتيجة من الشعب العراقي أكثر من الذين قضوا بسبب العمليات الحربية. إضافة إلى أن البنى التحتية قد دمرت بشكل شبه كامل بسبب العمليات العسكرية، كان النقل البحري والجوي قد منع وتوقفت بسبب الحظر أعمال الإعمار والصيانة وخطط التنمية. وقد تدهور نتيجة لذلك مستوى المعيشة بشكل حاد عما كان عليه قبل 1990 وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود الثلثين في 1991 نتيجة انخفاض إنتاج النفط بنسبة 85٪ وبسبب تدمير قطاعي الصناعة والخدمات⁽³³⁷⁾.

(336) تقرير المؤتمر السابع مصدر سابق 30

(337) من تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان الأمينة العامة الدكتوراة فيوليت داغر بعنوان العقوبات الاقتصادية على العراق 1999.

التضخم وهبوط الدينار

استفاحت ظاهرة التضخم، أي الارتفاع المستمر في الأسعار، في زمن النظام الدكتاتوري، حتى بلغت معدلاته مستويات غير مسبقة، وتحول إلى ما يسمى بالتضخم المفرط، وانعكس ذلك في التدهور المتسارع في قيمة الدينار العراقي على مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بحيث انخفض سعر صرفه من أكثر من ثلاثة دولارات للدينار قبل الحرب العراقية الإيرانية إلى حوالي ثلاثة آلاف دينار مقابل الدولار الواحد في الفترة التي سبقت سقوط النظام. وقد كان آثاره مباشرة على المداخيل، حيث يتسبب في خفض قدرتها الشرائية، أي خفض ما يمكن شراؤه من سلع وخدمات لقاء الأجر أو الراتب الذي يحصل عليه الفرد. وان اكبر المتضررين من التضخم هم ذوو الدخل الثابت. .. وبالنسبة للفئات الكادحة، يزيد التضخم من شقائها ومن معاناتها في الحصول على أسباب العيش الكريم⁽³³⁸⁾.

البطاقة التموينية

لم يعد هناك مخزون من الغذاء، وتضرر حصاد الحبوب نتيجة تدمير شبكة الري والبزل وعدم توفر الأجزاء الاحتياطية للصيانة وتوقف الحصول على الأسمدة والمبيدات التي كانت تستورد. كما ولم يعد بالإمكان توفير الحليب للأطفال ما عدا المرضى منهم وبموجب وصفة طبية. كثيرون من الموظفين لم يستطيعوا الحصول على رواتبهم بالإضافة لتوقف النظام المصرفي بأغليته وللتضخم الشديد حيث ازدادت أسعار مواد غذائية ضرورية بما يعلو عن ألف بالمائة. كذلك لم يعد بمستطاع السلطات أن تدعم مربي الدواجن حيث أن المختبر الوحيد المنتج للقاحات البيطرية في مكافحة الأمراض التي تصيبها قد دمر بالقصف. وتسبب نفاذ المواد من مراكز التوزيع بعدم حصول عائلات كثيرة على حصصها التموينية، حيث كانت السلطات العراقية قد طبقت بعد عدة أيام من بداية الحصار نظام توزيع الحصص مدعمة أسعار المواد الأساسية. وهذا الإجراء منع حدوث مجاعة إذ كان يحصل الفرد شهريا على حصة غذائية مؤلفة من 8 كلف طحين وكلف واحد رز و1.5 كلف سكر و50 غرام شاي وكلف من البقوليات و50 غرام زيت. بعض هذه الحصص خفف بعد 4 سنوات نظرا لتواصل تدهور الوضع الاقتصادي.

(338) تقرير المؤتمر الثامن لحشع في ايار 2007 ص 75

ونتيجة الحصار كما تقول حسب المصادر العراقية، فقد توفي خلال السنة الأولى من الحصار زهاء 11 ألف شخص ماتوا جوعاً كما أن 14 ألف طفل ماتوا بسبب عدم توفر الأدوية⁽³³⁹⁾.

الوضع الاجتماعي

إن الخطير في الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمي وامتداد تأثيرها على كل القطاعات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في النسيج الاقتصادية والاجتماعية وفي الصحة النفسية والجسدية للشعب العراقي.

إن تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة نتيجة توقف المشاريع في القطاعات الحكومية والأهلية سجلت زيادة كبيرة في نسب البطالة. مما ساهم بتمزق الحياة العائلية وأكثر من ظواهر العنف الاجتماعي والرشوة والسرقة والتخريب والمضاربات والانتحار وجنوح الأحداث والبلغاء وما شابه ذلك من علامات انهيار وتفكك اجتماعي.

وفي ظل ظروف استمرار الأزمة الاقتصادية والضائقة المعيشية انتشرت وتفاقت ظواهر خطيرة أخرى، مثل تسرب الأطفال اليافعين من المدارس، واضطرابهم للعمل من أجل مساعدة أسرهم على مواجهة أعباء الحياة ويجري تشغيل الصغار والأحداث من أجل مساعدة أسرهم على مواجهة الحياة، ويجري تشغيل الصغار الأحداث على نطاق واسع وفق شروط عمل مجحفة، وبأجور زهيدة جداً، وهم يتعرضون خلال ذلك إلى صنوف الأذى الجسدي والنفسي والأخلاقي⁽³⁴⁰⁾.

والى جانب النساء والأطفال والمتقاعدين يدخل الشبيبة الذين يشكلون من الناحية العددية ثاني أكبر المجموعات السكانية بعد النساء، فهم بالإضافة إلى ما يعانونه، شأن بقية المواطنين من شظف العيش ومن ظلم السلطات وعسفها، تحولوا إلى هدف يومي للملاحقة والقمع بالغي العنف والوحشية إلى جانبها. وينطبق هذا على قطاعات الشبيبة جميعاً وبضمنها الطلبة التي تتدهور أوضاعهم الدراسية ويهبط مستوى التعليم العلمي... إن واقع الفاقة العامة والجور والإرهاب المحيط بالشبيبة والحرمان الشامل وانتشار البطالة وانعدام فرص العمل وبالتالي تضائل فرص السكن والزواج وانسداد

(339) تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان 1999

(340) وثائق المؤتمر السابع ل حشع ص 32 - 33 آب 2001

الآفاق عموماً وغيره يدفع الشباب إلى الانطواء واللامبالاة والبحث عن سبل الهجرة إلى الخارج.

أما الأوضاع الصحية فقد تراجعت وانتشرت الأمراض ومنها أمراض خطيرة وفي مقدمتها السرطانية وقدرت منظمة يونيسف أن أكثر من 3 ملايين مواطن ثلثاهم من الأطفال مهددون بأمراض مختلفة⁽³⁴¹⁾. وكذلك سوء التغذية وتكاثرت وسط الأمهات بشكل غير عادي حالات الإجهاض والولادة الميتة والناقصة وسابقة لأوانه. وسجلت الوفيات ارتفاعاً حاداً في عموم المحافظات التي تحت سيطرة الحكومة. وارتبط أيضاً ذلك رفع مجانية الخدمات الصحية حيث قام بتحويل المستشفيات الحكومية والمراكز الطبية إلى العمل على أساس تجاري (التمويل الذاتي). وهذه بداية حرمان المواطن من الدواء والاستشفاء.

لقد ارتفعت نسبة وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة وبدأت العائلات تشكو من غياب الأب وعدم قيامه بدوره. في حين أن الضغط الاقتصادي على ربّات الأسر قد ارتفع ملزماً إياهن بتأمين البدائل لمستلزمات الحياة وتمضية وقتهن في أعمال تدبير أمور العائلة وتأمين الغذاء والتّقيير وضغط النفقات. تم ذلك على حساب انعتاقهن ومشاركتهن في الحياة السياسية وتسلمهن الوظائف العامة وتحقيق أنفسهن. هذا في جو من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والعاطفي ومن الاستغلال المضاعف وامتهان الكرامة واستشراء العنف الاجتماعي وتصعد القيم الأخلاقية وانتعاش التزمّت الديني والروابط التقليدية والولاء القبلي⁽³⁴²⁾.

تعاني المرأة مثل سائر أفراد المجتمع إن لم يكن أكثر من نتائج التدهور الثقافي والعلمي وارتفاع نسب تسرب أطفالها من المدارس. لقد بات عدد العائلات التي أصبحت مجبرة على الاعتماد على أطفالها لتأمين مواردها المعيشية كبيراً. والتسرب الذي يشمل كل سنة حوالي 130 ألف طالب وطالبة، ويعود بجزء كبير منه لعدم توفر الإمكانيات لإكمال التعليم، تأثر بانتشار الأمراض ومشاكل العيون وأمراض السرطان. وازدادت مظاهر ضعف التركيز والإعياء والكسل، إلى جانب ضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية واللجوء للغش والرشوة والتزوير. شهادة لمختصة في علم النفس تقول ما مفاده أن الأطفال

(341) المصدر السابق ص 33.

(342) تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان 1999.

المصابين بسوء التغذية يفقدون الوعي في الصف، والجوع يجعل أحدهم يسرق الآخر ويضطر المدرسون لإرسالهم إلى البيت حيث لا يستطيعون الجلوس منتصبين⁽³⁴³⁾.

الوصاية الدولية

صار الوضع في العراق صعب من جميع النواحي الاقتصادي والاجتماعية والتعليم والصحة وباقي القطاعات الأخرى. إضافة إلى الوضع السياسي المأزوم، إضافة إلى ما ذكرناه في تعطيل الطاقات الإنتاجية للبلد واصبح الوضع بصورة عامة لا يطاق، وأورثت الحرب البلاد اختلالا خطيرا في البنية السكانية لصالح الأيدي العاملة غير المنتجة. ودفعت هي الإرهاب الفظ الذي اقترن بها إلى هجرة أو تهجر أعداد ضخمة من السكان. وامتد الخراب إلى ميادين واسعة أخرى كالتعليم والصحة والثقافة وسيكولوجية المجتمع⁽³⁴⁴⁾.. الخ. ونشير هنا إلى ان الحصيلة في الوضع الاقتصادي وحروبه العدوانية مع ايران واحتلال الكويت وإرهابه الدموي وحربه الظالمة ضد الشعب الكردي والشعب العراقي، هي ان المداخل التي حصل عليها من النفط في فترة زمنية قصيرة انتهت إلى مديونية كبيرة.

فبعد ان وصل الناتج المحلي الإجمالي عام 1980 إلى 22 و1 مليار دولار اي 1674 دولار لفرد الواحد هبط عام 1990 إلى 926 وعام 1991 إلى 546 وإلى اقل من هذا بكثير عامي 1992 و1993.

دخل العراق تحت الوصاية الدولية وأصبح النفط وتصديره رهن بإرادة مجلس الأمن وصار العراق عمليا ينتج النفط مقابل الغذاء على ضوء العقوبات الدولية. كما أدى إلى هبوط قيمة الدينار العراقي مع عدم ارتفاع الأجور والرواتب إلا بنسبة قليلة⁽³⁴⁵⁾، سبب تدهور معيشة الغالبية الساحقة من السكان وصرف مدخراتها واضطرارها لبيع مقتنياتها وأثاثها لضمان لقمة العيش واضطرار آلاف المواطنين جلهم من الكفاءات العلمية إلى مغادرة الوطن وهكذا كان الخراب الاجتماعي للمجتمع العراقي الذي نجم عن الحرب مع ايران وضاعفه غزو الكويت.

(343) المصدر السابق

(344) عزيز سباهي مصدر سابق ص 259.

(345) عزيز سباهي مصدر سابق ص 347.

وابرز مظاهر هذا الحصار كان في ان الحصار الاقتصادي المفروض على النظام تحول إلى عقوبة للشعب بحكم استمرار النظام وتحكمه بمصائر شعبنا وتعتته ورفضه الاستفادة من قرار السماح بتصدير النفط وفق القرارات 706 و712.

إضافة إلى ان الكثير من العوائل فقدت معيها من الأبناء أو الآباء والأسرى والعوق حيث ترك ذلك الالاف من الزوجات بدون معيل مما ولد مشاكل اجتماعية في ظل الفقر والجوع وغير ذلك.

انتفاضة اذار 1991

الانتفاضة -في بداية اذار 1991 اندلعت انتفاضة ضد النظام الدكتاتوري فقد شارك فيها من مختلف الفئات الاجتماعية واندلعت بشكل عفوي دون اي تخطيط ولكنها جاءت نتيجة ظروف الحياة ومصاعبها إضافة إلى خسائره الكثير من ابناء شعبنا لأبنائهم ومعيهم ، هذه العوامل التي تراكمت وفعلت فعلها والتي جعلت ابناء الشعب يقومون بالتحدي، حيث زاد الاستياء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي⁽³⁴⁶⁾ .

يشير الكاتب عزيز سباهي، (تجمعت وتفاقت كل العوامل التي تدفع الجماهير إلى التحرك ومنها - الخوف الرهيب من الحرب مع امريكا وعواقبها. التطلع إلى السلم والخلص من مسلسل الحروب. الخوف من المجاعة التي فاجأت الناس دون استعداد واخيرا الرغبة في التخلص من الطغيان...هذه العوامل وغيرها كانت تنذر بالانفجار في اللحظة المواتية..). كان الانطلاق في الأول من اذار 1991 والذين اطلقوها هم الجنود والمراتب والضباط الذين استطاعوا ان يفلتوا من جحيم الحرب في الكويت ووصلوا إلى الزبير والبصرة سيرا على الاقدام وقد اخذ منهم السخط والجوع والجزع ، وحيثما كانت تطا اقدامهم الارض المأهولة في العراق، يبادرون فورا إلى اعلان غضبهم ويحطمون

(346) يشير تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان إلى (وفي الوقت الذي نطالب فيه برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي، نطالب من ناحية أخرى الحكومة العراقية باحترام التزامات هذا البلد الدولية للمواثيق التي وقعها العراق والتي تشمل الحقوق الأساسية الخمسة. فالمعاناة المزدوجة للحصار من الداخل والخارج وغياب الحريات الأساسية والنيل من حق الحياة والحقوق المدنية والسياسية يضاعف معاناة المواطن العراقي ويجعله يعيش بين سندان الحصار ومطرقة العسف).

جداريات الدكتاتور ونصبه وتتحدث الرواية المشاركين ان شرارات الانتفاضة انطلقت في اكثر من مكان وتجمعت حشود من الجنود البصرة الغاضبة في انتفاضة عارمة لم تكن المدينة قد شهدتها مثلها في كل تاريخها المعاصر وهي المعروفة بتاريخها النضالي، مكتسحة من أمامها مؤسسات القمع وقوى النظام الحاكم من مخابرات وامن ومنظمات جماهيرية وسجون ومقرات وأجهزة حكم ومعسكرات الحرس الجمهوري وسارعت وحدات الجيش واللواء الآلي 34 في منطقة التنومة إلى الالتحاق بالمنتفضين وهرعت الجماهير الغاضبة لتحطيم ابواب السجون واطلقت سراح المعتقلين الذين كان بعضهم قد اعتقل منذ 1978 دون محاكمة وفي قبو عثرت على اعداد من الكويتيين معتقلين فاطلقت سراحهم⁽³⁴⁷⁾.

أساليب النظام

أ- الإعدامات

تكاد تجمع هذه القوى على أن السلطة السياسية بمصادرتها لكل أشكال الحريات الأساسية المعترف عليها في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والتي وقع عليها العراق زرعت الأسس الموضوعية لتحطيم وحدة البلاد وتفسخ الروابط المدنية والمجتمعية وانهيار القيم الأخلاقية وبعث الروابط الطائفية والعشائرية والشوفينية والجهوية والمناطقية المتخلفة ومحاصرة وتصفية الرأي الآخر. إنها تشجب عمليات الإعدام المستمرة لعدد كبير من السجناء السياسيين وغير السياسيين في السجون العراقية وخارجها خصوصا في الأشهر الأخيرة حيث تم إعدام 58 من المعارضين للنظام في 12 نيسان الماضي في سجن أبو غريب في بغداد بتهمة أن الضحايا قاموا بأعمال خيانة" وحاولوا "الإضرار بالدولة". كما وأعدم في شهر آذار الماضي وما بعده دون محاكمة وبعد تعرضهم للتعذيب عدة أيام وأحيانا لمجرد الاشتباه بهم ما يتراوح بين 400 و500 شاب من أبناء البصرة دفن قسم منهم في مقبرة جماعية بمنطقة البرجسية⁽³⁴⁸⁾.

تذهب هذه القوى للقول إن عمليات الإعدام طالت المعارضين المشكوك في ولائهم من فئة العسكريين والمدنيين ومن رافضي الخدمة العسكرية والهاربين من الجيش. كما

(347) طريق الشعب العدد 1 أوائل اب 1991

(348) تقرير اللجنة العربية مصدر سابق

وحصلت تصفيات جسدية لرجال دين يعارضون النظام أو يرفضون وضع أنفسهم في خدمته. وفي ظل الحالة الاستثنائية السائدة في البلاد وفي أجواء الاستنفار الشامل للأجهزة الأمنية والحزبية والعسكرية، جرى تطويق المدن بالقوات المسلحة في العامين الماضيين ومداومة البيوت بدعوى البحث عن العسكريين الهاربين وكثفت عمليات استدعاء عائلات المعارضين والمقيمين في الخارج وتهديدها أو احتجاز من تتهمهم بمشاركة أبنائهم في عمليات المقاومة ومصادرة ممتلكاتهم وهدم بيوتهم كعقاب جماعي.

في الوقت ذاته اتسعت عمليات تهجير المواطنين الكرد والتركمان من كركوك بشكل خاص إلى المناطق غير الخاضعة لها بعد تجريد العائلات من جميع وثائقها وممتلكاتها. وما تزال معاناة المهجرين العراقيين بسبب التبعية الإيرانية والذي يربو عددهم على نصف مليون مستمرة. بل أنها تفاقمت خلال الأشهر الأخيرة بسبب إجراءات تعسفية قامت بها السلطات الإيرانية ضدهم وجمعت قسما منهم في معسكرات لا تتمتع بأبسط الاحتياجات الإنسانية ورمت بعضهم على الحدود العراقية ليواجهوا مصيرهم المجهول⁽³⁴⁹⁾.

(349) اعتمدنا في موضوع الحصار على تقرير اللجنة العربية والتي ارى في بعض منه منصف للشعب العراقي لانه ادان جرائم النظام الدكتاتوري وأساليبه

الخاتمة

إستعرض الكتاب، تاريخ الحركة النقابية العمالية ودور الشيوعيين فيه، ومجموع الصعاب الجمة التي واجهت هذا الدور، والممارسات الإجرامية التي قامت بها الانظمة المستبدة من أجل خنق النقابات، أو حرفها عن مسارها الطبقي والوطني، طيلة عقود ثلاثة. وبديهي أن يدعو كل من عاش التجربة أو تمعن في قراءتها، الى الاستفادة القصوى من هذه التجربة النضالية التي خدمت الطبقة العاملة وحققت مطالبها بشكل او بآخر.

ان تاريخ نضالات الطبقة العاملة وحركتها النقابية وما سجلته من امجاد خالدة في تاريخ الشعب العراقي، يشكل بحق امتداداً طبيعياً للنضال الديمقراطي والتقدمي، الذي إجتزحه رفاق ومنظمات الحزب الشيوعي العراقي، بجدارة واخلاص في كافة المعارك الوطنية والطبقية.

واليوم، ونحن نقف أمام تاريخ جديد ومنعطف جديد، تشتد الحاجة لأخذ التجربة بمنظار العمل اللاحق، في سبيل رفعة الطبقة العاملة وحركتها النقابية، عبر إرساء الاسس العملية في تطوير العمل النقابي المهني ومنها التشديد على تطبيق قوانين العمل النافذة والتي تنصف الطبقة العاملة وتعزز دورها في الانتاج وفي تطوير بلادنا نحو الافضل، ومن خلال العمل بين الشغيلة بتواضع الشيوعيين وبهمتهم وإخلاصهم.

علينا اليوم أن نناضل من اجل الغاء كافة القوانين التي تضر بمصلحة الطبقة العاملة والنقابات ومنها قانون 52 لسنة 1987، ومن أجل العمل على تطبيق قانون الضمان الاجتماعي.

كما يجب بذل أقصى الجهود لأرساء اسس وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية، لان الوحدة قوة امام جيروت المستغلين واصحاب رؤوس الاموال.

ولابد من تصعيد النضال من اجل مشاركة ممثلي الطبقة العاملة في الخطط الانتاجية للمؤسسات والمعامل واعطاء اهمية كبيرة لدورهم في رسم هذه السياسة.

إضافة الى مواصلة الكفاح لضمان الحريات الديمقراطية، بإعتبارها السلاح الفعال امام القوى المناهضة للحرية، ومن أجل ضمان الحقوق المعاشية والحياة الكريمة.

وعوداً على بدء، فقد سبق وبينت في كتابي (مسارات الطبقة العاملة وحركتها النقابية بين القانون والسياسة) الى اهمية المبادئ التالية:

1. اهمية وحدة الطبقة العاملة، وهو عمل ميداني يقوم على التضامن، فالقوة بالاتحاد للحصول على المطالب المشروعة.

2. الاستقلالية، أي ان تكون بعيدا عن الايديولوجيات، وان تعمل لخدمة اعضاء النقابة وكذلك في مراقبتهم لتحقيق اهدافها.
 3. ان تكون النقابة منظمة حرة تشارك اعضائها في قضاياها وان تكون مؤسسة ديمقراطية.
 4. ان تمارس الحريات النقابية التي يضمنها القانون النقابي والذي يحتوي على تعليمات في كيفية ممارسة تلك الحرية والدفاع عن مصالحهم المشتركة.
- اخيرا، ان تحقيق اهداف الطبقة العاملة يتطلب التضحية والنشاط النقابي اليومي المتمرس الذي يحقق مطالب العمال الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- ولنمض نحو افاق وحياة افضل لطبقتنا العاملة.

وثائق المؤتمرات والكلمات

المؤتمر التأسيسي والاول لاتحاد النقابات عمال العراق

كلمة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في افتتاح المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في 8 تموز 1959 (راجع جريدة الأحرار العدد 191 في 1959/7/9).

أيها العمال، أيتها العاملات

إنني منكم وانتم أهلي وانتم عشيرتي. أيها العمال، أيتها العاملات

إنني كلما أتطلع في وجوهكم تتنابني قوة تحركني لمساعدة الطبقة العاملة الكادحة في كل مكان. وإنني لأعجب عندما أكون بينكم سواء في الوقت الحاضر أو قبل الثورة، فإنني كنت أتجول بين العمال والمعامل وفي محلات العمل وكثير منكم يعلم ذلك ويتذكر انني تجولت بينكم ساعات طوالا وان المعامل والعمال يذكرونني دوما، ولكنهم يحبون لماذا كنت أتجول بينهم واعطف عليهم وأفكر فيهم. ان ذلك يكونني احمل عاطفة قوية تحركني دائما للعمل في سبيلكم، فإنني كما أخبرتكم، إنني منكم وتربطني معكم صلات العمل، وإنني اذكر يوم كنت طفلا وكان عمري حينذاك لا يتجاوز السبع سنين وكان ابي عاملا يشتغل مع أبي وزير العدل الذي هو جالس بيننا في الوقت الحاضر، فكلاهما كانا يعملان في محل واحد تابع للنجارة. إنني اذكر تلك الحادثة يوم كنت لعب ببعض الأدوات الاحتياطية التابعة للنجارة، فسقطت على يدي فأُس وجرحتها، فاهتم بي ابي لذلك واخذ يضم هذا الجرح فأخبرته ان هذا الفأس هي فأس صغيرة فلو سقطت على يدي تلك الفأس الكبيرة لكانت الحادثة اعظم، فأخبرني بانه سيأتي يوم تذكر ان هذه الفأس ان تحركت تحرك أهلها، وان انتصرت انتصر أهلها، فأُن هذه الفأس هي التي ستكون مصدرا للقوة. إنني أيها الإخوان أخذت افكر منذ ذلك الحين، اي منذ ان كان عمري سبع سنوات، بمساعدة الفأس وأهلها.

وإنني صممت ان أكون عوناً لأهلها لكي ينتصر الحق ولكي ينتصر أبناء هذا الشعب. في مثل هذا اليوم الأربعماء من العام الماضي، تذكرت هذه الحادثة وكنت أتجول في

المنصور بين العمال وكانوا يعملون في البناء والطرق وبعض الإنشاءات، فقد تذكرت هذه الحادثة وإنني مصمما على المجيء بعد الظهر من يوم الأربعاء لأبحث الخطة التي سأطبقها مساء الأحد ليلة الاثنين فقلت في نفسي لقد آن الأوان وإننا سوف ننتصر وسوف ينتصر حتما أهل الفأس وتنتصر الفأس وقد انتصرنا.

أيها الإخوان

ولكننا مازلنا في أول الطريق فان عندي لكم أهداف مسطرة، تزيدنا قوة ومنعة وانتصارا. ان سواعد العمال وأفكارهم وكيانهم معي وإنني معهم. فأنتم حسبي ونسبي وسوف يثبت هذا الزمن إنني دوما معكم وأنتم معي.

أيها الإخوان سوف يثبت هذا الزمن وإنني معكم وأنتم معي دوما وإننا ننصر بعضنا البعض

أيها الإخوان

ان لدي أهداف مسطرة سوف أظهرها تدريجيا ونتمكن من تذليل العقبات ونيل أمانينا وتحطيم كل قيد يقيدنا.

أيها الإخوان

فعندما انتصرت ثورتنا وهي ثورة الحق على الباطل أول ما فكرت فيكم. فدرست قانون العمل الذي كان يضم على ما اعتقد 152 مادة فوجدت ان هذه المواد بعضها ملائم وبعضها غير ملائم. وفكرت في تعديل ذلك القانون. وقلت في نفسي ليمر عام واحد على قانون العمال وعندئذ بالتجربة نرى اي شيء أفضل لهم، ونصدر قانون يؤمن لكم الرفاه الأكثر والمستقبل الأفضل. إنني أرجو من اتحاد نقابات العمال ومن إخواني العمال ان يقدموا مقترحاتهم بعد تموز لننظر فيها ولنتمكن من سن قانون العمل والعمال تدخل فيه هذه المقترحات. وأضاف إنني أبشركم في فتح معمل السكر يستخرج من التمور، وان هذا المصنع لم يعرف عنه حتى الوزراء. ثم أشار إلى سقوط حلف بغداد واسترداد معسكري الحبانية والشعبية. وقال نحن أنصار السلام.. وسوف نبني لكم مساكن مريحة خلال الفترة القادمة.

افتتاح المؤتمر

افتتح المؤتمر في 8 تموز 1959 في سينما الخيام الواقعة في الباب الشرقي في بغداد وكانت يافطات معلقة في شارع الرشيد وداخل السينما منها - يا عمال العالم اتحدوا لتنتصر إرادة العمال في السلم والديمقراطية - يا عمال العراق اتحدوا - عاش الاتحاد العالمي للنقابات رمز تضامن العمال الأممي - الحرية لعمال السودان - مرحبا بضيوفنا الكرام - مرحبا بضيوفنا الأعضاء ممثلي الحركة النقابية العمالية. وافتتح المؤتمر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم قال فيها بعد ان حيا المؤتمرين والطبقة العاملة (الكلمة أعلاه).

... ثم جاءت كلمة سكرتير المكتب التنفيذي قبل الانتخاب (أكد على دور الشيوعيين في خدمة الجمهورية، وهاجم المنشقين والمدسوسين والرجعية والاستعمار وحيا الاتحاد العالمي للنقابات بوصفه ممثل العمال في كل أنحاء العالم).

ثم جاء دور إبراهيم زكريا ممثل الاتحاد :

إخواني العمال أحبيكم أنا وزميلي موريس باسم اتحاد نقابات العمال العالمي ونحن سعداء بحضورنا مؤتمركم. باسم 95 مليون عامل الأعضاء في أسرتنا العمالية، ان عمالنا لا يقفون اليوم بمعزل عنكم، وإنما يعيشون ويساندون قوتكم لمساندة هذه الانتصارات والتقدم بها إلى الأمام ..لقد كان لي شرف زيارتكم مبعوث الاتحاد العام العالمي في أول الثورة بعد احد عشر شهرا وقابلت وتحديث مع الكثيرين وكنت اجد تصميمًا مطلقا بانكم ستضعون النواجز وتلقون كل قواكم في المعركة، واني اشهد بعيني كما يشاهد العالم اجمع لم تلهيكم شهوة النصر ولا غمرت أعينكم لحظة واحدة من المخاطر التي تحيط بجمهوريتكم....ويضيف ان اتحادنا يهب لمؤازرتكم والوقوف بجانبكم لرد مغامرات المستعمرين والرجعية ضد أعداء الشعب. وبلغ تحيات لويس سابان الأمين العام للاتحاد النقابات العالمي وكانت له كلمة (كان بودي ان أكون معكم في مؤتمركم وأشهدكم وانتم تضعون الأسس لمستقبل نشاطكم ، أيها الرفاق - ليس هناك في حياة اي نقابي شريف لحظة اسعد من ان يرى العمال وقد حطموا الطغيان وداسوا عليه واخذوا يبنون حياتهم ومستقبلهم وهذا ما احس به رفاقي في الاتحاد العالمي ، عندما نراكم وقد حققتم نصرا في الشرق الأوسط، لا لعمالكم بل لبلادكم ولكل منطقة في الشرق الأوسط بشكل خاص وقضية السلم في العالم.. أود ان أهنئكم بميلاد اتحادكم العام الذي سيلعب

دورا مهما في تنظيم الطبقة العاملة العراقية...). ثم جاء دور ممثل الصين وذكر عن دور الحركة العمالية في العراق للسلم والديمقراطية ضد الاستعمار والرجعيين وأكد بان الطبقة العامل في الصين تقف في جماهيرها إلى جانب الشعب العراقي البطل وقدم أيضا هدية اتحاد عمال الصين).

ثم جاء دور رئيس اتحاد جمعيات الفلاحين السيد كاظم فرهود وقد حيا المؤتمر وذكر، ان الفلاحين مع العمال ندعم الجمهورية وهاجم الحركة القومية والحكم الدكتاتوري الرجعي في البلاد العربية وحيا الديمقراطية والسلم في جمهورية العراق.

في نفس اليوم قدمت اللجنة التحضيرية تقريراً اقتصادياً وسياسياً فالتقى صادق جعفر الفلاح في نفس يوم الافتتاح 8 تموز التقرير السياسي واهم ما جاء به (حضرات الضيوف ومندوبي مؤتمرنا ، ينعقد مؤتمرنا هذا لأول مرة بعد كفاح شعبي متسع من اجل صيانة الجمهورية ومن اجل القوى الوطنية ضد أخطار التآمر الاستعماري والرجعي ومن اجل حرفها عن نهجها الديمقراطي الصحيح والطبقة العاملة تقف اليوم باتحادها قوة إلى الجمهورية ... ان اتحادنا لا يمكن ان يقف بمعزل عن حركة الشعوب بحجة انه منظمة اقتصادية وغير سياسية. وأضاف ان الديمقراطية بالنسبة للعمال والفلاحين هي كالهواء وكالخبز بالنسبة للحياة، ولذلك فان الاتحاد العام الذي ترعرع ونما في ظل الكفاح الشعبي من تصفية فلول الرجعية والقضاء على نقاباتهم التي حاولت حتى بعد قيام الجمهورية إعاقة قيامه ونشاطه. واتحادنا يلاحظ اليوم باسره تشجيعا لهذه الجهة أو تلك بهذه الصورة للميول والقوى الرجعية المعادية للشعب، كما يلاحظ ان بعض أجهزة الدولة بلائها حماس غير منتظر ضد نقاباتنا والاتحاد العام للفلاحين وانها تجاوزت خطة التوقيف والطرده لقادة وعمال نقابيين، ينبغي إيقافها فوراً.... وختمها الفلاحى أيها الإخوان ان الاتحاد العام إدراكا منه للحقيقة يدعو عمالنا رص صفوفهم ومكافحة المفاهيم الانشاقية بين صفوفهم والقضاء عليها ومكافحة التخريبيين التي بدأت تتستر تحت شعارات وهمية واهية وهذه الأعمال ليس الا من أعداء العمال والجمهورية والنهج الديمقراطي لتفتيت الطبقة العاملة والسيطرة عليها وسلب مكاسب العمال المهنية والنقابية).

ووجه الاتحاد عدة نداءات .. ان مؤتمر العمال الأول يوجه ندائه إلى اخوانه العمال يطلب منهم عدم الاستمرار في الإضرابات وحلها مع أصحاب العمل بالطرق السلمية المفاوضات وتحاشي الاصطدامات وتطلب منهم ان يقدروا الوضع السياسي الراهن الذي يستلزم ضرورة الاستمرار في اعتبار التفاوض هو الأساس وعدم اطاعة اوامر المخربين والمفسدين بين صفوفكم ..

نداء للعمال لحماية الجمهورية والالتفاف حول اتحادكم اتحاد نقابات العمال العام ... نداء إلى العمال العرب من الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية .. ان البلدان العربية تعرضت إلى أنواع للسيطرة الأجنبية واستعبد الاستعمار العالمي شعوبنا العربية .. ونحن عمال العراق لا ننسى بطولة عمال قناة السويس والتي زرناها في عام 1956 لنصرة إخواننا المصريين وكذلك نصرتنا لعمال الجزائر وعدن ومراكش. ولا ننسى ان الاستعمار يتهم مصر وسوريا بالشيوعية والتبعية لموسكو، وعندما شن حربه الشعواء القذرة على الشعب المصري الذي فشل فشلا ذريعا بفضل المساندة الفعلية من المعسكر الاشتراكي وعلى راسه الاتحاد السوفيتي العظيم.. أيها العمال العرب نناشدكم على ضرورة ضمان اكبر روابط متينه بين عمال العرب. ان مؤتمرنا يحيي كافة الاتحادات في الأقطار العربية في سبيل الحريات الديمقراطية والنضال المشترك ضد أساليب الحكم الفردي الدكتاتوري إلى حياة حرة كريمة).

محضر انتخاب المجلس المركزي لاتحاد نقابات العمال في العراق

بناء على طلب لجنة تنظيم المؤتمر التأسيسي المؤرخ في 11/7/1959. لقد ذهب السيد توفيق جلال وكيل مدير عمل وضمان المنطقة الوسطى والسيد صاحب عودة المفتش والسيد نعمة الحاج منشد الكاتب في المديرية المذكورة إلى محل اجتماع في قاعة الشعب يوم 11/7/1959، واشرفوا على سير الانتخاب بالاشتراك مع لجنة التنظيم المنتخبة بموجب ترشيح المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات والتي فازت بثقة المؤتمر والمؤلفة من السادة طالب عبد الجبار وهادي علوان وعبد القادر العياش وحكمت كوتاني. وقد أشرف الجميع على سير الانتخابات بجو تسوده الديمقراطية، وبعد التأكد من هويات المنتسبين، ظهر لنا بأن عدد الحاضرين 221 عضواً من أصل 256 عضواً ونظراً لحصول النصاب القانوني وفق المادة 20 فقرة ب في النظام الأساسي لمجلس اتحاد نقابات العمال العام. بوشر بالانتخاب وبعد فرز الأصوات وجدنا ثمانية أوراق باطلة نظراً لتدوين أصحابها أسماءهم وأسماء نقاباتهم عليها خلافاً لما يتطلبه الاقتراع السري وعليه تكون الأوراق الصحيحة 213 ورقة.

وقد فاز السادة المدونة أسمائهم أدناه بأكثرية الأصوات وهي مبينة إزاء اسم كل منهم واصبحوا أعضاء المجلس المركزي :

طالب عبد الجبار 213 صوتاً، صادق جعفر الفلاحي 212 صوتاً ، كاظم الدجيلي 212 صوتاً ، محسن ملا علي 211 ، عبد الامير عباس 211 صوتاً ،عبد اللطيف علوان 210 صوتاً، عبد القادر عباس العياش 210 صوتاً ، مرزة حمزة 209 صوتاً ، نائب عبد الله 208 صوتاً ،علي جعفر 208 صوتاً ، طه فائق 207 صوتاً، محمود احمد 207 صوتاً ، عسكر العيبي 207 صوتاً، علي شكر 206 صوتاً ، هادي علوان 206 صوتاً، اراخاجادور 206 صوتاً، خلف العيبي 205 صوتاً، محمد غضبان 205 صوتاً، كريم حسين 203 صوتاً ، حكمت كوتاني 203 صوتاً ، عبد السادة حسين 202 صوتاً ، علي شعبان 202 صوتاً، خضر قاشان 200 صوتاً، كليبان صالح 199 صوتاً، هادي عبد الامير 198 صوتاً، فخري بطرس 196

صوتا ، خضير معروف 196 صوتا، فايق توفيق 193 صوتا علي الغزالي 192 صوتا ، صادق قدير 188 صوتا ويعقوب صالح 187 صوتا. وفاز بعضوية الاحتياط كل من جاسم يحيى 208 صوتا وهادي طعين 207 صوتا ومحمد علي صادق 205 صوتا وناصر عبد الامير 204 صوتا وجبار شعلان 202 صوتا.

هذه هي وثيقة الانتخابات التي تجاهلها الحاكم العسكري وأصدر قراره بحل الاتحاد واعتبر عقد المؤتمر في 1959/7/8 غير قانوني برغم كل الأمور جرت بشكل قانوني الا ان الزعيم والحاكم العسكري لم يأخذ بها وتم اعتقال المكتب التنفيذي وحجز أمواله المنقولة. (جريدة صوت الأحرار العدد 196 في 1959/7/19

منح اجازات التأسيس القانونية

واصل الحزب الشيوعي العراقي ضغطه حتى أوائل شباط 1959 على الوزارة وتم إصدار الاجازات للهيئات التأسيسية التالية :

- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المطابع
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الكهرباء
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي السمنت
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المصارف
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومساعدى وكلاء الإخراج
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الغزل والنسيج
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي السكك الحديدية
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الميكانيك
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المحلات التجارية
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال سواق السيارات ومساعدىهم
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي البناء والمشاريع الإنشائية
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي أمانة العاصمة والبلديات
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي وزارة الإعمار
- الهيئة التأسيسية لنقابة الحلاقين
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال صباغى الدور والزجاج
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الصحة
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الماء
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي مصلحة نقل الركاب العامة
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي وزارة الداخلية
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المطاعم والفنادق
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال الصياغة
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الزيوت والصابون
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الخياطة في بغداد
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الكبريت
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي صناعة النفط
- الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الزراعيين

الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي النجارة
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المخابز والأفران
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي السجاير(السكائر)
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي البرق والبريد
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي السينمات
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المياه الغازية
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الأحذية والدباغة
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي مصلحة الموانئ
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الطرق والجسور
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي مخازن الحبوب
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الري
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الأنابيب والتأسيس الصحي
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الحمامات
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المجارش والمطاحن
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي المواد الصيدلانية
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الطيران المدني
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي وزارة العدلية
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي وزارة الأشغال
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي وزارة المعارف
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الكاشي والموزائيك
الهيئة التأسيسية لنقابة نظار المحطات ومعاونيهم
الهيئة التأسيسية لنقابة المنتجات الحيوانية
الهيئة التأسيسية لنقابة الكيل والحماله
الهيئة التأسيسية لنقابة الصناعة والاسكان
الهيئة التأسيسية لنقابة معامل الدبس
الهيئة التأسيسية لنقابة عمال ومستخدمي الابار الارتوازية – الموصل

استنادا إلى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور.

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 1987/3/19 ما يلي :-

اولا :- يعتبر جميع العمال في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي موظفين ويتساوون معهم في الحقوق والواجبات.

ثانيا :- تسري على المشمولين باحكام هذا القرار قوانين وأنظمة وقواعد الخدمة والتعليمات الصادرة بموجبها المطبقة على الموظفين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي.

ثالثا :-

1 - يعتبر الاجر الشهري للمشمولين باحكام هذا القرار راتبا شهريا لهم ضمن سلم درجات الموظفين عند نفاذ هذا القرار.

2 - يتقاضى المشمولون باحكام هذا القرار المخصصات التي تقتضيها طبيعة العمل الذي يمارسونه وفق القوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة والتعليمات النافذة.

رابعا :- تضاف عناوين المشمولين باحكام هذا القرار إلى الجداول الملحقة بقوانين وأنظمة وقواعد الخدمة والملاك المطبقة في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي يعملون فيها، ويتم التعيين في هذه الوظائف بأمر من الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو من يخولانه، بناء على توصية لجنة مختصة دون التقييد بشرط الشهادة.

خامسا :-

1 - تسري قوانين وأنظمة وتعليمات التقاعد المطبقة على الموظفين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي، على المشمولين باحكام هذا القرار من العاملين فيها، في كل ما يتعلق بشؤون تقاعدهم.

2 - تتولى وزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب المبالغ المتركمة عن اشتراكات الضمان الاجتماعي للمشمولين بأحكام هذا القرار لدى المؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال وقيدها ايرادا للخزينة تعويضا عن التوقيفات التقاعدية عن خدماتهم العمالية السابقة على نفاذ هذا القرار .

سادسا :- يخضع المشمولون باحكام هذا القرار إلى قانون وقواعد انضباط موظفي دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي.

سابعا :- يقتصر سريان احكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (39) لسنة 1971 على عمال القطاع الخاص والمختلط والعاملين في القطاع التعاوني إلى حين صدور ما يحل محله .

ثامنا :- يقتصر سريان احكام قانون العمل رقم (151) لسنة 1970 على عمال القطاع الخاص والمختلط والعاملين في القطاع التعاوني إلى حين صدور ما يحل محله.

تاسعا :-

1 – يقتصر اختصاص محاكم العمل على منازعات العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني.
2 – تستمر محاكم العمل بالنظر في القضايا والدعاوى المعروضة عليها، عند نفاذ هذا القرار، حتى آخر مراحلها بالنسبة للمشمولين باحكام هذا القرار.

عاشرا :- يقتصر التنظيم النقابي للعمال على القطاع الخاص والمختلط والتعاوني.

حادى عشر :- تتولى وزارة العدل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية اقتراح مشروع قانون عمل ينظم علاقات العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني.

ثاني عشر :- ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره، فيما عدا الأمور المالية فتطبق ابتداءً من 1987/4/1.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

صدر هذا القرار ونشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 3143 بتاريخ 1987/3/30

ولكي نضع القارئ بالصورة عن مؤتمراته و أهم الأمناء العاميين والرؤساء للاتحاد

العام لنقابات العمال العرب منذ تأسيسه⁽³⁵⁰⁾

- المؤتمر التأسيسي: عقد في دمشق خلال الفترة ما بين 22 – 24 آذار 1956.
- المؤتمر الثاني: عقد في القاهرة في الفترة ما بين 20-24 نيسان 1959.
- المؤتمر الثالث: عقد في القاهرة في الفترة ما بين 14 – 19 كانون اول 1965.
- المؤتمر الرابع: عقد في القاهرة خلال الفترة من 29 كانون الثاني وحتى الأول من شباط 1969.
- المؤتمر الخامس : عقد في القاهرة خلال الفترة من 26 – 29 آيار 1972.
- المؤتمر السادس: عقد في الإسكندرية في الفترة ما بين 24-28 آذار 1976.
- المؤتمر الاستثنائي: وهو المؤتمر الاستثنائي الوحيد الذي تم عقده منذ تأسيس الاتحاد، عقد في الكويت في الفترة ما بين 13-16 شباط 1978.
- المؤتمر السابع: عقد في دمشق بالفترة من 24-27 أيلول 1979.
- المؤتمر الثامن: عقد في مدينة الجزائر بالفترة ما بين 15-18 آيار 1989.
- المؤتمر التاسع : عقد في مدينة تونس خلال الفترة من 7-10 كانون الثاني 1994
- المؤتمر العاشر : عقد في دمشق بالفترة من 11/29 – 1999/12/2.
- المؤتمر الحادي عشر : عقد في دمشق في الفترة من 18 – 21 كانون اول 2004.
- المؤتمر العام الثاني عشر عقد في العاصمة السودانية الخرطوم في الفترة من 2010/2/3-1.

(350) المعلومات المستقاة من المواقع الالكترونية ومؤلفات النقابي هاشم علي محسن

الأمناء العامون:

شغل منصب الامين العام منذ تأسيس الاتحاد وعلى مدى خمسين عاماً:

- فتحي كامل (مصر) خلال الفترة من آذار 1956 وحتى نيسان 1959.
- محمد اسعد راجح (مصر) خلال الفترة من نيسان 1959 وحتى كانون اول 1965
- الدكتور/ فوزي السيد (مصر) خلال الفترة من كانون اول 1965 وحتى آيار 1972
- عبد اللطيف بلطية (مصر) خلال الفترة من آيار 1972 وحتى تشرين اول 1977/10/14
- علي المولى (العراق) في الفترة من 1977/10/14 وحتى يوم 1978/2/13 وهو تاريخ انعقاد المؤتمر الاستثنائي بالكويت، حيث تولى علي المولى مهام الأمين العام وكالة (أربعة اشهر فقط) في ضوء ما قرره اجتماع المجلس المركزي للاتحاد الذي عقد في تونس يومي 12 و 13 تشرين أول من عام 1977 وخلال هذه الفترة كان مقر الأمانة قد نقل إلى بغداد مؤقتاً لحين عقد المؤتمر الاستثنائي..
- حميد ابو بكر جلود (ليبيا) تم انتخابه في المؤتمر الاستثنائي بالكويت في 13 شباط 1978 وجدد انتخابه في المؤتمر العام السابع الذي عقد بدمشق في 27 أيلول 1979، واستمر اميناً عاماً حتى انعقاد المؤتمر العام الثامن في الجزائر في الفترة 15-18 آيار 1989
- حسن جمام (الجزائر) خلال الفترة من آيار 1989 إلى عام 2006 حيث تم منحه الثقة بالاجماع في المؤتمرات التالية : الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر اما الثاني عشر فاصبح رجب محمد معتوق الامين العام للاتحاد.

رؤساء الاتحاد:

مع بدء تأسيس الاتحاد وحتى المؤتمر السابع للاتحاد تم انتخاب اربعة رؤساء وهم : صبحي الخطيب (سورية) - سالم شيئا (ليبيا) - هاشم علي محسن (العراق) - ناصر الفرج (الكويت).

ومنذ انعقاد المؤتمر السابع في دمشق عام 1979 فقد طرأ تعديل دستوري الغي بموجبه هذا المنصب ولايزال التعديل حتى الآن.

ومثل العراق منذ تأسيس الاتحاد- عماد نعمة العزيز - يحيى جودة شيباني - راسم العوادي - هادي نصيف - علي المولى - محمد شريف داوود - نوري لطيف - كاظم العامري - فاضل زيدان - ويمثل اتحاد النقابات لعمال العراق الان -جبار طارش .

مصادر الكتاب

- عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج3 عزيز سباهي
- من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ارا خاجادور
- وقائع سنوات الجمر صادق جعفر الفلاحي
- الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ج3 حنا بطاطو
- لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية إبراهيم حسين
- تاريخ الطبقة العاملة في العراق 1918-1968 رزاق إبراهيم حسن
- مؤلفات النقابي هاشم علي محسن 5 عن تاريخ الطبقة العاملة العراقية 5 أجزاء
- سيرة الدم والرصاص الصراع البعثي الشيوعي في العراق 1947-1968 مناف جاسب
- مسارات الطبقة العاملة وحركتها النقابية بين القانون والسياسة فيصل الفؤادي
- الحركة الوطنية في العراق وإضراب عمال الزيوت النباتية دكتور عبد جاسم
- أيام لا تنسى همام عبد الغني المراني
- صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم زكي خيرى
- النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية كمال مجيد
- الصراع في الحزب الشيوعي العراقي إبراهيم علاوي (نجم محمود) .
- مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى 1958 نصير سعيد الكاظمي
- ثورة 14 تموز بعد أربعة عقود دكتورة سعاد خيرى
- المرأة العراقية كفاح وعطاء الدكتورة سعاد خيرى
- تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي 1918-1968
- صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق صلاح الخرسان
- ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية العمالية في العراق إعداد طالب عبد الجبار
- قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 المعدل
- كتابات الرفيق فهد
- الوثائق التقييمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي النضالية إعداد علي محسن مهدي
- صحافة الحزب الشيوعي العراقي
- طريق الشعب
- الثقافة الجديدة
- مجلة النهج عدد 10 سنة 1985



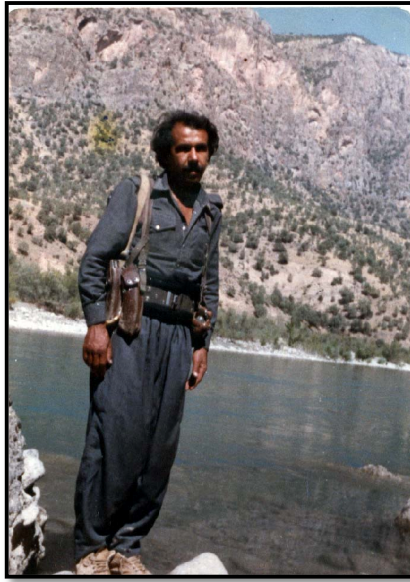
الكاتب مع زملائه أمام مبنى كلية الآداب القسم الروسي



الكاتب في ندوة في مقر الحزب الشيوعي العراقي



مع أخي أبي علا



الكاتب والنصير في كردستان



عائلة الكاتب



شليير الفؤادي بنت الكاتب بعد نيلها شهادة الماجستير من جامعة اميو في السويد



عبد السادة خنجر حسين عامل الغزل والنسيج في الكاظمية (والد الكاتب)



الكاتب يلقي كلمة في احد الاحتفالات للجالية في ستوكهولم

